المملكة المغربية

رئيس الحكومة

وحدة معالجة المعلومات المالية

التقرير السنوي 2019

وحدة معالجة المعلومات المالية

وحدة معالجة المعلومات المالية

التقرير السنوي 2019

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

«ولا يمكن بلوغ هذا الهدف النبيل إلا إذا تم التصدي جماعيا وبكل حزم وقوة لكل التهديدات العابرة للحدود التي تتربص بأمن القارة، أينما كان مصدرها. فالإرهاب وعمليات القرصنة البحرية والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار في البشر وتهريب المخدرات والأسلحة، كلها تحديات تقتضي أجوبة مشتركة وشاملة وتضامنية.»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي وجهه إلى الدورة الرابعة للقمة الإفريقية الأوروبية المنعقدة في بروكسيل يومي 2 و 3 أبريل 2014

«كما أن مؤسسات وآليات الضبط والمراقبة المالية، مطالبة بتتبع مختلف العمليات، والسهر على إقامة علاقة متوازنة تطبعها الثقة، بين هيآت التمويل، وأصحاب القروض.»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة في 11 أكتوبر 2019

كلمة الرئيس

تميزت سنة 2019 بتخليد ذكرى مرور عشر سنوات على إحداث وحدة معالجة المعلومات المالية. وبهذه المناسبة، نظمت هذه الأخيرة تظاهرة هامة تحت موضوع: «انعكاسات التقييم الوطني للمخاطر على المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: 2009 - 2019».

وقد كان هذا الحدث فرصة للإشادة والتنويه بالمساهمة الفعالة لجميع الشركاء الوطنيين والدوليين في إنجاح مسار إنشاء الوحدة سنة 2009، وتطوير نشاطها سواء على المستوى الاستراتيجي أو التشغيلي، هذا المسار الذي تم تتويجه بانضمام الوحدة إلى مجموعة «إيغمونت» سنة 2011.

وخلال هذه التظاهرة، تم تعميم نتائج التقرير الأول للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نطاق واسع، وذلك عقب اعتماده رسميا، استجابة لمتطلبات مجموعة العمل المالي.

وقد كانت هذه التجربة الأولى من نوعها ببلادنا حيث تطلب نجاحها انخراطا قويا لجميع الشركاء في القطاعين العام والخاص، ومجهودا كبيرا في التنسيق بين جميع المتدخلين لجمع المعلومات والمعطيات والإحصائيات، وإلماما جيدا بوسائل المساعدة التقنية المقدمة من طرف البنك الدولي.

وموازاة مع ذلك، تم اعتماد تقرير التقييم المتبادل الثاني للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خلال شهر أبريل 2019، من طرف الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد بعمان في الأردن، وذلك بعد التقرير الأول لسنة 2007، مع التذكير بأن عملية التقييم في جولتها الثانية انطلقت في يونيو 2017 من خلال ملء استمارة التقييم، وتلتها الزيارة الميدانية في مارس 2018، ثم اللقاء المباشر مع فريق التقييم في شهر شتنبر 2018 بالمنامة، فالاجتماع العام في نونبر 2018 ببيروت.

وقد مكنت تعبئة السلطات الوطنية وانخراطها القوي من اجتياز الجولة الثانية للتقييم بنجاح، والتي تمت بعد مراجعة منهجية مجموعة العمل المالي سنة 2013. وبالفعل، فقد أبان الوفد المغربي برئاسة الوحدة والمتألف من ممثلي القطاعات الوزارية والهيئات المعنية،

والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة، وسلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي، عن عزيمة قوية وإصرار موضوعي في الدفاع عن موقف بلادنا من خلال إقناع الخبراء المقيمين وكذا الأعضاء والملاحظين بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بضرورة تحسين درجات الامتثال الممنوحة للمغرب في المسودة الأولى لتقرير التقييم.

وهكذا، استطاعت المملكة المغربية، في أبريل 2019، للمرة الأولى، الحصول على درجة « أساسي» بالنسبة للنتيجة المباشرة التاسعة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله، وهو ما يمثل اعترافا واسعا من طرف المجموعة الدولية بنجاعة الاستراتيجية الوطنية وفعاليتها في هذا المجال.

وبالنسبة للنتائج المباشرة الأخرى والمطابقة مع التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي، وبالنظر إلى دقة وصرامة المعايير المعتمدة في عملية التقييم للحكم على مدى الالتزام الفني بالتوصيات الأربعين وفعالية المنظومات الوطنية للدول، فقد أصبح من الضروري الحفاظ على هذه الدينامية بالنظر للتحديات المقبلة، ذلك أن بلادنا مدعوة إلى تطوير وملاءمة منظومتها باستمرار، سواء على مستوى الالتزام الفني أو الفعالية، من خلال تحديث الإطار القانوني، والتحكم الجيد في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز فعالية الاستراتيجيات القطاعية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة المالية المنظمة.

وبمبادرة وتنسيق من الوحدة، اعتمدت السلطات الحكومية والسلطات القضائية وسلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي مقاربة استباقية، حيث أنها لم تنتظر اعتماد تقرير التقييم المتبادل، بل بادرت إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة، ذات الطبيعة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية والتشغيلية، من أجل تطوير الالتزام الفني والرفع من فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وهكذا، تم إقرار مشروع قانون رقم 18-12 بتغيير وتتميم بعض مقتضيات مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، من طرف المجلس الحكومي، في اجتماعه المنعقد في 28 نونبر 2019، والرامي إلى ملاءمة التشريع الوطني مع أفضل المعايير الدولية في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل تيسير تطبيق فعال للقانون السالف الذكر، تمت مباشرة عملية تحديث الإطار التنظيمي من طرف الوحدة وسلطات الإشراف والمراقبة المختصة، من خلال إعداد ومراجعة وتعميم العديد من النصوص التطبيقية ومن بينها دوريات وقرارات ومذكرات توجيهية ودلائل إرشادية و إجرائية.

ومن جهة أخرى، وبهدف تعزيز التنسيق الوطني، نظمت الوحدة أو ساهمت في تنظيم العديد من التظاهرات الموجهة من جهة، لسلطات إنفاذ القانون ومن جهة أخرى، لمهنيي القطاع البنكي والمالي. كما عقدت سلسلة من اللقاءات الثنائية مع السلطات الإدارية والقضائية المعنية من أجل معالجة أوجه القصور التي تم تسجيلها في تقرير التقييم المتبادل.

كما أن تطوير التعاون الثنائي مع الشركاء الأجانب ذوي الاختصاص المماثل وتعزيز موقع المملكة المغربية على مستوى الهيئات الإقليمية والدولية المختصة، يعتبران من بين الخيارات الاستراتيجية في العمل الذي تضطلع به الوحدة.

وعلى الصعيد الداخلي، فإن الدينامية التي انطلقت السنة الفارطة داخل الوحدة تم تعزيزها سنة 2019، من خلال مشاريع ملموسة من بينها على الخصوص، تطوير الإنتاج القانوني، وتجويد وظائف التحليل التشغيلي والاستراتيجي و الاتصال، وتعزيز الموارد البشرية وتكثيف الدورات التكوينية، وإعداد مخطط مديري معلوماتي، وتجديد المعدات المعلوماتية ووسائل التواصل، وتعزيز سلامة نظام المعلومات، وتقوية قدرات معالجة المعطيات وتخزينها وكذا اعتماد سياسة جديدة لحفظ المعطيات طبقا للمعايير الدولية الجاري بها العمل والتشريعات الوطنية ذات الصلة.

إن الإرادة المشتركة للسلطات العمومية وجميع الفاعلين المعنيين مكنت من إعطاء دفعة مستدامة ومتجددة للمنظومة الوطنية لمكافحة الجريمة المالية المنظمة بمختلف أشكالها بهدف تعزيز فعاليتها وملاءمتها مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

جوهر النفيسي

الرئيس

الفهرس

I. وحدة معالجة المعلومات المالية- دينامية جديدة
II. تعبئة السلطات الوطنية ومشاركتها
III. التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
IV. التعاون الدولي
V. الملاحق

I. وحدة معالجة المعلومات المالية - دينامية جديدة 13

1. النظام القانوني للوحدة ومهامها وتنظيمها 14
2. الأهداف الاستراتيجية لسنة 2019 16
1.2. المحاور الاستراتيجية 16
2.2. المشاريع والأهداف 17
3. أهم قرارات اجتماعات مجلس أعضاء الوحدة 18
4. الأنشطة التشغيلية للوحدة 20
1.4. على الصعيد الوطني 21
2.4. على الصعيد الدولي 30
5. تعزيز الموارد 33
1.5. الموارد البشرية 33
2.5.نظام المعلومات واللوجستيك 39
3-5 التواصل 44
6. تخليد الذ كرى العاشرة لإحداث الوحدة 44
7. وحدة معالجة المعلومات المالية: مسار 10 سنوات 45

II. تعبئة السلطات الوطنية ومشاركتها 63

1. تطور الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 64
1-1 مشروع القانون رقم 18-12 66
2.1. تعزيز الإطار التنظيمي 68
2. التقييم الوطني للمخاطر 70
1-2 سير مشروع التقييم الوطني للمخاطر 70
2.2 . اعتماد التقرير الأول للتقييم الوطني للمخاطر 73
3.2. تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر 73
4.2. إعداد خطط العمل القطاعية 76
5.2. اعتماد النهج القائم على المخاطر 77
3. تعزيز التنسيق الوطني 77
1-3 تعزيز التنسيق مع سلطات إنفاذ القانون 78
2-3 تعزيز التنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة والقطاع الخاص 79
4. المشاركة في المشاريع الوطنية 81
1-4 مكافحة الفساد 81
2-4 المساهمة الإبرائية 82
3-4 الشفافية الضريبية 83
4-4 الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 84
5-4 مشاركات أخرى 84

III. التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 85

السياق 86
1. التحضير للاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 88
2. مناقشة تقرير المغرب 89
3. اعتماد تقرير التقييم المتبادل والقرارات المتخذة 90
4. خطة عمل لتحسين الالتزام الفني والفعالية 90
5. التدابير المتخذة بعد اعتماد تقرير التقييم المتبادل 92
6. تقديم تقرير المتابعة الأول مع طلب إعادة تقييم 13 توصية 93

IV. التعاون الدولي 94

1. مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 95
2. مجموعة العمل المالي 96
3. مجموعة إيغمونت 98
4. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 99
5. البنك الدولي 101
6. صندوق النقد الدولي 101
7. زيارة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب 101
8. أشكال التعاون الأخرى 102

V. الملاحق 103

الملحق رقم 1 :الأنماط 104
الملحق رقم 2: الأحداث الهامة لسنة 2019 106
الملحق رقم 3: الدورات التكوينية على الصعيد الوطني والدولي 109
الملحق رقم 4: مذكرات التفاهم الموقعة بين الوحدة ونظيراتها الأجنبية 112
الملحق رقم 5: قائمة الرسوم البيانية والإطارات والجداول 114

وحدة معالجة المعلومات المالية

I

1. النظام القانوني للوحدة ومهامها وتنظيمها

طبقا للمادة 15، الفقرة 2، من القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، كما تم تغييره وتتميمه، قامت الوحدة بإعداد هذا التقرير عن نشاطها برسم سنة 2019 وعرضه على رئيس الحكومة، ويستعرض هذا التقرير الذي تقوم الوحدة بنشره على موقعها الإلكتروني مجمل أنشطتها عن السنة المنتهية.

وتعتبر الوحدة الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي هيئة ذات طابع إداري محدثة لدى رئاسة الحكومة.

وقد تم إحداث هذه الوحدة بموجب المادة 14 من القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال والنص التنظيمي المتخذ لتطبيقه، أي المرسوم رقم 2-08-572 الصادر في 24 دجنبر 2008.

وقد تم تنصيب رئيس الوحدة وأعضائها من قبل الوزير الأول بتاريخ 10 أبريل 2009، كما تم تعيين رئيس جديد لها بتاريخ 14 دجنبر 2017.

يوجد مقر الوحدة بالرباط ويجوز لها أن تعقد اجتماعاتها في أي مدينة من مدن المملكة.

واعتبارا لموقعها المحوري داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن الوحدة تمارس مهامها التنسيقية والتوجيهية وكذا أنشطتها التشغيلية وتلك المتعلقة بالإشراف والمراقبة.

وتتمثل المهام التنسيقية والتوجيهية الرئيسة للوحدة فيما يلي:

- تحديد التوجهات العامة واستراتيجية مكافحة غسل الأموال في إطار سياسة السلطات العمومية؛
- اقتراح أي إصلاح تشريعي أو تنظيمي أو إداري ضروري في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على الحكومة؛
- إبداء رأيها للحكومة، حول مضمون التدابير المتعلقة بتطبيق قواعد الوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تحديد الشروط الخاصة بالعمليات التي تدخل في مجال اختصاصها؛
- التعاون والمشاركة مع المصالح والهيئات الأخرى المعنية في دراسة التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- التمثيل المشترك للمصالح والهيئات الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أما بالنسبة للأنشطة التشغيلية، فهي كالتالي:

- جمع ومعالجة وطلب المعلومات المتعلقة بأفعال يشتبه في أن لها علاقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب واتخاذ القرار بشأن مآل القضايا المعروضة عليها؛

- ممارسة حق طلب المعلومات من الأشخاص الخاضعين والإدارات وأشخاص القانون العام والقانون الخاص الآخرين؛
- تبادل المعلومات المالية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية؛
- إحالة المعلومات التي من شأنها أن تشكل جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب على النيابة العامة؛
- تكوين قاعدة للمعطيات المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تلقي وتعميم طلبات تجميد الممتلكات الصادرة عن الهيئات الدولية المختصة، عندما يتعلق الأمر بجريمة إرهابية.

كما تسهر الوحدة على احترام مقتضيات القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تغييره وتتميمه، وتحدد كفيات تنفيد المهام الموكلة إليها.

يسير الوحدة رئيسها الذي يترأس المجلس المكون من أعضاء الوحدة.

بالإضافة إلى الرئيس، تتألف الوحدة من:

- مجلس الأعضاء الذي يضم في عضويته ممثلي القطاعات الوزارية المعنية: الوزارة المكلفة بالمالية، والوزارة المكلفة بالعدل، والوزارة المكلفة بالداخلية، بالإضافة إلى ممثلي بنك المغرب، والمديرية العامة للأمن الوطني، والقيادة العليا للدرك الملكي، وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، والهيئة المغربية لسوق الرساميل ومكتب الصرف. كما يشارك في أشغال هذا المجلس ممثلو رئاسة النيابة العامة، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛
- الكاتب العام الذي يسير، تحت سلطة الرئيس، المصالح الإدارية والتقنية للوحدة الموزعة على أربع شعب وهي: الشعبة القانونية، وشعبة التوثيق والتحليل، وشعبة الدراسات والتعاون الدولي، وشعبة المعلوميات واللوجستيك، بالإضافة إلى خلية مكلفة بالمراقبة الداخلية.

وينبغي التذكير، بأن السلطات العمومية جعلت ضمن اهتماماتها الرئيسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل التصدي للتهديدات التي تتعرض لها بلادنا.

وفي هذا الإطار، فقد بذلت جهودا حثيثة من أجل تنزيل المعايير الدولية المعنية وعلى الخصوص، تلك الصادرة عن مجموعة العمل المالي، وتفعيل التدابير التشريعية والتنظيمية والتشغيلية، وذلك بهدف تعزيز مناعة النظام المالي الوطني وحمايته من أي استعمال تعسفي أو غير مشروع.

ولهذه الغاية، اعتمدت السلطات العمومية مقاربة تشاركية تهم جميع المؤسسات والفاعلين المعنيين، كما أوكل للوحدة دور التنسيق الوطني.

ومن جهة أخرى، تسعى الوحدة إلى احترام وترسيخ أخلاقيات مهنية دقيقة وصارمة تحكمها مبادئ وقيم ترتكز عليها جميع أنشطتها.

2. الأهداف الاستراتيجية لسنة 2019

من أجل العمل على تعزيز وتحسين فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام، ووفقًا لمهامها القانونية والتنظيمية، ركزت الوحدة استراتيجية تدخلها، بالتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المعنية، على ثلاثة محاور استراتيجية، وكذلك على مشاريع منبثقة من هذه المحاور. وسيتم تقديم المحاور والمشاريع في الفقرتين المواليتين.

1.2. المحاور الاستراتيجية

1.1.2. المحور الاستراتيجي رقم 1: تعزيز وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي

يعكس هذا المحور التزام المملكة المغربية تجاه المجتمع الدولي بهدف:

- تحديث النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تعزيز فعالية هذا النظام من خلال تطبيق النهج القائم على المخاطر؛
- جعل هذا النظام ملائما للمعايير الدولية، ولا سيما تلك الناتجة عن التوصيات التي اعتمدتها مجموعة العمل المالي.

2.1.2. المحور الاستراتيجي رقم 2: تعزيز التنسيق الوطني بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

انخرطت الوحدة في عملية تنسيق مستمرة مع شركائها الوطنيين المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويتجلى هذا التنسيق من خلال:

- إبرام اتفاقيات وبروتوكولات تعاون ثنائية لتبادل المعلومات؛
- إصدار مقررات تحدد القواعد الإلزامية المطبقة على الأشخاص الخاضعين وكذلك مذكرات توجيهية تقدم إرشادات أو توصيات عامة، مع ترك الأمر للأشخاص الخاضعين لتحديد طرق التنفيذ وفقاً لخصوصيات نشاطهم.

3.1.2. المحور الاستراتيجي رقم 3: تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

طبقا للصلاحيات المخولة لها بموجب القانون، سهرت الوحدة على تمثيل المملكة المغربية في الهيئات الدولية، وكذلك على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتجدر الإشارة إلى أن التطور الملحوظ للتبادل بين الوحدة ونظرائها الأجانب خلال سنة 2019، ومشاركتها في العديد من الفعاليات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك توقيع مذكرات تفاهم جديدة، يعكس إرادة الوحدة لتعزيز التنسيق على المستوى الدولي.

2.2. المشاريع والأهداف

نفذت الوحدة مشاريع تنبثق من المحاور الاستراتيجية المقدمة في الفقرة السابقة وذلك لتحقيق الأهداف المعتمدة.

واعتمدت الوحدة المشاريع التالية خلال سنة 2019:

- دعم مهام الوحدة؛
- امتثال نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمعايير الدولية؛
- التوعية والتحسيس والدعم تجاه الجهات الفاعلة الوطنية من الإدارات والأشخاص الخاضعين وغيرهم من الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص.

1.2.2. المشروع رقم 1: دعم المهام

يهدف هذا المشروع إلى تحسين ظروف عمل جميع موظفي الوحدة، وخاصة إلى تسخير أفضل للموارد البشرية والمادية المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة.

وتجدر الإشارة إلى أن الجهود المبذولة لتحقيق أهداف هذا المشروع تتجلى من خلال عدة جوانب، على وجه الخصوص:

- تعزيز الموارد البشرية من خلال إدماج موظفين جدد، وتدريب الموظفين، وكذلك مراعاة التغييرات التي طرأت على بعض المصالح الفرعية من حيث هيكلها التنظيمي؛
- إجراء استثمارات تعلقت بمعدات ومشاريع هيكلية، وذلك في إطار تعزيز الموارد المادية؛
- توفير الدعم المالي واللوجستيكي للأنشطة المنفذة في إطار المشروعين السابقين.

2.2.2. المشروع رقم 2: التزام نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمعايير الدولية

يهدف هذا المشروع إلى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوحدة مع المعايير الدولية.

وفي إطار هذا المشروع، اكتسى المجهود الهادف إلى مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوحدة لمواكبة تطورات المعايير الدولية، عدة أبعاد منها على وجه الخصوص:

- إنجاح عملية التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية مع مراعاة نتائجه في إعداد النصوص الجديدة؛
- إنجاز تقرير التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحيينه وتبني نتائجه من قبل مختلف القطاعات المعنية، ولا سيما في النصوص الخاصة بها؛
- تفعيل مهمة التفتيش من خلال تطوير نصوص مرجعية وتنفيذ النهج القائم على المخاطر.

3.2.2. المشروع رقم 3: التوعية والتحسيس والدعم

يحتوي المشروع الثالث على دينامية متعددة الأبعاد على المستويين الوطني والدولي.

على المستوى الوطني:

- تقوية تعبئة الجهات الفاعلة الوطنية من إدارات وأشخاص خاضعين وغيرهم من الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص، في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تحسين الأداء التشغيلي، من خلال عمليات التحسيس والدعم والتنسيق، بهدف تعزيز إدراك وتبني شركاء الوحدة لأبعاد المخاطر وحثهم على تحسين الأداء التشغيلي؛
- إرساء التواصل الفعال بهدف الرفع من مستوى التعريف بالوحدة من حيث المهام والأنشطة والأهداف والقضايا والتحديات، وتعزيز الشراكات والتبادل السلس للمعلومات، وكذلك تقديم معلومات عن التطورات الوطنية والدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

على المستوى الدولي:

- تعزيز العلاقات الثنائية من خلال تأسيس علاقات قوية مع الوحدات المالية النظيرة وتعزيزها باستمرار؛
- المشاركة الفعالة في أنشطة الهيئات الدولية و الإقليمية؛
- تنظيم تظاهرات والمشاركة في تلك التي تنظمها الهيئات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3. أهم قرارات اجتماعات مجلس أعضاء الوحدة

يعقد مجلس أعضاء الوحدة اجتماعين عاميين عاديين في السنة بدعوة من رئيس الوحدة، ويمكن أن يجتمع المجلس بصفة استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وهكذا، فقد عقد مجلس الأعضاء خلال سنة 2019، وبصفة استثنائية اعتبارا للرهانات والتحديات الكبرى بالنسبة لبلادنا، سلسلة اجتماعات للتشاور والتنسيق مع مختلف الشركاء الوطنيين المعنيين بخصوص نتائج التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نذكر من بينها على الخصوص اجتماعين تم خلالهما اتخاذ قرارات هامة.

الاجتماع الأول انعقد بتاريخ 21 ماي 2019، خصص لتقديم نتائج التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية واعتماد خطة عمل للفترة الممتدة ما بين ماي وأكتوبر 2019.

وترتكز خطة العمل السالفة الذكر على المحاور التالية:

- اعتماد تقرير التقييم الوطني للمخاطر وتعميم نتائجه على القطاعين العام والخاص؛
- وضع خطط عمل قطاعية واستراتيجية وطنية وتنفيذها من أجل خفض المخاطر التي تم تحديدها والتحكم فيها؛

- مراجعة التشريع المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف الملاءمة مع المعايير والمتطلبات الدولية؛
- ملاءمة النصوص التطبيقية الصادرة عن سلطات الإشراف والمراقبة والمتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب مع أفضل المعايير الدولية؛
- تعزيز تدابير وإجراءات الإشراف والمراقبة، من خلال اعتماد النهج القائم على المخاطر والعمل على إصدار وتطبيق عقوبات ومتابعة تنفيذ التدابير التصحيحية المتخذة؛
- تطوير قدرات وكفاءات الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمكينها من الاطلاع بمهامها بكيفية فعالة؛
- تقوية القدرات من أجل الوقاية من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديدها وتتبعها؛
- مكافحة الجرائم الأصلية وخاصة تلك التي تم تحديدها في تقرير التقييم الوطني للمخاطر؛
- تطوير فعالية الأبحاث في مجال جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية وجرائم تمويل الإرهاب؛
- مصادرة عائدات الجرائم والممتلكات ذات قيمة معادلة؛
- تعزيز التنسيق الوطني في مجال تبادل المعلومات؛
- تعزيز التعاون الدولي في إطار المساعدة القضائية وتسليم المجرمين؛
- توفير إحصائيات وتطوير قواعد بيانات من خلال (1) إحداث قاعدة بيانات مركزية تتعلق بالأبحاث والمتابعات والإدانات وتجميعها بصفة مستمرة و (2) إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمساعدة القضائية؛
- مكافحة الأنظمة المالية البديلة والحد من مخاطر الاقتصاد غير المهيكل عبر تقوية الشمول المالي.

أما الاجتماع الثاني لمجلس الأعضاء، فقد انعقد بتاريخ 17 أكتوبر 2019، وخصص لبحث التدابير الواجب اتخاذها من أجل إعداد تقرير المتابعة الأول عقب الجولة الثانية للتقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ليتم إرساله إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل متم شهر أكتوبر.

على إثر هذا الاجتماع، تم اتخاذ القرارات الهامة التالية:

- إدراج طلب رفع درجات الالتزام الممنوحة لبلادنا لدى المجموعة، قبل نهاية شهر أكتوبر 2019، أي ستة أشهر قبل انعقاد الاجتماع العام المقبل للمجموعة، طبقا للإجراءات الجاري بها العمل، مع العمل على إقرار مشروع القانون المتعلق بمراجعة بعض مقتضيات مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43-05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، في أقرب الآجال؛
- إنشاء لجنة يعهد إليها بصياغة تقرير المتابعة الخاص بالمملكة المغربية، وتتكون من ممثلي الوحدة، وبنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، ورئاسة النيابة العامة؛
- تكليف هذه اللجنة بإعداد مصفوفة تتعلق بالالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي.

4. الأنشطة التشغيلية للوحدة

تعد الوحدة الهيئة الوطنية للمعلومات المالية. فهي تتلقى التصريحات بالاشتباه المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب من جميع الأشخاص الخاضعين للقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

تتلقى الوحدة طلبات للحصول على معلومات صادرة من جميع الشركاء الوطنيين وكذا الدوليين.

كما تحيل الملفات ذات الصلة بغسل الأموال والجرائم الأصلية على المحكمة الابتدائية بالرباط، بينما تحيل ملفات تمويل الإرهاب على محكمة الاستئناف بالرباط.

يتم تفعيل التنسيق الوطني والتعاون الدولي مع مختلف الشركاء الذين قد تكون لديهم معلومات تساهم في معالجة الملفات.

كما تسهر الوحدة على معالجة القوائم المتعلقة بجريمة الإرهاب وتمويله، الصادرة عن الهيئات الدولية، على النحو المنصوص عليه في المادة 37 من القانون رقم 05-43 المذكور أعلاه.

بعدما سجل النشاط التشغيلي تطورا جد إيجابي خلال سنة 2018، تميزت سنة 2019 كذلك بمنحى تصاعدي، إذ بلغ عدد التصريحات بالاشتباه التي توصلت بها الوحدة 1737 تصريحا، منها 1674 تتعلق بغسل الأموال و63 تتعلق بتمويل الإرهاب.

بالإضافة إلى الأشخاص الخاضعين، تم تعزيز التنسيق مع الشركاء الوطنيين، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في المؤشرات التشغيلية بين سنتي 2018 و2019، وذلك بالنسب التالية:

- ارتفاع بنسبة 237.5٪ في عدد التصريحات التلقائية الوطنية الواردة من مختلف الشركاء الوطنيين؛
- ارتفاع بنسبة 524.1٪ في عدد الطلبات المقدمة من السلطات الوطنية لإنفاذ القانون في إطار التحقيقات المالية الموازية؛
- ارتفاع بنسبة 93.3 ٪ فيما يخص الإحالات على النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بالرباط ومحكمة الاستئناف بالرباط.

تعتبر هذه الأرقام تتويجا للجهود التي بذلتها الوحدة بتنسيق مع الشركاء الوطنيين والأشخاص الخاضعين. وقد ثمن المقيِّمون هذه الجهود على نطاق واسع في تقرير التقييم المتبادل الذي اعتمده الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أبريل 2019.

1.4 على الصعيد الوطني

1. تطور عدد التصريحات بالاشتباه

خلال سنة 2019، تلقت الوحدة ما مجموعه 1737 تصريحا بالاشتباه تتعلق بحالات مرتبطة بجرميتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، فقد ارتفع عدد التصريحات خلال سنة 2019 بنسبة 60٪ مقارنة مع سنة 2018.

الرسم البياني رقم 1:
التطور السنوي لعدد التصريحات بالاشتباه الواردة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2009 و2019

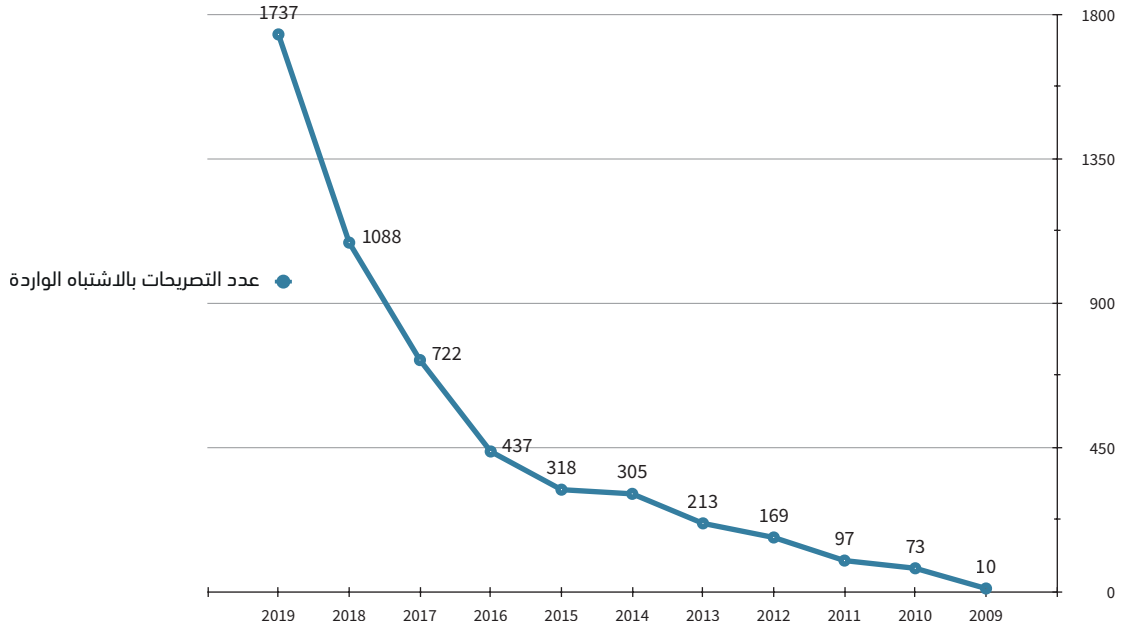

تميز عدد التصريحات بالحفاظ على منحى تصاعدي شبه ثابت أو مستقر، خاصة منذ سنة 2016.

ويرجع هذا التطور إلى حملات التوعية، لفائدة الأشخاص الخاضعين، التي تم القيام بها من خلال ورش العمل التدريبية والمؤتمرات التي تنظمها الوحدة وسلطات الإشراف والمراقبة الشريكة، وكذا الاجتماعات الثنائية.

2. تطور عدد التصريحات بالاشتباه ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب

تلقت الوحدة خلال سنة 2019 ما مجموعه 1674 تصريحا مرتبطا بغسل الأموال و63 تصريحا يتعلق بتمويل الإرهاب، مما يرفع إجمالي عدد التصريحات المستلمة منذ عام 2009 تاريخ إحداث الوحدة، إلى 5004 تصريح مرتبط بغسل الأموال و165 تصريحا متعلقا بتمويل الإرهاب.

الرسم البياني رقم 2:
التطور السنوي لعدد التصريحات الواردة ما بين 2009 و2019، موزعة حسب طبيعة التصريح بالاشتباه

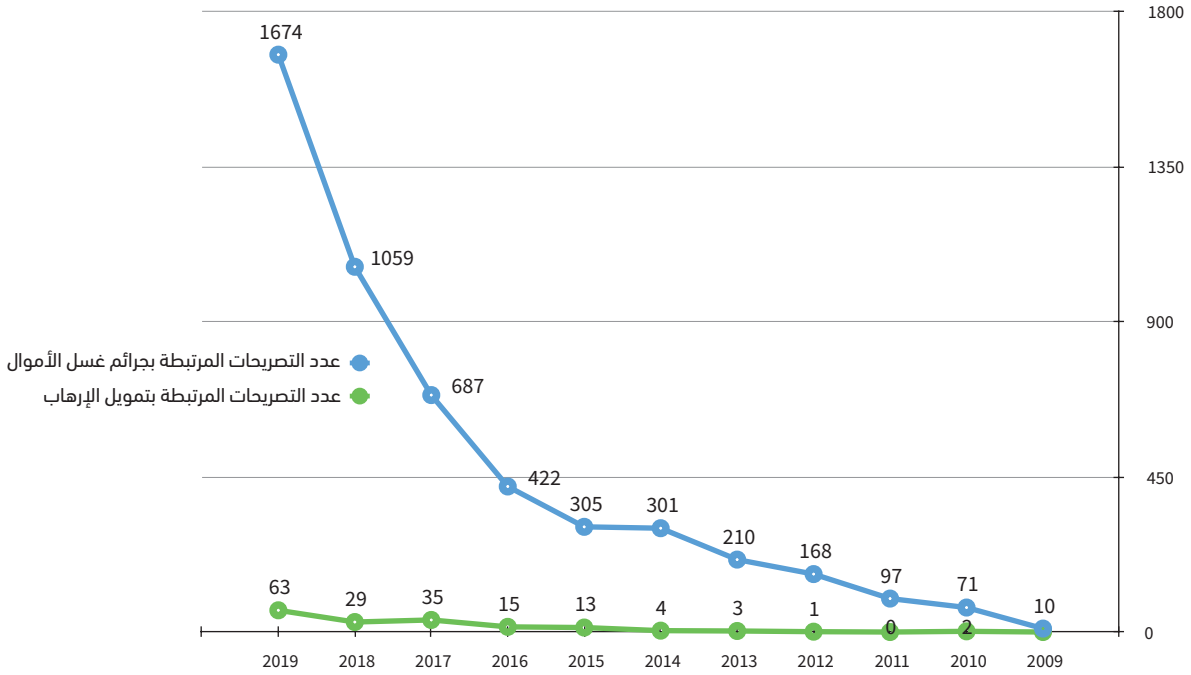

عقدت الوحدة في دجنبر 2018 اجتماعًا مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، بتعاون مع سلطة الإشراف والمراقبة. خلال هذا الاجتماع، استعرض رئيس الوحدة مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. مما أسفر عن ارتفاع كبير في عدد التصريحات بالاشتباه.

تم تأكيد هذه الملاحظة أيضًا من خلال الدرجة الممنوحة للمغرب، أثناء التقييم المتبادل من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، فيما يتعلق بالنتيجة المباشرة رقم 9 لمجموعة العمل المالي، المتعلقة بالأنشطة الإرهابية وتمويل الإرهاب، والتحقيقات ذات الصلة، والأشخاص الذين يمولون الإرهاب، والمحاكمات الجارية والعقوبات الفعالة، المتناسبة والرادعة المفروضة عليهم. بالإضافة إلى ذلك، تم تقييم المنظومة المغربية لمكافحة الإرهاب وتمويله من قبل المديرية التنفيذية للجنة محاربة الإرهاب في يونيو 2019. وأصدرت هذه الأخيرة تقييمها الإيجابي للمنظومة الوطنية لمكافحة الإرهاب في مجملها. وبخصوص الوحدة، فقد تم التنويه بالممارسات الجيدة خاصة اللجنة المصغرة التي تعمل على معالجة الملفات في إطار من التعاون والتنسيق، حيث شجعت هذه اللجنة التنفيذية البلدان الأخرى على تبني هذه الآلية، في تقريرها الصادر عن المغرب.

3. أهم المزودين بالتصريحات بالاشتباه

يظل القطاع البنكي (البنوك والبنوك الحرة والبنوك التشاركية) المزود الرئيسي بالتصريحات وتمثل حصته 60.22٪ من إجمالي التصريحات الواردة من الأشخاص الخاضعين من القطاع المالي وغير المالي، متبوعاً بمؤسسات الأداء بحصة 37.07٪ من مجمل التصريحات الواردة.

4. التنسيق مع الشركاء الوطنيين

أ. التصريحات التلقائية الوطنية الواردة

تعد الوحدة مسؤولة عن تنسيق عمل السلطات الوطنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في هذا السياق، تحدد المادة 22 من القانون رقم 43.05 الآليات الهادفة إلى تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة ما يلي:

- إمكانية التصريح للوحدة بالحالات المرتبطة بغسل الأموال و تمويل الإرهاب من الأشخاص غير الخاضعين، وذلك باعتباره تتمة لآلية تلقي التصريحات من الأشخاص الخاضعين والمعلومات الواردة من الوحدات المالية النظيرة. مما يسمح بإثراء قاعدة بيانات الوحدة وإجراء تقارب للمعلومات؛
- التزويد بالمعلومات المطلوبة من طرف الوحدة في إطار إثراء الملفات التي يتم تحليلها من أجل اتخاذ قرارات بناءً على معلومات موثوقة وكافية.

طبقاً لمقتضيات المادة 22 من القانون رقم 05-43، تلقت الوحدة 27 تصريحا تلقائيا خلال سنة 2019، مقارنة ب8 تصريحات خلال سنة 2018، ويعكس هذا التطور الإيجابي دينامية التعاون بين الوحدة وشركائها الوطنيين ومشاركتهم في المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الرسم البياني رقم 3:
التطور السنوي لعدد التصريحات التلقائية الوطنية الواردة ما بين 2016 و2019

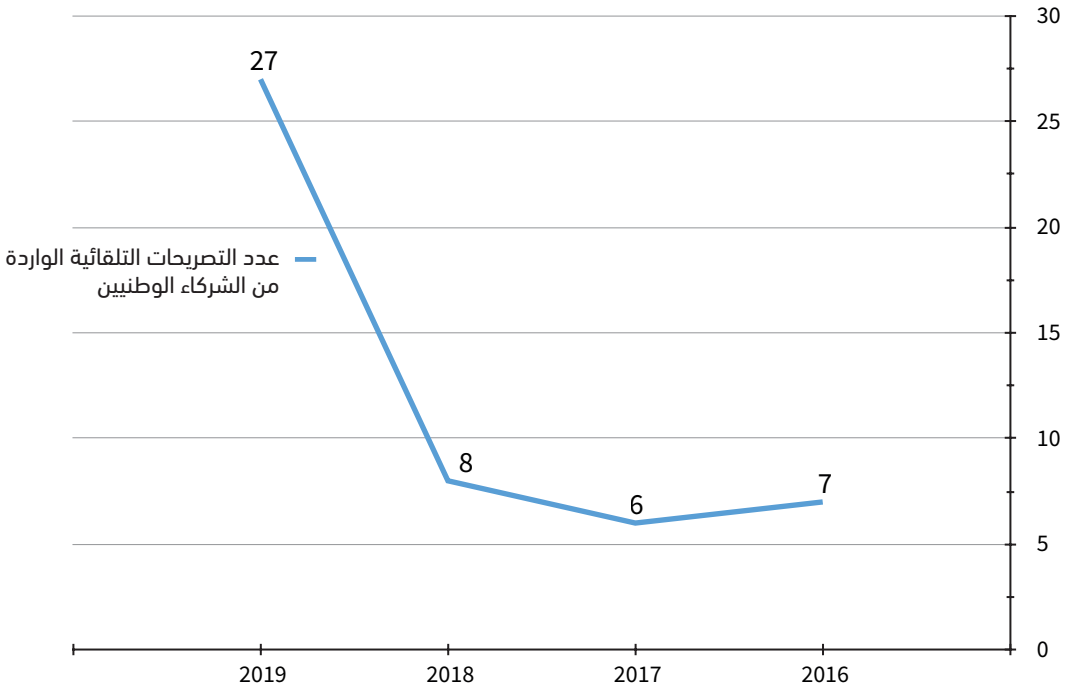

فيما يلي الجهات الرئيسة المزودة للوحدة بتصريحات تلقائية، طبقاً لمقتضيات المادة 22، خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019:

- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
- بنك المغرب؛
- إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
- مكتب الصرف؛
- المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛
- الأشخاص المعنويون الخاضعون للقانون الخاص.

الرسم البياني رقم 4:
توزيع التصريحات التلقائية بين ستني 2016 و2019 حسب الشركاء الوطنيين

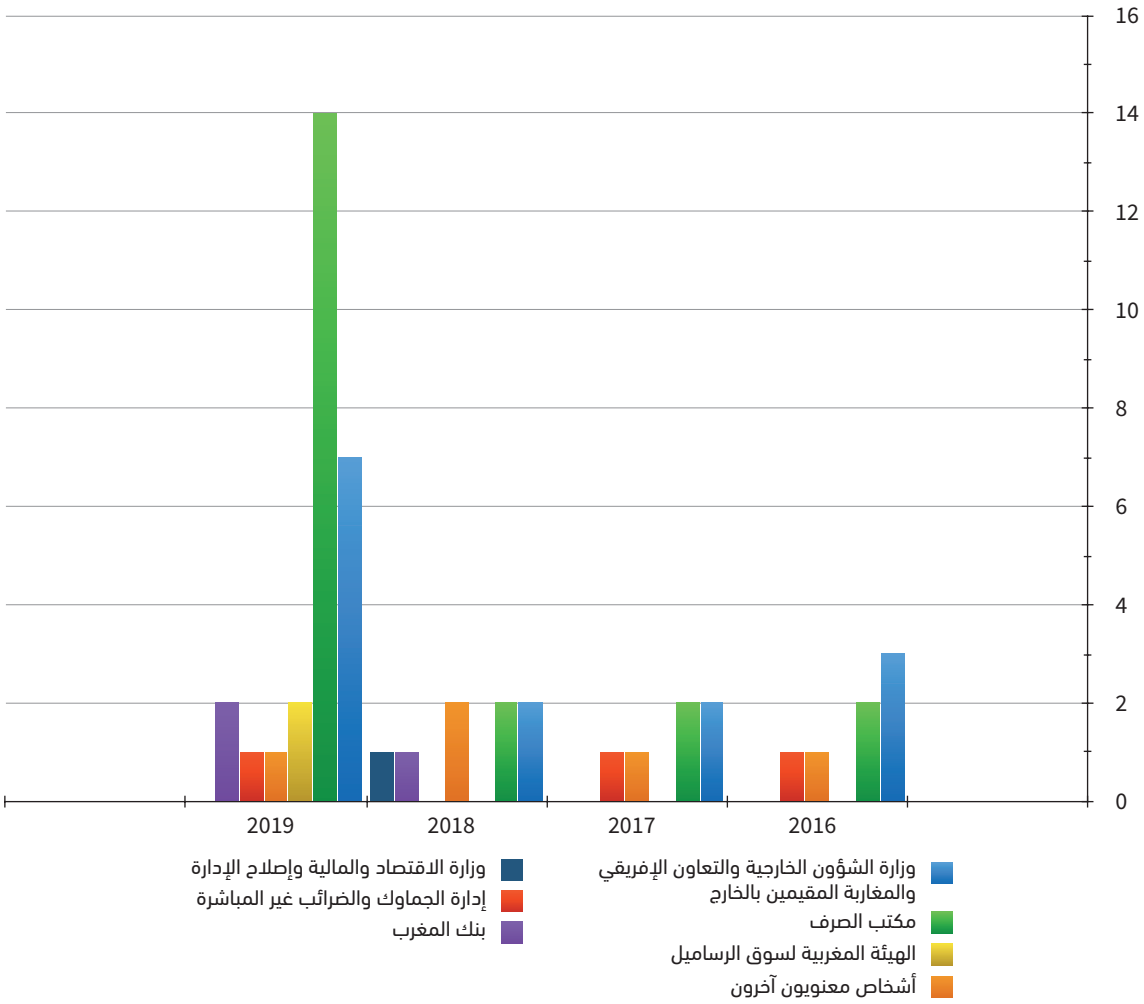

ب. طلبات المعلومات بهدف إثراء الملفات

بموجب الفقرة الثانية من المادة 22 من القانون رقم 05-43، ترسل الوحدة طلبات معلومات إلى الشركاء المعينين من أجل جمع المعلومات اللازمة لتحليل الملفات ودراستها. وفي هذا الصدد، بلغ عدد الطلبات المرسلة للشركاء 373 طلبا في سنة 2019، تهم المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، ومكتب الصرف وأشخاص اعتباريين آخرين خاضعين للقانون الخاص.

تعتمد وجهة طلبات المعلومات الصادرة عن الوحدة على الملفات التي تتم معالجتها واحتياجات التحليل، والتي يتم تحديدها بشكل خاص من خلال أنماط الملفات موضوع الدرس.

الرسم البياني رقم 5:
توزيع طلبات المعلومات المرسلة إلى الشركاء بموجب المادة 22، خلال ستة 2019

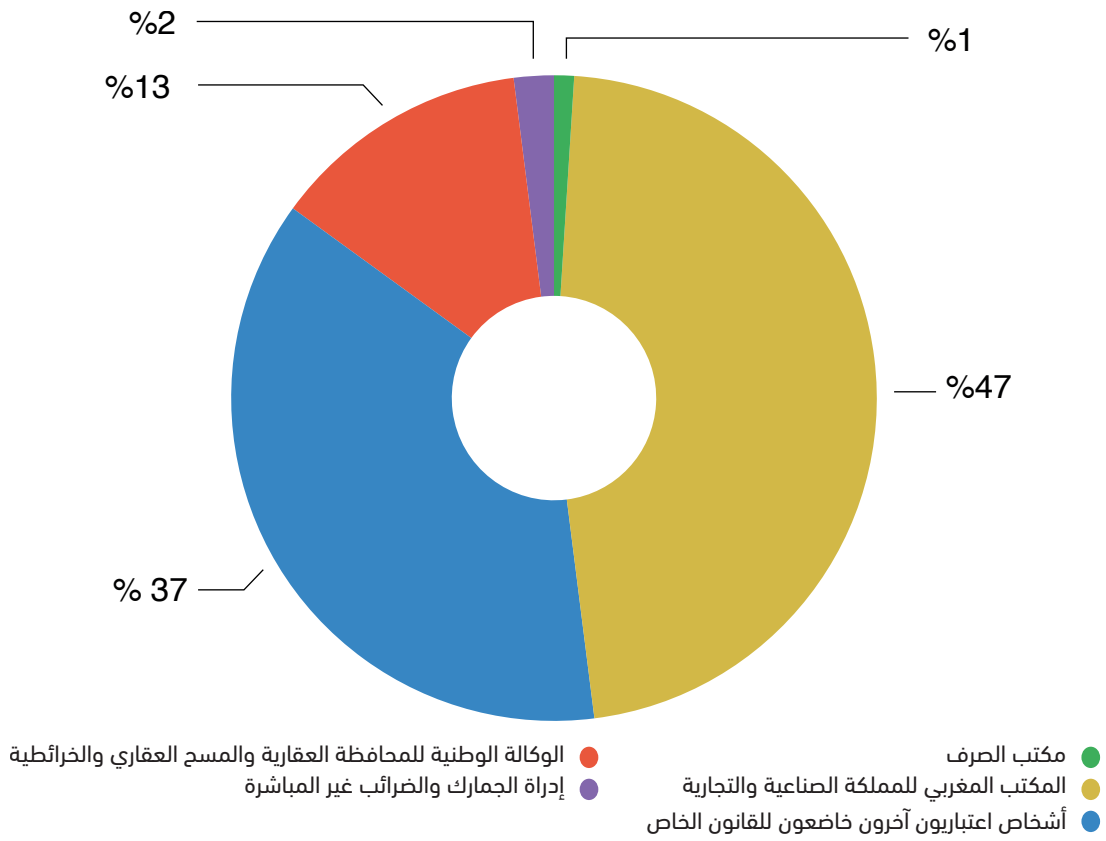

ت. التحقيقات المالية الموازية:

في إطار مهمتها المتمثلة في التنسيق الوطني، تتوصل الوحدة بطلبات معلومات من السلطات الوطنية لإنفاذ القانون لإجراء تحقيقات مالية موازية فيما يتعلق بقضايا غسل الأموال والجرائم الأصلية والإرهاب وتمويله.

تميزت سنة 2019 بإصدار دورية رئاسة النيابة العامة، التي تحث، على وجه الخصوص، السلطات القضائية المختصة على تعزيز هذا التعاون.

وهكذا، تم تلقي 181 طلبا سنة 2019، مقارنة بما مجموعه 220 طلبًا منذ سنة 2009، منها 29 طلبا تلقتهم الوحدة سنة 2018، أي بزيادة تقدر بنسبة 524.13٪ بين سنتي 2018 و2019.

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة تؤكد تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بمعايير التوصية 29 لمجموعة العمل المالي، الواردة في تقرير التقييم المتبادل الذي تم اعتماده في أبريل 2019.

وترجع هذه الزيادة الملحوظة أيضا إلى الجهود التي تم بذلها من طرف رئاسة النيابة العامة والوحدة والرامية إلى تعزيز التنسيق الوطني من خلال الاجتماعات والأيام الدراسية التي نظمتها هذه الأخيرة والتي شهدت مشاركة سلطات إنفاذ القانون.

وقد دعت التوصيات المعتمدة على إثر هذه الاجتماعات والتظاهرات إلى مواصلة التشاور بشكل منتظم وتعزيز التعاون بين الوحدة والسلطات المكلفة بالتحقيق والسلطات القضائية وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

فيما يلي توضيح لتطور عدد طلبات المعلومات الواردة من سلطات إنفاذ القانون في سياق التعاون الوطني بين الوحدة وشركائها الوطنيين.

الرسم البياني رقم 6:
طلبات المعلومات الواردة من سلطات إنفاذ القانون الوطنية

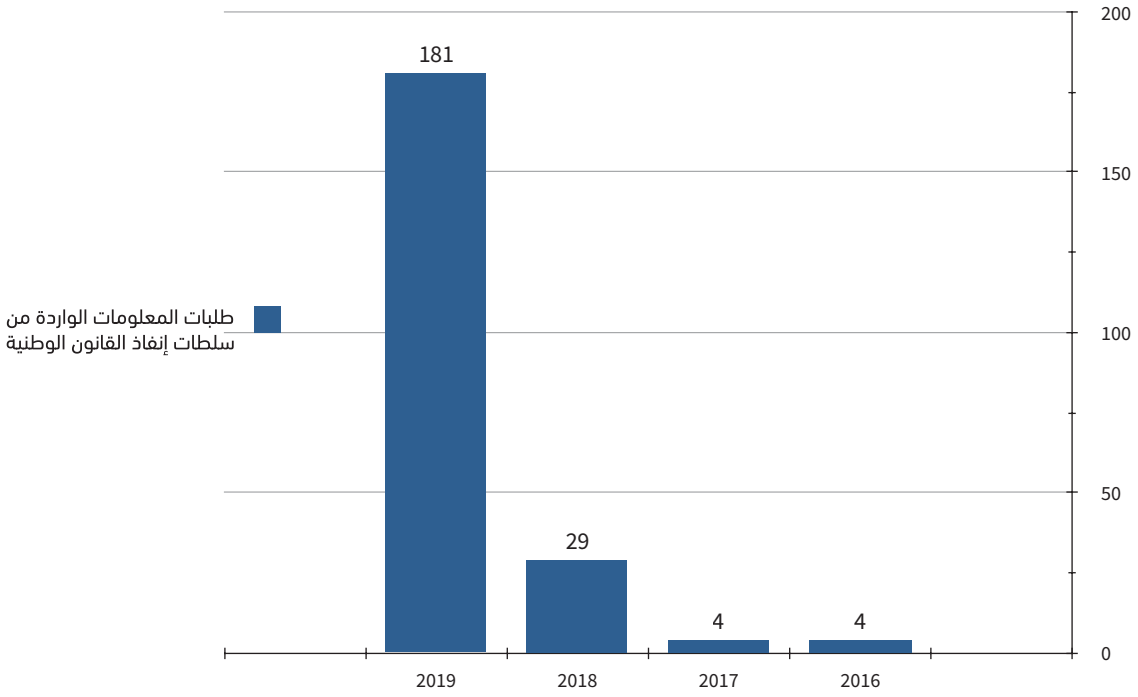

5. طلبات المعلومات بهدف إثراء الملفات

في إطار إثراء الملفات التي تقوم بمعالجتها، وجهت الوحدة للأشخاص الخاضعين خلال سنة 2019، ما مجموعه 12975 طلبا مقابل 7526 خلال سنة 2018، أي زيادة ملحوظة بنسبة 72,4% مقارنة بالسنة الفارطة.

وقد تختلف هذه الطلبات حسب الحاجة ووفقا لمرحلة الإثراء الخاصة بالملفات التي يجري تحليلها. فيما يلي سرد لهذه الفئات:

الجدول رقم 1

وصف نوعية طلب المعلومات	عدد طلبات المعلومات سنة 2017	عدد طلبات المعلومات سنة 2018	عدد طلبات المعلومات سنة 2019
طلبات متعلقة بعمليات	1147	1745	3558
طلبات متعلقة بوثائق	93	102	145
طلبات متعلقة بحسابات	2629	5627	9232
طلبات متعلقة بأشخاص	19	10	17
طلبات متعلقة بمنتجات	11	27	4
طلبات متعلقة بلوائح الأمم المتحدة 1989/1267 و1988	25	15	19
المجموع	**3924**	**7526**	**12975**

فيما يلي وصف لأنواع طلبات المعلومات الصادرة عن الوحدة:

الجدول رقم 2

وصف لنوع طلب المعلومات
طلبات معلومات متعلقة بالعمليات
• عمليات صرف عملات من طرف أشخاص ذاتيين • عمليات مسجلة على حساب بنكي • عمليات تحويل متعلقة بشخص ذاتي • عمليات تحويل متعلقة بوثيقة تعريف
طلبات معلومات متعلقة بوثائق
• وثائق متعلقة بأشخاص ذاتيين

• وثائق متعلقة بحسابات بنكية • وثائق متعلقة بأشخاص معنويين
طلبات معلومات متعلقة بحسابات
• معلومات إضافية متعلقة بحسابات بنكية • حسابات متعلقة بأشخاص معنويين
• حسابات متعلقة بأشخاص ذاتيين • حسابات متعلقة بوثيقة تعريف
طلبات معلومات متعلقة بأشخاص
• أشخاص ذاتيون
طلبات معلومات متعلقة بمنتجات
• منتجات متعلقة بأشخاص ذاتيين • منتجات متعلقة بحساب بنكي
طلبات معلومات متعلقة بلوائح الأمم المتحدة 1989/1267 و1988
• لوائح متعلقة بالقرار رقم 1989/1267 • لوائح متعلقة بالقرار رقم 1988

6. مذكرات الإحالة على النيابة العامة

بناء على تحليل المعلومات التي تتوصل بها الوحدة والتي تم إثراؤها بمعلومات إضافية مرسلة من طرف الأشخاص الخاضعين والشركاء الوطنيين والدوليين، ووفقا لمقتضيات المادتين 18 و34 من القانون رقم 05 - 43، تقوم الوحدة بإحالة الملف على وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط عندما يتعلق الأمر بوقائع يشتبه في ارتباطها بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية، وعلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط عندما يتعلق الأمر بوقائع يشتبه بارتباطها بتمويل الإرهاب.

وفي هذا الإطار، وجهت الوحدة، منذ إحداثها وإلى نهاية سنة 2019، ما مجموعه 136 مذكرة إحالة على وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط، وعلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط. وقد بلغ عدد المذكرات المحالة سنة 2019 ما مجموعه 29 مذكرة، مقابل 15 مذكرة إحالة سنة 2018.

وتشير هذه الزيادة في العدد إلى التزام السلطات الوطنية بتنفيذ توصيات مقيمي مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما فيما يخص معايير التوصية 29 المتعلقة بوحدات المعلومات المالية.

بالإضافة إلى الإحالات على النيابة العامة كما هو مذكور أعلاه، قامت الوحدة بتزويد الشركاء الوطنيين أيضا، وبناء على طلب منهم، بالمعلومات المتعلقة بمجالات اختصاص كل منهم، وذلك في إطار التحقيقات المالية الموازية.

نعرض فيما يلي تصنيف الإحالات على النيابة العامة حسب السنة والنوع:

الرسم البياني رقم 7:
التطور السنوي لعدد الإحالات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بين 2015 و2019

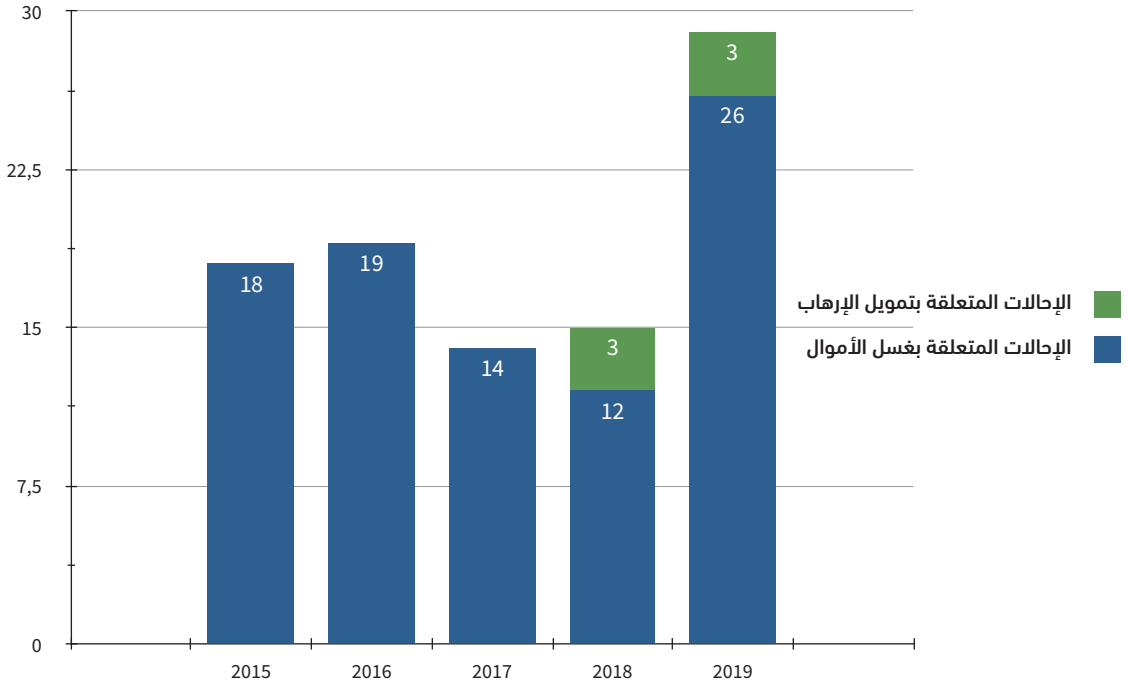

2.4. على الصعيد الدولي

بناء على مبدإ المعاملة بالمثل أو من خلال مذكرات التفاهم، ووفقا لمقتضيات المادتين 24 و34 من القانون رقم 05-43، تتبادل الوحدة المعلومات المتعلقة بغسل الأموال أو بتمويل الإرهاب مع نظيراتها الأجنبية.

في إطار التعاون الدولي، تقوم الوحدة بمعالجة المعلومات والتصريحات التلقائية الواردة التي تتوصل بها من وحدات المعلومات الأجنبية، بنفس الطريقة المعتمدة في معالجة التصريحات بالاشتباه سواء على مستوى الإثراء أو التحليل أو على مستوى إحالة الملفات على النيابة العامة عند الاقتضاء، بعد الحصول على موافقة الوحدة النظيرة مصدر المعلومات، وذلك وفقا لمبادئ تبادل المعلومات لمجموعة إيغمونت.

الإطار رقم 1: مجموعة إيغمونت

تعتبر مجموعة إيغمونت منتدى دوليا لوحدات المعلومات المالية، تأسست في عام 1995، وترمي إلى تعزيز أنشطة أعضائها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتمثل الأهداف الرئيسة للمجموعة، كما حددها ميثاقها، فيما يلي:

- تطوير التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات؛
- زيادة فعالية وحدات المعلومات المالية من خلال برامج التبادل و تدريب الموظفين؛
- تعزيز الاستقلالية التشغيلية لوحدات المعلومات المالية؛
- تشجيع إنشاء وحدات المعلومات المالية التي تستجيب لنفس المعايير الدولية و نفس المقاربة التشغيلية لملفات غسل الأموال و تمويل الإرهاب.

انضمت وحدة معالجة المعلومات المالية إلى مجموعة إيغمونت في شهر يوليوز 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن تبادل المعلومات مع وحدات المعلومات المالية يتم طبقا لمبادئ مجموعة إيغمونت فيما يخص استعمال المعلومة ومعالجتها والحفاظ على سريتها.

أ. طلبات المعلومات والتصريحات التلقائية الواردة

بلغ عدد طلبات المعلومات التي تلقتها الوحدة من الوحدات النظيرة خلال 2019، ما مجموعه 88 طلبا، مقارنة بـ 94 طلبا سنة 2018، أي ما يمثل انخفاضا قدره 6,38%. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد التصريحات التلقائية بنسبة 28,85% خلال 2019 مقارنة بسنة 2018، مما أدى إلى زيادة إجمالية بنسبة 6,16% في طلبات المعلومات والتصريحات التلقائية الواردة إلى الوحدة من نظيراتها الأجنبية.

تبلغ نسبة طلبات المعلومات الواردة من الوحدات النظيرة الأروبية 85%. يرجع سبب تصدر الوحدات المالية الأوروبية، بالنسبة للشركاء الدوليين للوحدة، في مجال تبادل المعلومات، لعدة عوامل تتجلى في القرب الجغرافي لأوروبا، وأهمية العلاقات المالية والاقتصادية بين المغرب والدول الأوروبية.

تميزت هذه السنة بزيادة في التبادلات مع وحدات المعلومات المالية الإفريقية (تم تلقي طلب واحد فقط في 2018 مقابل 5 طلبات في 2019)، وهو ما يدخل في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والذي يتناسب مع السياسة الخارجية للبلاد والرؤية المستنيرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

تعتبر القارة الأمريكية أول مزود بالتصريحات التلقائية التي تم تلقيها خلال 2019، وذلك ب 38 تصريحا، أي ما يعادل 57% من مجموع التصريحات التلقائية الواردة إلى الوحدة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات تتعلق بشكل شبه حصري بحالات يشتبه في كونها ذات الصلة بتمويل الإرهاب. وتأتي القارة الأوروبية في المرتبة الثانية ب27 تصريحا، أي ما يمثل 40% من مجموع التصريحات التلقائية التي توصلت بها الوحدة.

الرسم البياني رقم 8:
التوزيع الجغرافي للتصريحات التلقائية الواردة إلى الوحدة خلال 2019

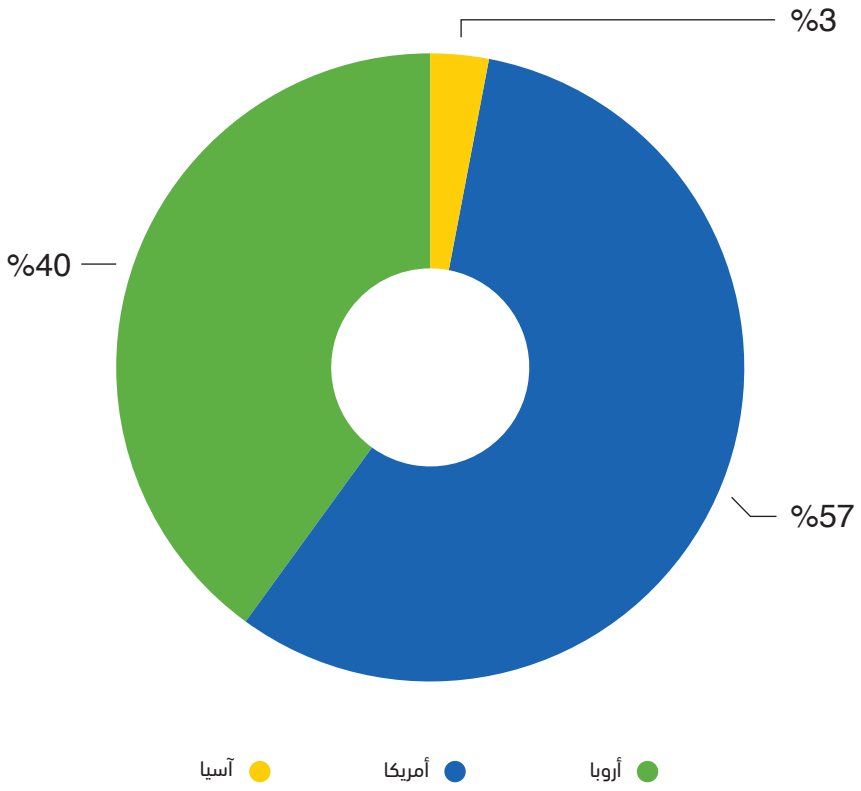

خلال سنة 2019، أرسلت 3 وحدات مالية أوروبية، طلبات معلومات لأول مرة، عبر قناة التبادل المؤمنة لمجموعة إيغمونت.«Egmont Secure Web (ESW)».

ب. طلبات المعلومات الصادرة من الوحدة

خلال سنة 2019، راسلت الوحدة 25 وحدة معلومات مالية نظيرة في إطار إثراء وتحليل ملفات تتعلق بهيئات أو أشخاص أجانب أو مقيمين في البلد الذي توجه إليه الطلبات، أو عند ارتباط المعاملات المالية ببلد الوحدة النظيرة.

ولتمكين إثراء الملفات موضوع التحليل خلال سنة 2019، وفي إطار التعاون الدولي، وجهت الوحدة 76 طلبا للمعلومات لبعض الوحدات النظيرة، مقابل 13 طلب خلال سنة 2018، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 484,62%.

يمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل، منها على الخصوص، الزيادة الكبيرة في عدد التصريحات بالاشتباه التي تم التوصل بها وعدد التحقيقات المالية الموازية التي تجريها الوحدة بالتعاون مع السلطات الوطنية لإنفاذ القانون.

الرسم البياني رقم 9:
التوزيع الجغرافي للطلبات الصادرة عن الوحدة خلال 2019

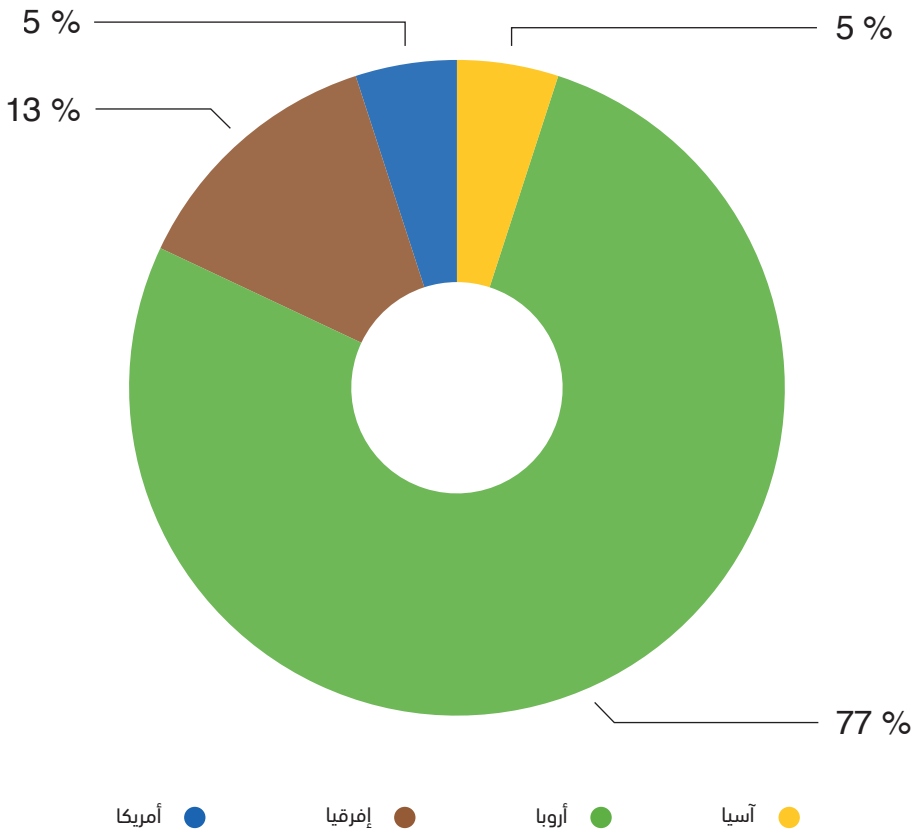

كما هو الشأن بالنسبة لطلبات المعلومات الواردة، نلاحظ تصدر الوحدات الأوروبية للواجهة بالنسبة لطلبات الوحدة، حيث بلغت طلبات المعلومات الموجهة لها نسبة 77% من مجموع الطلبات الصادرة عن الوحدة. ويعود هذا لنفس الأسباب الواردة في الفقرة السابقة.

5. تعزيز الموارد

1.5. الموارد البشرية

منذ سنة 2018 وبعد تعيين رئيسها الجديد في دجنبر 2017، ركزت الوحدة سياسة إدارة الموارد البشرية على توظيف كفاءات وتعزيز المهارات الفنية ومتعددة الأبعاد لموظفيها، وذلك لمواكبة تطور المعايير والتوجهات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وهكذا، عززت الوحدة مواردها البشرية في سنتي 2018 و 2019، من خلال توظيف عناصر جديدة ذات كفاءات متنوعة، وقامت بتنفيذ برامج تكوينية تهدف إلى تطوير المهارات وإثراء الوظائف المهنية من خلال برامج المساعدة التقنية التي تم تنفيذها بالتعاون مع شركائها الوطنيين والدوليين.

1.1.5. التوظيف

ومن هذا المنطلق، تميزت سنة 2019 بمواصلة برنامج التوظيف، حيث تم تعزيز الموارد البشرية للوحدة من خلال توظيف 13 إطارا وتقنيا من ذوي الخبرة والكفاءة لمواكبة طبيعة أنشطة الوحدة ومهامها.

1.1.1.5. تعزيز الموارد البشرية

بعد فترة تميزت بانخفاض في التوظيفات بالوحدة ابتداء من 2012، والتي نتجت بشكل رئيسي عن حالات المغادرة المسجلة خلال هذه الفترة وعن الصعوبات ذات الصبغة التنظيمية التي واجهتها الوحدة في عملية التوظيف، وابتداء من نهاية سنة 2018، أدت سياسة التوظيف الجديدة إلى تطور ملحوظ لعدد الموظفين، حيث ارتفع هذا العدد بنسبة 71,4% من سنة 2017 إلى نهاية سنة 2019.

الرسم البياني رقم 10:
تطور عدد موظفي الوحدة بين 2009 و2019

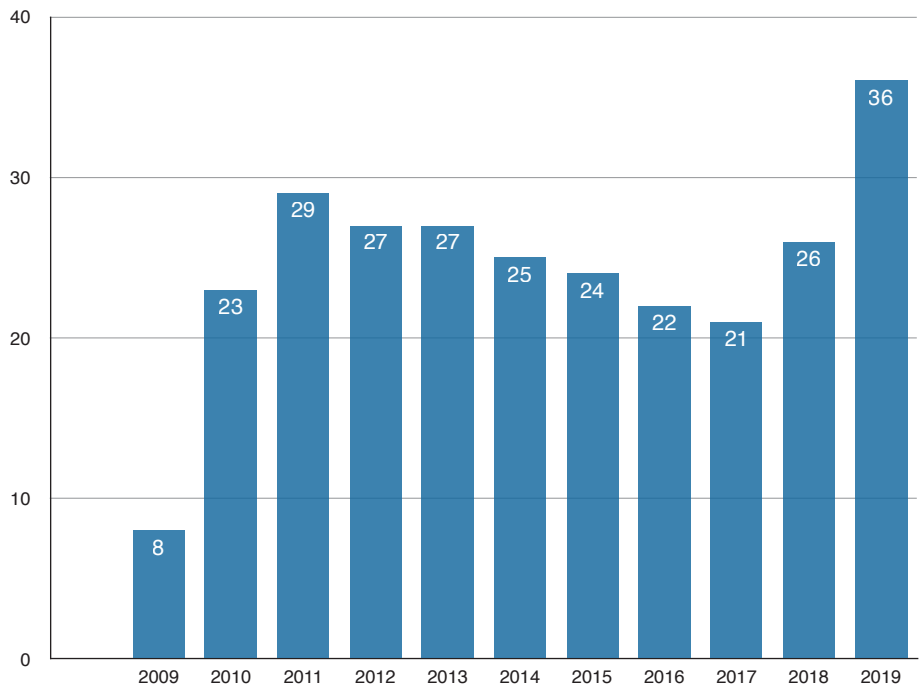

2.1.1.5. توزيع الموظفين خلال سنة 2019

بتاريخ 31 دجنبر 2019، توفرت الوحدة على طاقم مكون من 36 إطارا وتقنيا، حيث مكن تحليل هيكل هذه الموارد البشرية من تقييم شامل لتوزيعها حسب الفئة والقسم والجنس.

أ. توزيع موظفي الوحدة حسب فئة الموظفين

يوضح توزيع موظفي الوحدة حسب الفئة أهمية حصة المسؤولين والأطر، التي تتجاوز 80% من إجمالي القوى العاملة.

الرسم البياني رقم 11:
توزيع موظفي الوحدة حسب الفئة في سنة 2019

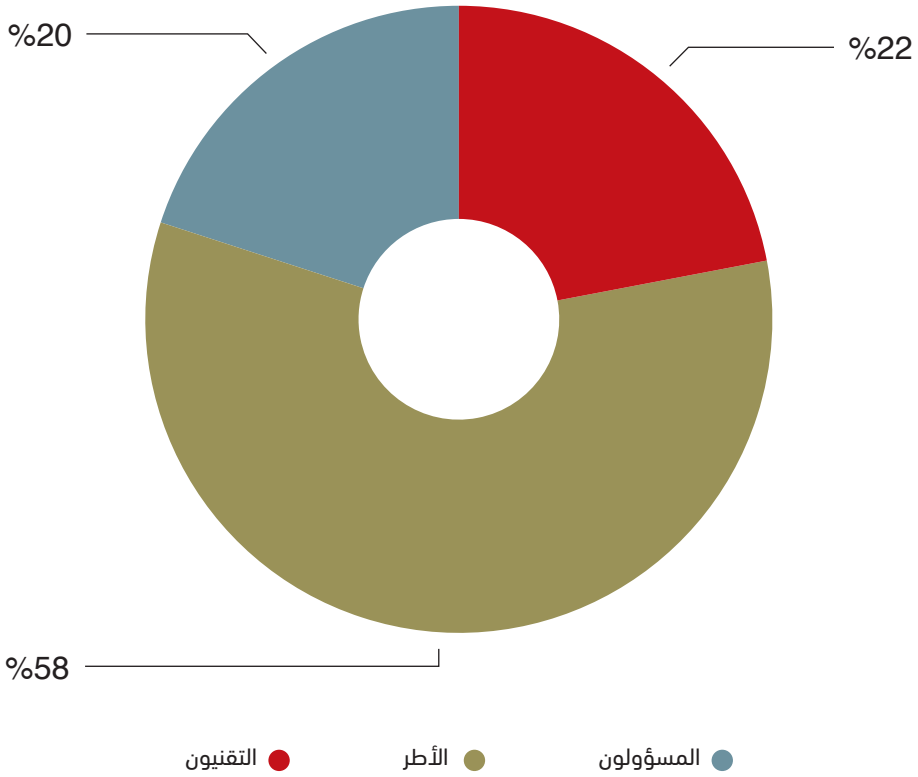

ب. توزيع موظفي الوحدة حسب القسم

ركزت الوحدة سياسة التوظيف لسنة 2019 على زيادة عدد الأطر والتقنيين في الأنشطة المهنية (التحليل المالي، القوانين والأنظمة المرتبطة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعاون الدولي) وأنشطة الدعم (تكنولوجيا المعلوميات واللوجستيك) موزعة على النحو التالي:

- الأنشطة المهنية: 7 أطر.
- أنشطة الدعم: 3 أطر و 3 تقنيين.

الرسم البياني رقم 12:
توزيع موظفي الوحدة حسب النشاط لسنة 2019

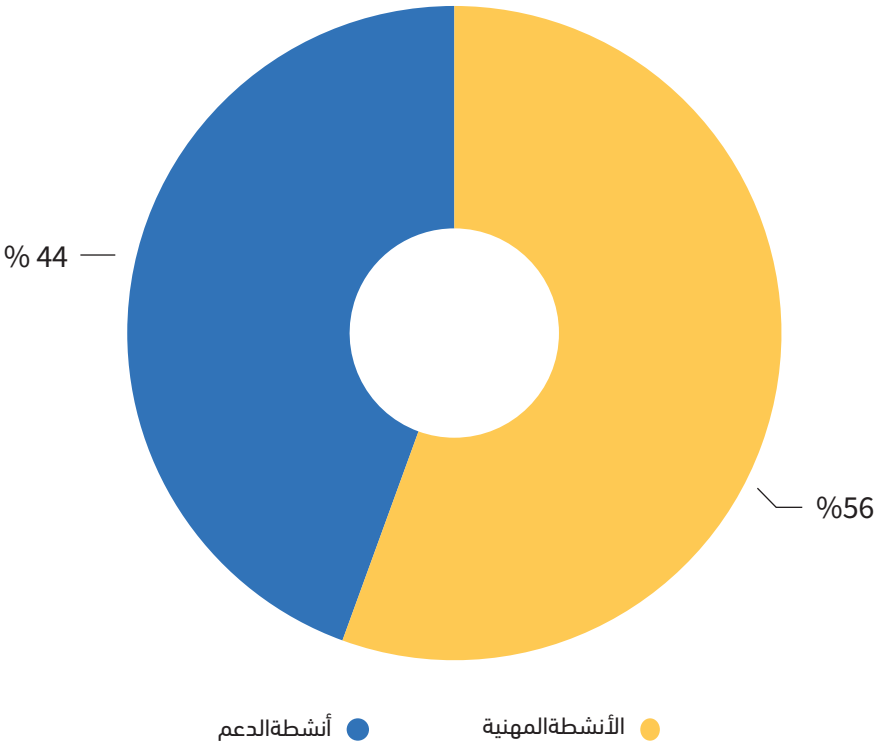

د. توزيع موظفي الوحدة حسب الجنس

يبرز توزيع عدد الموظفين حسب الجنس في 2019 معدل التأنيث بنسبة 47%. ويتزايد بشكل مستمر تمثيل المرأة في مناصب المسؤولية حيث تجلى هذا التمثيل بشكل فعال في سنة 2019 وذلك بتعيين سيدتين في منصب رئيس قسم بالنيابة.

الرسم البياني رقم 13:
توزيع موظفي الوحدة حسب الجنس في سنة 2019

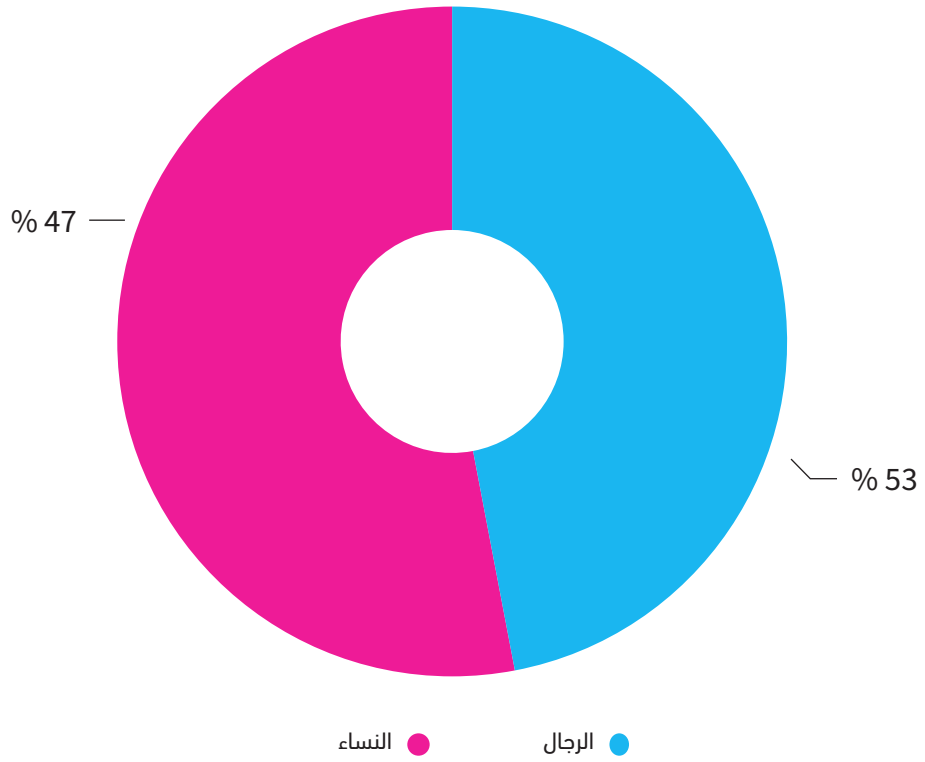

3.1.1.5. الرؤية الاستراتيجية

إن طموح الوحدة في متابعة سياسة التوظيف الخاصة بها، إلى جانب العملية الديناميكية لاختيار ودمج كفاءات عالية المستوى، مكنها من اكتساب مهارات فعالة مما ساعدها على تطوير خدماتها وإنجاز مهامها المختلفة.

وجدير بالملاحظة في هذا الصدد، أن عملية التوظيف داخل الوحدة تتم وفقا للنهج القائم على إدارة الموارد البشرية عن طريق المهارات. ويهدف التعيين في المناصب بالدرجة الأولى إلى ملاءمة شخصية المعني بالأمر وإمكانياته وصفاته الشخصية مع متطلبات الوظيفة المعنية.

وبناءً على هذا النهج، يتوجب الحفاظ على دينامية تعيين وإدماج الموظفين الجدد داخل الوحدة مما يسمح لها بتسريع عملية إنشاء هياكلها المختلفة، وذلك من خلال تحقيق زيادة سنوية تتراوح بين 25 و30% من عدد الموظفين للوصول إلى طاقم يتكون من 60 موظفا في نهاية سنة 2021.

الرسم البياني رقم 14:
توقعات التوظيف للفترة الثلاثية 2019-2021

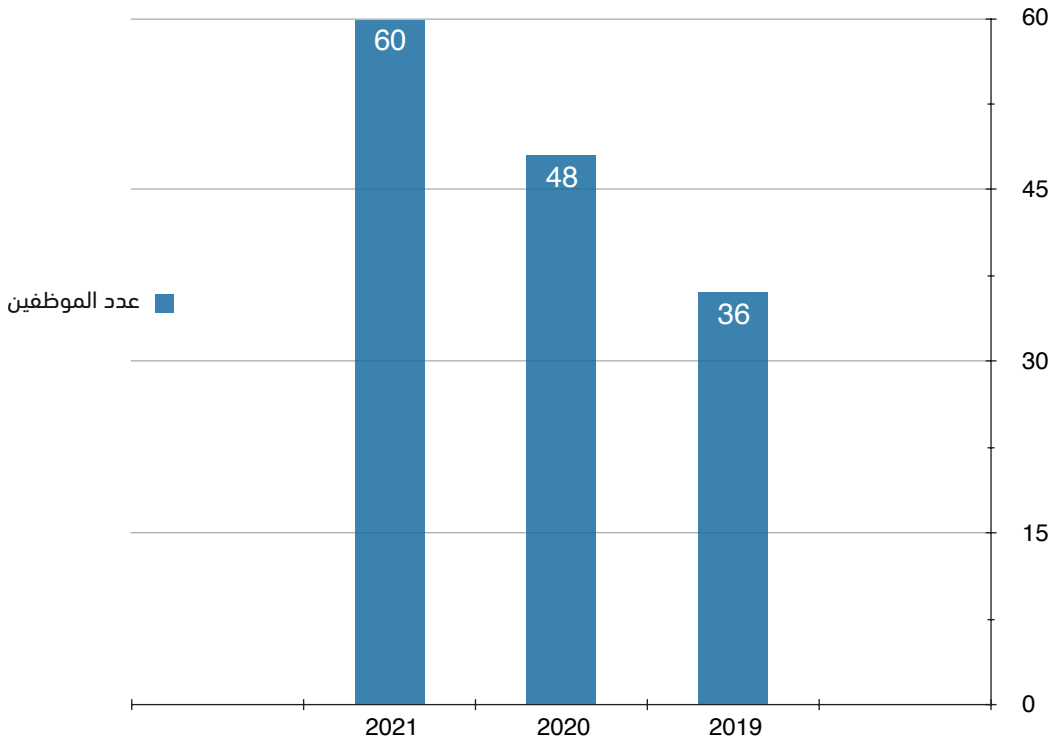

2.1.5. التكوين

خلال سنة 2019، تم تنظيم عدة دورات تكوينية لفائدة موظفي الوحدة، كما قام مسؤولو الوحدة بعمليات تكوين لفائدة جهات مختلفة.

1.2.1.5. تدريب موظفي الوحدة

يعتبر التكوين أحد المحاور الأساسية في سياسة الوحدة، حيث واصلت هاته الأخيرة مجهوداتها من أجل تمكين جميع موظفيها من الاستفادة من الدورات التكوينية المتاحة. وتهدف البرامج التكوينية التي نفدت في سنة 2019، بما في ذلك التعلم عن بعد، على وجه الخصوص، إلى تحسين وتعزيز المهارات والمؤهلات المهنية لموظفي الوحدة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية.

وقد تعلقت الدورات التكوينية المنظمة خلال سنة 2019 بعدة مواضيع منها على وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالمعايير الجديدة لمجموعة العمل المالي، وبتطبيق توصيات هذه المجموعة، بهدف تحديث المعارف بخصوص هذا الجانب. وركز تكوين آخر على سياسات التنسيق، ومحاكمات غسل الأموال، واستخدام المعلومات المالية، ودراسات السيناريوهات التفاعلية والتركيز على تنفيذ التوصيات والنتائج الفورية.

كما شاركت بعض الفئات من موظفي الوحدة أيضًا في ورش العمل التي نظمها شركاء الوحدة، سواء كانوا وطنيين كالوزارة المكلفة بالعدل أو دوليين كمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وارتبطت هذه الأنشطة التدريبية بمواضيع مختلفة مثل آليات تدبير الممتلكات المحجوزة والمصادرة والتحقيقات والملاحقات القضائية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، والتحقيقات المالية في الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

2.2.1.5. تنشيط دورات تكوينية من طرف مسؤولي الوحدة

بفضل تجربتهم المهنية وخبرتهم، ساهم مسؤولو الوحدة في تنشيط العديد من الدورات التدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تقديم عروض ومداخلات، وذلك بالتعاون مع الهيئات المختصة والتي تتجلى بالخصوص في الأنشطة التالية:

- تنشيط ورشة عمل نظمتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تحالف القطاعين العام والخاص في مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعلاقة بين غسل الأموال والفساد؛
- تنشيط تدريب في التحليل الاستراتيجي بدعوة من المجلس الأوروبي، ودورة تكوينية نموذجية في التحليل الاستراتيجي المتقدم بدعوة من مجموعة إيغمونت؛
- تنشيط ورشة عمل لفائدة شركات التأمين وضباط الفرقة الوطنية والفرق الجهوية للشرطة القضائية، حول تبادل نتائج التقييم الوطني للمخاطر والجوانب التشغيلية، وكذلك تبادل الخبرات حول التجربة التونسية والفرنسية في هذا المجال؛
- تنشيط دورة تدريبية نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تهدف إلى تعزيز قدرات أعضاء وحدات معالجة المعلومات المالية والقوات الأمنية والنيابة العامة في مجال التحقيقات والتحليلات المالية في حالة تهريب المهاجرين والاتجار في البشر ومكافحة غسل الأموال الناتج عن هذه الجرائم؛
- تنشيط دورة تكوينية لفائدة ضباط الشرطة، في طور التكوين، حول مهام وحدة معالجة المعلومات المالية وتنظيمها؛
- دورة تدريبية لفائدة ضباط الشرطة القضائية المتخصصين في مكافحة الاتجار في المخدرات والجرائم السيبرانية والجرائم المالية والاتجار في البشر.

2.5.نظام المعلومات واللوجستيك

تميزت سنة 2019 بإطلاق وتنفيذ عدة مشاريع على المستويين التنظيمي والتقني تشمل المجالات التالية:

- تطوير الهياكل التنظيمية؛
- تنمية الاستثمارات في المجال اللوجستيكي ونظم المعلومات؛
- اعتماد المعيار الدولي لإدارة أمن المعلومات ISO 27001.

1.2.5. تطوير الهياكل التنظيمية

فيما يخص الشؤون اللوجستيكية، مكنت عمليات التوظيف خلال سنة 2019 من تعزيز وتنظيم المصالح المهيكلة للقسم المختص، على وجه الخصوص:

- مصلحة المشتريات والتدبير المالي؛
- مصلحة الصيانة وإدارة الممتلكات.

ومن ناحية أخرى، سمح ارتفاع عدد الموظفين بقسم أنظمة المعلومات باعتماد هيكل تنظيمي جديد من شأنه تحسين نجاعة العمل، حيث تم اعتماد تنظيم المصالح التالية:

- مصلحة البنية الأساسية والأمن المعلوماتي؛
- مصلحة الاستغلال المعلوماتي والاتصالات.

2.2.5. تنمية الاستثمارات في المجال اللوجستيكي ونظم المعلومات

خلال سنة 2019، تم تنفيذ وإطلاق عدة استثمارات بهدف دعم أنشطة الوحدة ويمكن تلخيصها بشكل أساسي في النقاط التالية:

- تجديد معدات الاتصالات اللاسلكية الثابتة وأجهزة الحاسوب المكتبية؛
- تعزيز قدرات مركز البيانات لضمان أمن نظم المعلومات ورفع مستوى المعالجة والتخزين؛
- إطلاق العديد من المشاريع المعلوماتية الهيكلية، والتي تتكون من إعداد التصميم المديري لنظم المعلومات، ونظام تدبير أمن نظم المعلومات، وخطة استمرارية العمل والبرنامج المدمج للتدبير.

1.2.2.5. تجديد معدات الاتصالات اللاسلكية الثابتة وأجهزة الحاسوب المكتبية

تم تجديد حظيرة الهواتف الثابتة والحواسب المكتبية في سنة 2019، بسبب تقادم الأجهزة، وكذلك لتمكين المستخدمين من استعمال أجهزة متقدمة في مجال الاتصالات اللاسلكية بهدف تحسين نجاعة العمل.

2.2.2.5. تعزيز قدرات مركز البيانات

استهدف الاستثمار الذي تم إنجازه في سنة 2019 تحديث البنية الأساسية لمركز بيانات الوحدة وتعزيز قدرات أجهزته، وذلك من أجل ضمان استمرارية اشتغاله على أكمل وجه والرفع من مستوى أمن نظم المعلومات وقدرات المعالجة والتخزين والحفظ الخاصة به.

وتتلخص أهداف هذا الاستثمار في النقاط التالية:

- تعزيز أمن نظم المعلومات من خلال تطوير التصميم الهندسي الحالي والحصول على أحدث جيل من معدات الحماية؛
- الرفع من قدرات المعالجة لتلبية المتطلبات التقنية لنظام UTRFNet للوحدة؛
- الزيادة في سعة التخزين والنسخ الاحتياطي لتجنب استيفاء أماكن تخزين وتبادل المعلومات أو فقدان البيانات؛
- الحصول على النسخ المتماثلة لجميع المعدات الحيوية والحساسة، مما يسمح بالاستمرارية التشغيلية في حالة حصول عطب بأحدها.

3.2.2.5. إطلاق العديد من المشاريع المعلوماتية الهيكلية

تم إطلاق العديد من المشاريع المعلوماتية الهيكلية في النصف الثاني من سنة 2019، وسيتم إنهاء تنفيذها خلال سنتي 2020 و2021، وهي كتالي:

أ. مشروع إعداد التصميم المديري لنظم معلومات الوحدة

يتعلق هذا المشروع بإعداد التصميم المديري لنظم معلومات الوحدة (SDSI)، والذي سيغطي جميع مجالات نظم المعلومات، وكذا احتياجات جميع أقسام ومصالح الوحدة على مدى ثلاث سنوات.

ويتضمن مشروع التصميم المديري لنظم معلومات الوحدة ما يلي:

- تحديد المحاور الاستراتيجية المرتبطة بنظم المعلومات؛
- تحديد الاحتياجات بأكبر قدر ممكن من الدقة وتوجيهها في مجال نظم المعلومات؛
- حصر وتحديد أولويات وبرمجة المشاريع المعلوماتية التي تم الشروع فيها أو التي تم تحديدها؛
- اعتماد نهج قائم على المخاطر؛
- وضع خارطة طريق واضحة ودقيقة.

سيتم إنجاز التصميم المديري لنظم معلومات الوحدة على ثلاث مراحل رئيسية:

- المرحلة 1: تقييم الموجود؛
- المرحلة 2: بناء الهدف؛
- المرحلة 3: تطوير خارطة الطريق.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تنفيذ المرحلة الأولى في سنة 2019، وسيتم تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة خلال سنة 2020.

ب. مشروع إعداد نظام تدبير أمن نظم المعلومات

يرمي تنفيذ مشروع إعداد نظام لتدبير أمن نظم المعلومات (SMSI) إلى ملاءمة نظم المعلومات بالوحدة مع أفضل معايير السلامة الدولية الجاري بها العمل في هذا المجال، بالإضافة إلى المتطلبات الوطنية، ولا سيما متطلبات المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني.
يكتسي إنجاز هذا المشروع عدة جوانب إيجابية وهي كالتالي:

- يسمح نظام تدبير أمن نظم المعلومات بتنفيذ التدابير المناسبة لتقليل أو حتى إزالة التداعيات الناتجة عن التهديدات الخارجية. وبالتالي، يسلط تدبير أمن نظم المعلومات الضوء على الخصائص النوعية للخدمات التي تقدمها الوحدة من حيث السرية والسلامة وما إلى ذلك؛
- من خلال تقليل التداعيات الناتجة عن الحوادث إلى أدنى حد، يضمن نظام تدبير أمن نظم المعلومات استمرار العمل وثقة الشركاء وحماية النظم وكذا الحد من الأضرار التي قد تتعرض لها الوحدة؛
- بالإضافة إلى ذلك، يشكل نظام تدبير أمن نظم المعلومات مشروعا ذا أولوية للوحدة نظرا للمتطلبات القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى حماية المعلومات الشخصية أو الحساسة.

تم إطلاق هذا المشروع في بداية الربع الأخير من سنة 2019، وسينتهي في النصف الأول من سنة 2021.

ج. مشروع إعداد خطة استمرارية العمل

تهدف خطة استمرارية العمل (PCA) إلى تنزيل الاستراتيجية وكذلك جميع التدابير المخططة لضمان استمرار عمل الوحدة. ويتعلق نطاق هذا المشروع بالجوانب التالية: النسخ الاحتياطي للبيانات واستعادتها وأرشفة البيانات ونظم الإنقاذ.

ويرمي هذا المشروع إلى:

- **تدبير المخاطر:** تعتبر خطة استمرارية العمل من أهم عناصر تدبير المخاطر التي من المحتمل أن تؤثر سلبا على السير السليم للوحدة؛
- **الامتثال:** إن خطة استمرارية العمل تسمح للوحدة بالاستجابة لالتزاماتها الخارجية (التشريعية والتنظيمية) أو الداخلية (خطر فقدان البيانات، السمعة، وما إلى ذلك) وكذلك بتحقيق أهدافها؛
- **الحماية:** يمكن أن يؤدي عدم وجود خطة استمرارية العمل أو تنفيذها بشكل غير كاف إلى العديد من الأضرار الجسيمة بالنسبة للوحدة.

مع بدء الدراسات التقنية في سنة 2019، سيتم الانتهاء من المشروع في سنة 2020.

د. مشروع إعداد برنامج مدمج للتدبير

تعمل الوحدة على إعداد ونشر برنامج مدمج لتدبير وظائف الدعم، مما سيتيح حوسبة أهم أنشطة الدعم. ويتعلق الأمر بتجهيز الوحدة بنظام يغطي المجالات التالية:

- تدبير المشاريع؛
- تدبير المراسلات الواردة والصادرة؛
- التسيير المالي؛
- تدبير المشتريات؛
- تدبير الموارد البشرية؛
- تدبير الممتلكات: البناية وحظيرة السيارات والمعدات والمخازن وما إلى ذلك.

وسيمكن إنجاز هذا المشروع من تحسين الجوانب التالية:

- أمن المعلومات والوثائق (النسخ الاحتياطي، استعادة المعطيات، إلخ)؛
- دقة البيانات (الحد من المخاطر الناجمة عن الازدواجية والحذف والتعديل غير المناسب، وما إلى ذلك)؛
- تتبع الإجراءات والتدخلات؛
- رؤية واضحة على سير وتدبير الملفات؛
- سهولة البحث؛
- الرصد والإبلاغ (لوحات القيادة)؛
- التأريخ؛
- رقمنة المهام.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الاتجاه العام في القطاع العمومي خلال السنوات الأخيرة يصب في اتجاه رقمنة العمليات.

وقد بدأ هذا المشروع الطموح في سنة 2019 بتنفيذ الفرع الخاص بتدبير المشاريع.

3.2.5. اعتماد المعيار الدولي لإدارة أمن المعلومات ISO 27001

خلال سنة 2019، مكّنت الوحدة المسؤول عن البنية الأساسية والشبكات وأمن نظم المعلومات من الحصول على شهادة المعيار ISO 27001 والذي تم ذكره أعلاه في الفقرة المتعلقة بمشروع إعداد نظام تدبير اعتماد المعيار الدولي لإدارة أمن المعلومات.

وترجع أهمية الحصول على هذه الشهادة إلى إمكانية تفعيل نظام تدبير أمن نظم المعلومات في ظل ظروف إيجابية.

3-5 التواصل

وضعت الوحدة إجراءات التواصل الخاصة بها في صلب خياراتها وتوجهاتها الاستراتيجية. وبالفعل، فقد اعتمدت، منذ عام 2018، استراتيجية تواصل شاملة بناء على رغبتها في تطوير قدراتها التواصلية بهدف الاستجابة، على أفضل وجه ممكن، لكل احتياجاتها.

وبالفعل، فإذا كان التواصل يساهم في تحسين تداول المعلومات داخل مصالح الوحدة، فعلى الصعيد الخارجي، فإن أهميته تكمن في حمل الصورة المؤسساتية وهوية الوحدة في دورها كمنسق وطني وفاعل دولي رئيسي لدى الهيئات والمنظمات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
أما فيما يتعلق بالتواصل البياني و بانسجام تام مع رؤيتها الجديدة، فقد عملت الوحدة في 2019 على إعادة النظر في هويتها البصرية من خلال تحديث شعارها الذي يرمز إلى قيم التزامها بخدمة قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي.

ومن جانب آخر، فقد تزودت الوحدة لأول مرة، بفيلم مؤسساتي تم عرضه خلال الندوة الوطنية المنعقدة في يونيو بمناسبة الاحتفال بمرور عشرة أعوام على تأسيس الوحدة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الوحدة تتواصل بشكل منتظم حول مختلف المستجدات المتعلقة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر موقعها الإلكتروني سواء كوسيلة للتبادل مع الإدارات الأخرى ذات الاهتمام المشترك أو لتبليغ المعلومات للجمهورعلى نطاق واسع.

وللمزيد من المعلومات حول الوحدة، يمكن الولوج إلى الموقع الإلكتروني الآتي: www.utrf.gov.ma

6. تخليد الذ كرى العاشرة لإحداث الوحدة

بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيسها، نظمت الوحدة، في 12 يونيو 2019، ندوة وطنية حول موضوع «انعكاسات التقييم الوطني للمخاطر على المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2009-2019» وذلك احتفاء بمرور 10 سنوات على إحداثها. وتميزت الندوة بحضور السادة رئيس الحكومة، ووالي بنك المغرب، وكذا رؤساء ومديري الهيئات والمنظمات وممثلي القطاعات الوزارية المعنية. كما شارك في هذه الندوة ممثلون عن مختلف الهيئات الدولية والإقليمية ووحدات المعلومات المالية النظيرة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد أتاح انعقاد هذه الندوة الفرصة لاستعراض أهم إنجازات الوحدة طيلة عقد كامل من جهة، وتبادل الخبرات مع بعض الدول الشقيقة و الصديقة في مجال التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب و تبني استراتيجيات وطنية للحد من هذه المخاطر و التحكم فيها، من جهة أخرى.

كما تم بمناسبة هذا المؤتمر توقيع اتفاقيتين للشراكة مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل من جهة، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي من جهة أخرى.

وبهذه المناسبة، كشف رئيس الوحدة عن الشعار الجديد للوحدة وبعض عناصر هويتها البصرية الجديدة التي تندرج ضمن الاستراتيجية المعتمدة من طرف الوحدة في مجال التواصل.

7. وحدة معالجة المعلومات المالية: مسار 10 سنوات

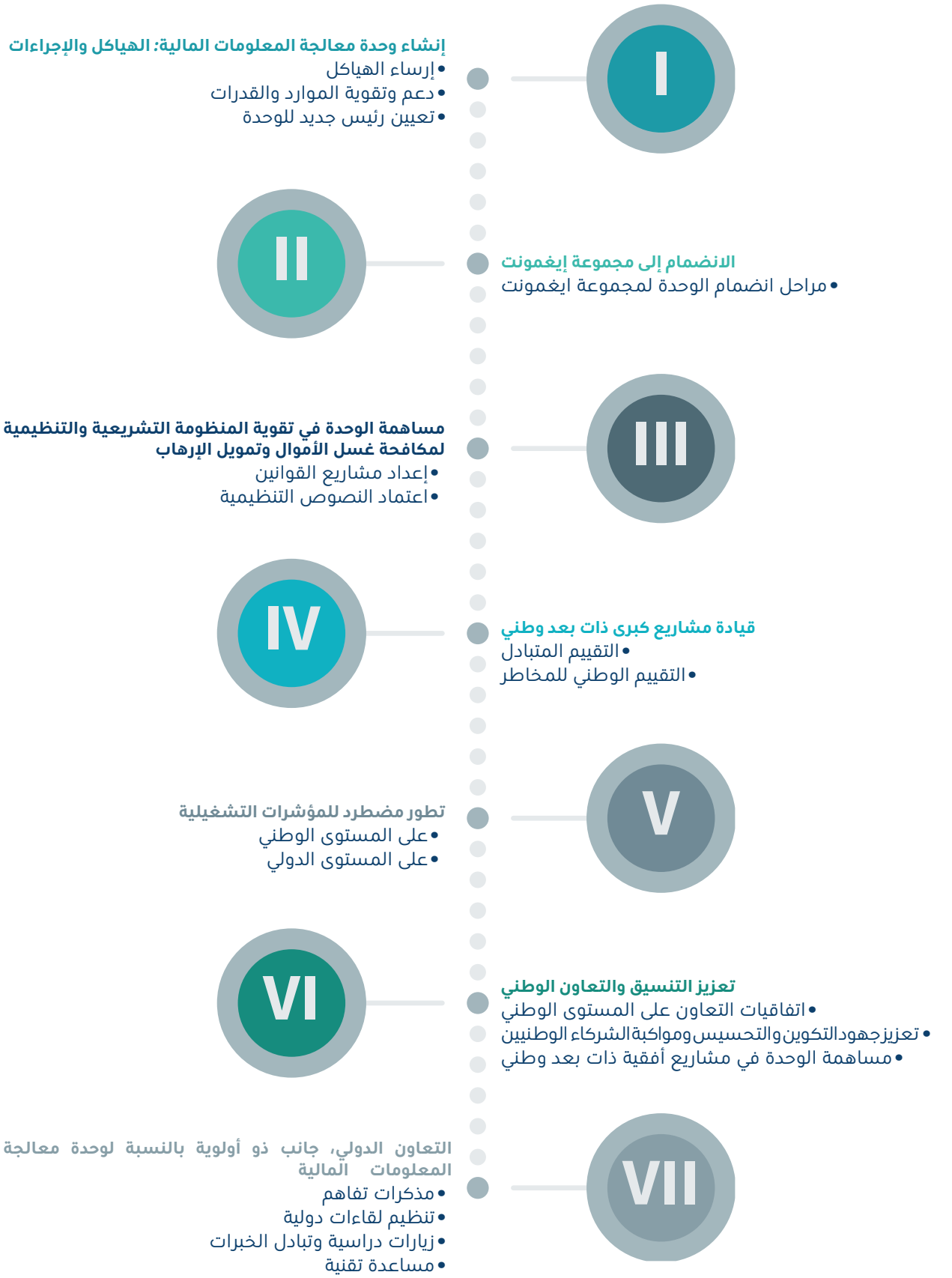

I. إنشاء وحدة معالجة المعلومات المالية: الهياكل والإجراءات

◉ إرساء الهياكل	
10 أبريل 2009	تنصيب رئيس الوحدة وأعضائها من طرف الوزير الأول.
خلال سنة 2009	إرساء هياكل الوحدة، وإعداد المساطر اللازمة لإنجاز مهامها، وذلك بفضل المساعدة التقنية من وحدات المعلومات المالية الفرنسية والإسبانية في إطار اتفاق التوأمة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي.
نهاية شتنبر 2009	تحديد الإجراءات التي تنظم علاقات الوحدة مع الأشخاص الخاضعين، واعتماد مقررين يتعلقان على التوالي بالتزامات اليقظة وبالتصريح بالاشتباه.
أكتوبر 2009	تلقي أولى التصاريح بالاشتباه.
2011	اتخذت الوحدة مقرا جديدا لها يلبي المعايير الدولية المطلوبة بالنسبة لوحدات معالجة المعلومات المالية من حيث التصميم والتدابير الأمنية.
28 أبريل 2011	إطلاق الموقع الإلكتروني المؤسساتي على شبكة الانترنيت: www.utrf.gov.ma
شتنبر 2011	تثبيت نظام التبادل ESW، وبدء تبادل المعلومات مع وحدات المعلومات المالية الأعضاء في مجموعة إيغمونت، من خلال هذا النظام.
2011	أولى الإحالات على النيابة العامة.

◉ دعم وتقوية الموارد والقدرات	
التوظيف	عند انطلاق أنشطة الوحدة في عام 2009، كانت الوحدة تضم 9 موظفين، ليرتفع العدد إلى 29 سنة 2011. بعد ذلك، عرف عدد الموظفين تراجعا ليصل إلى 21 موظفا سنة 2017. انطلاقا من 2018، عرفت عملية التوظيف دينامية جديدة ليصل عدد الموظفين نهاية سنة 2019 إلى 36 إطارا و تقنيا.
تكوين الموظفين	في إطار الرفع من كفاءة مواردها البشرية، تولي الوحدة أهمية كبيرة للتكوين. وتتضمن برامج التكوين التي اعتمدتها الوحدة، على الخصوص، دورات و زيارات لتبادل الخبرات مع الوحدات الأجنبية النظيرة.
النظام المعلوماتي	- نونبر 2010: اقتناء نظام goAML (الذي اختير له اسم UTRFNet). - شتنبر 2011: تثبيت نظام تبادل ESW وبدء تبادل المعلومات مع الوحدات الأعضاء في مجموعة إيغمونت من خلال هذا النظام. - تم إجراء تحديث على النظام المعلوماتي بهدف تعزيز أمن وسلامة الولوج إلى المعطيات ودعم قدرات المعالجة والتخزين.

	- سنة 2019: أحرزت الوحدة على شهادة ISO 27001 المتعلقة بأمن المعلومات.
التدابير الأمنية	تتجلى سياسة الأمن والسلامة وسرية المعلومات التي تنهجها الوحدة فيما يلي: • الولوج المادي إلى المباني (الأجهزة البيومترية لمراقبة الولوج، نظام كاميرات المراقبة، الولوج بواسطة البطاقة الممغنطة بالإضافة الى تواجد أعوان الحراسة). • يقتصر الولوج إلى قسم التوثيق والتحليل حصريا على موظفي هذا القسم. • الولوج المادي للمعدات (الولوج يتم عن طريق البيانات البيومترية والبطاقة الممغنطة). • الوصول إلى وسائط تخزين البيانات (الحواسيب و الخوادم محمية بكلمة مرور؛ الحفظ المادي للملفات في أدراج مغلقة بالمفاتيح). • إدارة صلاحيات الولوج (تحديد صلاحيات الولوج خاصة بكل مستخدم).

◉ تعيين رئيس جديد للوحدة	
14 دجنبر 2017	بناء على المادة 91 من الدستور والمرسوم المنظم للوحدة، وبناء على اقتراح من الوزارة المكلفة بالداخلية، والوزارة المكلفة بالمالية، والوزارة المكلفة بالعدل، فقد تم تعيين السيد جوهر النفيسي من قبل رئيس الحكومة، رئيسا لوحدة معالجة المعلومات المالية، وذلك بموجب المرسوم رقم 2.17.633 بتاريخ 4 دجنبر2017 والذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 14 دجنبر 2017.

II. الانضمام إلى مجموعة إيغمونت

◉ مراحل انضمام الوحدة لمجموعة إيغمونت	
يونيو 2009	اقترحت الوحدات الفرنسية و الإسبانية و المصرية، دعم الوحدة المغربية ومواكبتها في مختلف مراحل انضمامها إلى المجموعة.
مارس 2010	تقديم طلب رسمي للانضمام إلى مجموعة إيغمونت.
يونيو 2010	مشاركة الوحدة بصفة ملاحظ في أشغال الاجتماع العام لمجموعة إيغمونت.
يناير 2011	تنظيم زيارة ميدانية للوحدة من طرف هيئات هذه المجموعة.
يوليوز 2011	قبول عضوية الوحدة رسميا في مجموعة إيغمونت، (الاجتماع العام المنعقد في أرمينيا).

III. مساهمة الوحدة في تقوية المنظومة التشريعية والتنظيمية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

◉ إعداد وتتبع مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	
2010	إعداد مشروع قانون لمعالجة أوجه القصور التي تضمنها تقرير التقييم المتبادل المعتمد سنة 2007 (مشروع القانون رقم 10-13 بتغيير وتتميم القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، والقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال).
24 يناير 2011	نشر نص القانون رقم 10-13 بالجريدة الرسمية.
2012	إعداد مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون الجنائي والقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، بهدف تعديل التعريف الخاص بتجريم تمويل الإرهاب وفقا لمتطلبات المعايير الدولية (مشروع القانون رقم 12-145).
2013	اعتماد ونشر القانون رقم 12-145 بالجريدة الرسمية بتاريخ 2 ماي 2013.
2014	إعداد مسودة مشروع قانون يهدف إلى مراجعة شاملة للقانون رقم 05-43، وذلك بعد تعديل توصيات ومنهجية مجموعة العمل المالي.
فبراير 2015	إحالة مشروع المراجعة الشاملة للقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال على رئيس الحكومة للموافقة عليه وإدراجه في المسار التشريعي.
2017	إعداد مسودة مشروع قانون من قبل لجنة مصغرة تضم وحدة معالجة المعلومات المالية وبنك المغرب، لمعالجة أوجه القصور المتبقية في المنظومة الوطنية، حيث تمخض عن ذلك مشروع القانون رقم 12-18 بتغيير وتتميم القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وبعض أحكام القانون الجنائي.
2019-2018	مشاركة الوحدة في المناقشات حول مشروع القانون رقم 12-18 المذكور، في إطار اللجنة القانونية الوطنية المحدثة لدى الوزارة المكلفة بالعدل لهذا الغرض، وكذا في المناقشات على مستوى الأمانة العامة للحكومة.
28 نونبر 2019	اعتماد مشروع القانون رقم 12-18 من طرف مجلس الحكومة وإحالته على البرلمان.

◉ إعداد واعتماد النصوص التنظيمية	
15 يناير 2009	نشر المرسوم رقم 2-08-572 بتاريخ 28 دجنبر 2008 بإحداث وحدة معالجة المعلومات المالية بالجريدة الرسمية رقم 5700.
أبريل 2009	اعتماد القانون الداخلي للوحدة خلال الاجتماع العادي الأول للأعضاء.
24 سبتمبر 2009	اعتماد المقرر رقم 1 المتعلق بالمبالغ الدنيا المرتبطة بواجبات اليقظة، والمقرر رقم 2 المتعلق بالتصريح بالاشتباه (تم إلغاؤه وتعويضه بعد ذلك).

27 أبريل 2011	نشر المقرر رقم 3 الذي يحدد مسطرة تجميد الممتلكات بسبب جريمة إرهابية.
24 نونبر 2011	اعتماد المقرر رقم D4/11 لتعويض المقرر رقم D2/09 المتعلق بالتصريح بالاشتباه وبتبليغ الوحدة بالمعلومات.
16 نونبر 2012	اعتماد المقرر رقم D5/12 المتعلق بالالتزامات الواجبة على الأشخاص الخاضعين لمراقبة الوحدة و بأشكال المراقبة.
16 غشت 2013	اعتماد المقرر رقم 6 الذي يلغي ويعوض المقرر رقم 3 المتعلق بمسطرة تجميد الممتلكات بسبب جريمة إرهابية.
2013	اعتماد دليل للإشراف والمراقبة على المهن الخاضعة لإشراف ومراقبة الوحدة، بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي.
30 يناير 2014	اعتماد ونشر المذكرة التوجيهية العامة رقم 1 الخاصة بالأشخاص والمهن غير المالية الخاضعين لإشراف و مراقبة الوحدة، لتوضيح إجراءات تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القانون وفي مقرر الوحدة رقم D5/12 المتعلق بالأشخاص الخاضعين لإشراف الوحدة.
2019	- اعتماد المقرر رقم D7/2019 المتعلق بالتغذية العكسية للأشخاص الخاضعين. - اعتماد المقرر رقم D8/2019 الذي يلغي ويعوض المقرر رقم D4/11 المتعلق بالتصريح بالاشتباه . - اعتماد المقرر رقم D9/2019 المتعلق باختصاصات الوحدة. - اعتماد دلائل إرشادية مختلفة. - اعتماد مذكرة عامة توجيهية تتعلق بتطبيق النهج القائم على المخاطر.

IV. قيادة مشاريع كبرى ذات بعد وطني

فيما يلي نموذجان لمشاريع ذات بعد وطني قامت الوحدة بقيادتهما وتنسيق أشغالهما. ويتعلق الأمر بالتقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

◉ التقييم المتبادل	
نونبر 2007	اعتماد ونشر تقرير التقييم المتبادل الأول للمنظومة المغربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
نونبر 2009	تقديم ومناقشة تقرير المتابعة الأول، الذي تم اعتماده من طرف الاجتماع العام العاشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد ببيروت.
فبراير 2010	التزام السلطات المغربية تجاه مجموعة العمل المالي بتنفيذ خطة عمل تغطي جميع الإجراءات التي أوصت بها المجموعة الإقليمية لفريق مراجعة التعاون الدولي.

	تصنيف المغرب من قبل مجموعة العمل المالي في قائمة الدول التي تعتري منظومتها أوجه قصور استراتيجية، والتي التزمت على مستوى سياسي رفيع بمعالجتها. منذ ذلك الوقت شارك المغرب بانتظام في اجتماعات فريق مراجعة التعاون الدولي، حيث قدم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي،إلى حيت خروجه من مسلسل المتابعة المعززة.
2013-2009	فترة المتابعة من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. خلال هذه الفترة، أعدت الوحدة بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين، 8 تقارير متابعة تم تقديمها إلى المجموعة، وقد ركزت هذه التقارير على الجهود التي يبذلها المغرب لمعالجة أوجه القصور التي تضمنها تقرير التقييم المتبادل.
2013-2010	فترة متابعة مجموعة العمل المالي وفريق مراجعة التعاون الدولي. قامت الوحدة، بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين، بتقديم تقرير متابعة بمناسبة كل اجتماع لفريق مراجعة التعاون الدولي (3 تقارير متابعة في السنة).
يونيو 2013	صدور قرار مجموعة العمل المالي في اجتماعها العام، ببدء عملية خروج المغرب من عملية المتابعة، بعد اعتماد القانون رقم 12-145 المعدل لبعض أحكام القانون الجنائي المتعلقة بتجريم تمويل الإرهاب، مما يفضي إلى استكمال خطة العمل التي بدأها المغرب في فبراير 2010.
17 و 18 شتنبر 2013	زيارة ميدانية لوفد من الخبراء من فريق مراجعة التعاون الدولي للتأكد من التنفيذ الفعال لخطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي سنة 2010.
أكتوبر 2013	صدور قرار الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي يقضي بخروج المغرب من عملية المتابعة التي خضع لها منذ فبراير 2010.
نونبر 2013	خلال الاجتماع العام الثامن عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنعقد في المنامة في الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 2013، قدم المغرب تقرير المتابعة الثامن يتضمن طلب الخروج من عملية المتابعة. اعتماد تقرير المتابعة الثامن من قبل الاجتماع العام الثامن عشر للمجموعة والخروج الرسمي للمغرب من عملية المتابعة إلى مرحلة التحديث كل سنتين.
2017	انطلاق عملية التقييم المتبادل الثاني للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك في سياق الجولة الثانية التي باشرتها المجموعة سنة 2014 على أساس منهجية التقييم المعدلة من طرف مجموعة العمل المالي سنة 2013.

	بخلاف التقييم الأول لسنة 2007، لا يغطي التقييم الثاني جانب الالتزام الفني فحسب، بل يشمل الفعالية أيضا، ويتم تقييم المنظومة الوطنية على أساس 11 نتيجة مباشرة تتضمنها المنهجية الجديدة في إطار مراجعة المعايير سنة 2013. تعتبر الوحدة نقطة الاتصال تجاه سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال جميع مراحل هذه العملية.
من 5 إلى 20 مارس 2018	إجراء الزيارة الميدانية في إطار الجولة الثانية لعملية التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. خلال هذه العملية، قامت الوحدة بتنسيق جميع الإجراءات المتخذة من أجل ضمان حسن سير الزيارة والتنسيق مع الشركاء الوطنيين، وسكرتارية المجموعة و فريق الخبراء المقيمين.
19 و 20 شتنبر 2018	إجراء لقاء مباشر «وجها لوجه» مع الخبراء المقيمين بمقر سكرتارية المجموعة في المنامة بالبحرين. كان الغرض من هذا الاجتماع مناقشة بعض النقاط العالقة في مسودة تقرير التقييم المتبادل، وتحديد المسائل الأساسية التي يتم تقديمها للمناقشة في الاجتماع العام للمجموعة.
نونبر 2018	مناقشة تقرير التقييم المتبادل للمملكة في الاجتماع العام الثامن والعشرين للمجموعة الذي عقد في بيروت بلبنان، في الفترة من 24 إلى 29 نونبر. قرر الاجتماع العام في سابقة من نوعها، تأجيل اعتماد التقرير إلى الاجتماع العام الموالي، وذلك بسبب عدم الاتساق الواضح في التحليل والاستنتاجات و درجات التقييم الممنوحة وذلك على إثر المعطيات والوثائق والبيانات الإحصائية والحجج التي قدمتها السلطات المغربية التي تم اعتبارها هامة، والتي تدحض الاستنتاجات السلبية الواردة في التقرير.
	وطالب الاجتماع العام فريق التقييم بإعادة النظر في التقرير على ضوء المناقشات، مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات التي قدمها الوفد المغربي وملاحظات المراقبين.
أبريل 2019	- مناقشة واعتماد تقرير التقييم المتبادل الخاص بالمملكة المغربية في الاجتماع العام التاسع والعشرين للمجموعة المنعقد في عمان بالأردن، في الفترة من 20 إلى 25 أبريل 2019. - دخول المغرب في مسلسل المراقبة المعززة للمجموعة وبدء فترة الملاحظة لفريق مراجعة التعاون الدولي.

◉ التقييم الوطني للمخاطر	
2014	يعتبر النهج القائم على المخاطر والالتزام بإجراء تقييم وطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من المتطلبات الأساسية في التوصيات المعدلة من طرف مجموعة العمل المالي سنة 2012. وبناء عليه، تقدم المغرب إلى البنك الدولي بطلب رسمي للحصول على المساعدة الفنية، للاستفادة من خبرة هذه الهيئة الدولية في هذا المجال، ومواكبة بلادنا في عملية التقييم الوطني للمخاطر. ويتعلق الأمر بمشروع وطني تطلب تنسيقا وثيقا بين جميع الفاعلين الوطنيين المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
مارس 2016	تشكيل لجنة وطنية من طرف رئيس الحكومة وتعيين رئيس الوحدة منسقا لأشغالها. إنشاء أربعة فرق عمل ولجنة قيادة، تتألف من رؤساء الفرق الأربعة تحت رئاسة رئيس الوحدة. تعيين مسؤول من الوحدة لرئاسة فريق العمل المعني بتقييم نقاط الضعف في قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة.
من 3 إلى 5 ماي 2016	انطلاق مشروع التقرير الوطني للمخاطر من خلال تنظيم ورشة العمل الأولى في الرباط، بتأطير من خبراء البنك الدولي، شارك فيها ممثلو جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية المعنية.
نهاية 2017	تجميع التقارير الواردة من مختلف فرق العمل، من طرف الوحدة بصفتها منسقا للمشروع.
مارس 2018	إعداد المسودة الأولى من تقرير التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
أكتوبر 2018	إعداد المسودة الثانية من تقرير التقييم الوطني للمخاطر، والحصول على ملاحظات خبراء البنك الدولي ذات الصلة بتطبيق المنهجية المعتمدة، قبل مباشرة مسطرة الاعتماد الرسمي للتقرير من قبل السلطات المغربية.
يونيو 2019	الاعتماد الرسمي للتقرير الأول للتقييم الوطني الأول لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٧. تطور متواصل للمؤشرات التشغيلية

◉ على المستوى الوطني	
التصاريح بالاشتباه 2009 - 2019	ارتفع عدد التصاريح بالاشتباه بشكل متواصل من 11 تصريحا سنة 2009 ليتجاوز عتبة 1000 سنة 2018، بتسجيل 1088 تصريحا، واستمر المؤشر في هذا المنحى بتسجيل 1737 تصريحا سنة 2019.
طلبات المعلومات 2011 - 2019	عرف العدد الإجمالي لطلبات المعلومات، سواء الصادرة أو الواردة، نفس المنحى التصاعدي، بإجمالي 735 طلبا سنة 2011، ليصل إلى ما مجموعه 13348 طلبا في عام 2019.

التبليغات التلقائية الوطنية الواردة 2011 - 2019	عرف تطور التبليغات التلقائية تقلبات بين عامي 2011 و 2017، قبل أن يستعيد منحاه التصاعدي سنة 2018، لتسجل 27 تبليغا تلقائيا سنة 2019، و هو ما يرفع مجموع عدد التبليغات إلى 77 منذ 2011.
الإحالات على النيابة العامة 2019 - 2011	عرفت الإحالات على النيابة العامة، من جهتها، زيادة متواصلة بين 2011 و 2016. وبعدما عرف هذا المؤشر بعض التقلبات بين 2017 و 2018، سجل بعد ذلك زيادة كبيرة سنة 2019 بتسجيل 29 إحالة، أي بزيادة 93% مقارنة مع سنة 2018، ليرتفع العدد الإجمالي للإحالات إلى 136 منذ 2011.
طلبات المعلومات الواردة من سلطات إنفاذ القانون 2019 - 2016	عرف عدد طلبات المعلومات الواردة من سلطات إنفاذ القانون، في إطار التحقيقات المالية الموازية، منحى تصاعديا متسارعا بداية من 2016 وذلك بتسجيل ما مجموعه 220 طلبا بين 2011 و 2019، مع تسجيل الانتقال الملحوظ من 28 طلبا سنة 2018 إلى 181 طلبا سنة 2019.

◉ على المستوى الدولي

طلبات المعلومات الصادرة 2011 - 2019	فيما يتعلق بطلبات المعلومات الصادرة عن الوحدة والموجهة لوحدات المعلومات المالية النظيرة، فقد وصل عددها بين عامي 2011 و 2019، ما مجموعه 177 طلبا بزيادة ملحوظة منذ 2018، والتي يمكن تفسيرها بالزيادة المهمة في عدد التصريحات بالاشتباه الواردة، وكذا في عدد التحقيقات المالية الموازية المنجزة من طرف الوحدة.
طلبات المعلومات الواردة 2019 - 2009	عرفت طلبات المعلومات الواردة من الوحدات النظيرة، من جهتها، عدة تقلبات في الفترة ما بين 2009 و 2019. تميزت هذه الفترة بتسجل أكبر عدد من الطلبات سنة 2015 وبمعدل سنوي بلغ 98 طلبا للمعلومات. وقد بلغ العدد الإجمالي المسجل خلال العقد الأول من إنشاء الوحدة 867 طلبا للمعلومات الواردة، مما يؤكد التعاون الوثيق بين الوحدة والوحدات الأجنبية النظيرة.
التبليغات التلقائية الدولية الواردة 2013 - 2019	عرفت التبليغات التلقائية الواردة من الوحدات النظيرة تطورا كبيرا بين 2015 و2017، يمكن تفسيره بانضمام الوحدة في هذه الفترة لعضوية فريق عمل متخصص في مكافحة تمويل الإرهاب في إطار مجموعة إيغمونت. وقد تجاوز العدد الإجمالي للتبليغات التلقائية الدولية الواردة عتبة 1000 بتسجيل 1255 تبليغا في الفترة ما بين 2013 و 2019.

VI. تعزيز التنسيق والتعاون الوطني

يكتسي التعاون الوطني أهمية بالغة بالنسبة لوحدة معالجة المعلومات المالية، وهكذا وسعت الوحدة نطاق شراكتها وتعاونها مع مختلف الشركاء الوطنيين في القطاعين العام والخاص، كما جعلت التنسيق الوطني أحد أولوياتها الاستراتيجية. وقد أخذ هذا التعاون والتنسيق عدة أشكال: اتفاقيات التعاون، وأنشطة مشتركة، وتبادل المعلومات، ومساهمة الوحدة في المشاريع الأفقية ذات النطاق الوطني.

وقد عرف التعاون والتنسيق مع الشركاء الوطنيين دينامية جديدة في السنتين الماضيتين، مما يعكس إرادة الوحدة للاضطلاع بدورها كاملا كمنسق وطني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لإنجاح الاستحقاقات المقبلة ولتعزيز فعالية المنظومة الوطنية.

◉ اتفاقيات التعاون على المستوى الوطني

7 أبريل 2010	إبرام اتفاقية تعاون بين الوحدة ومكتب الصرف.
28 أبريل 2010	إبرام اتفاقية تعاون بين الوحدة وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.
28 مارس 2012	إبرام اتفاقية تعاون بين الوحدة وبنك المغرب.
24 شتنبر 2012	إبرام اتفاقية تعاون بين الوحدة ومديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي.
12 يونيو 2019	توقيع اتفاقية شراكة مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل. توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي. وقد تم توقيع الاتفاقيتين على هامش الندوة الوطنية حول «انعكاسات التقييم الوطني للمخاطر على المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2009-2019»، التي نظمتها الوحدة بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسها.

◉ عمل متواصل للتكوين و التحسيس ومواكبة الشركاء الوطنيين

12 و 13 أكتوبر 2011	تنظيم ندوة تحسيسية لفائدة الموثقين والخبراء المحاسبين بشراكة مع الوزارة المكلفة بالعدل والغرفة الوطنية للتوثيق العصري بالمغرب والمجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين.
2012	مساهمة الوحدة، بالتعاون مع سلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي، في إعداد دليل الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في إطار المساعدة التقنية من إدارة الخزينة الأمريكية.
2013	مواكبة الوحدة والوزارة المكلفة بالعدل، من قبل خبراء صندوق النقد الدولي، لوضع الصيغة النهائية لبرنامج شامل للإشراف على المهن غير المالية و الخاضعة لرقباتهما.
16 و 17 يناير 2014	مشاركة الوحدة في ندوة نظمتها الوزارة المكلفة بالعدل، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، حول موضوع «مراقبة الموثقين والعدول»، لفائدة قضاة النيابة العامة وقضاة التوثيق.

من 3 إلى 5 فبراير 2014	تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبنك الدولي حول موضوع «دور المؤسسات المالية غير البنكية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، لفائدة سلطات الإشراف والمراقبة والمؤسسات المالية غير البنكية في الدول الأعضاء في المجموعة.
28 فبراير 2014	المشاركة في تأطير لقاء حول «مساهمة الموثق في مجال مكافحة غسل الأموال» الذي نظم من طرف المكتب الجهوي للودادية الحسنية للقضاة بشراكة مع المجلس الجهوي للموثقين، شارك فيه عدد من الموثقين والقضاة.
من 21 إلى 23 ماي 2014	مشاركة الوحدة في تأطير ندوة لفائدة البنوك حول «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات المالية»، نظمها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بالتعاون مع بنك المغرب، في الدار البيضاء.
18 دجنبر 2014	نظمت الوحدة بشراكة مع بنك المغرب ورشة عمل حول موضوع «المهن غير المالية والوقاية من غسل الأموال» لفائدة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين والوكلاء العقاريين وتجار الأحجار والمعادن النفيسة والكازينوهات، بصفتهم أشخاصا خاضعين للقانون رقم 05-43.
2015	نظمت الوحدة بشراكة مع الإدارة العامة للأمن الوطني وبنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، ورشات تكوينية حول كيفية التأكد من صحة وثائق تحديد الهوية، لفائدة موظفي المؤسسات البنكية المكلفين بوظيفة الالتزام.
2015	مشاركة الوحدة، في إطار تعاونها مع المديرية العامة للأمن الوطني، في تأطير عدة دورات تكوينية نظمتها المديرية لفائدة فرق مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية.
3 و 4 ماي 2017	المشاركة في تأطير دورات تكوينية لفائدة ضباط الشرطة القضائية المتدربين في إطار التكوين المستمر لفائدة موظفي الدرك الملكي.
20 و 21 دجنبر 2017	مشاركة الوحدة في تأطير دورات تدريبية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لفائدة مهنيي التأمينات (أطر الهيئة والوكلاء ووسطاء التأمينات).
6 دجنبر 2018	أطرت الوحدة، يوما دراسيا لفائدة الخبراء المحاسبين حول «دور الخبير المحاسبي في مكافحة غسل الأموال»، وذلك بشراكة مع المجلس الجهوي لهيئة خبراء المحاسبين بجهة الدار البيضاء والجنوب.
13 دجنبر 2018	نظمت الوحدة ندوة حول «التحقيق والمتابعة في ظل المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، لفائدة سلطات إنفاذ القانون.
20 دجنبر 2018	نظمت الوحدة بالتعاون مع بنك المغرب اجتماعا مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.
2019-2009	مواكبة سلطات الإشراف والمراقبة في إعداد نصوصها التطبيقية للقانون رقم 05-43، والدلائل الموجهة إلى المهنيين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

◉ مساهمة الوحدة في مشاريع أفقية ذات بعد وطني	
2011 - 2013	المساهمة، في إطار الجولة الأولى، في أشغال اللجان الوطنية المكلفة باستعراض النظراء لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
فبراير 2014	المشاركة في المرحلة الأولى من برنامج «تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول الجوار الجنوبي»، بالتعاون مع جميع الإدارات والمصالح المعنية، والذي تم عرض تقريره التشخيصي يومي 18 و 19 فبراير 2014.
يونيو 2014 إلى نونبر 2016	مساهمة الوحدة، في إطار الجولة الأولى، في استعراض النظراء للمنتدى العالمي حول الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية. يهدف هذا الاستعراض إلى التحقق من تطبيق معايير الشفافية وتبادل المعلومات في المجال الضريبي (تقييم الإطار القانوني والتنظيمي للدول في مجال تبادل المعلومات).
منذ 2015	شاركت الوحدة في مختلف مراحل إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. تم تكليف الوحدة بمشروع يهم «تعزيز آلية مكافحة غسل الأموال»، في إطار البرنامج المتعلق بتعزيز المتابعات والزجر.
ابتداء من 2016	المساهمة، في إطار الجولة الثانية، في أشغال اللجان الوطنية المكلفة باستعراض النظراء لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
2017	المساهمة في المرحلة الثانية من برنامج مجلس أوروبا حول تعزيز الحكامة الرشيدة.
ابتداء من 2017	مساهمة الوحدة، في إطار الجولة الثانية، في استعراض النظراء للمنتدى العالمي حول الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية. يروم هذا الاستعراض التحقق من تطبيق معايير الشفافية وتبادل المعلومات في المسائل الضريبية (تقييم التنفيذ العملي وفعالية التدابير التي تم تقييمها سابقا).
16 نونبر 2017	تعيين الوحدة كعضو في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 2.17.582 المنشور في الجريدة الرسمية تحت رقم: 6619 بتاريخ 6 نوفمبر 2017.
2019	المشاركة مع بنك المغرب في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي من خلال مناقشة العلاقة بين التدابير المتعلقة بالشمول المالي وتطبيق تدابير العناية الواجبة في سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية، التي انطلقت في يناير 2019، تهدف إلى تقليص التفاوتات من حيث ولوج المواطنين للخدمات المالية بين مختلف مناطق المملكة، كما تهدف إلى إدماج أكبر عدد من المواطنين والمقاولات الصغيرة جدا في النظام المالي الرسمي.

2014 و2019	تنسيق العمل بين مختلف الإدارات الوطنية المعنية بهدف إجراء تقييم ذاتي لمعرفة مدى ملاءمة البرامج التي تدخل في إطار برامج الالتزام الضريبي الطوعي مع مبادئ مجموعة العمل المالي. وإعداد التقرير الذي يناقش ويعتمد من قبل الاجتماع العام للمجموعة. يتعلق الأمر بنظام المساهمة الإبرائية الذي أقرته السلطات المغربية برسم قانون المالية لسنة 2014، وكذا نظام التسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضع للضريبة، والتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج التي أقرتها السلطات المغربية بموجب قانون المالية لسنة 2020. قامت الوحدة بتنسيق أشغال إعداد هذا التقرير طبقا للمتطلبات والإجراءات الجاري بها العمل.

VII. التعاون الدولي، موضوع ذو أولوية بالنسبة لوحدة معالجة المعلومات المالية

إدراكا منها لأهمية التعاون الدولي، باعتباره رافعة لتعزيز مكانة المغرب داخل الهيئات الإقليمية والدولية المختصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولتطوير تبادل المعلومات، أدرجت الوحدة هذا المحور ضمن المحاور الاستراتيجية ذات الأولوية في خطط عملها.

ويتجلى ذلك من خلال اتفاقيات الشراكة التي وقعتها الوحدة مع الوحدات النظيرة، والتمثيل والمساهمة الفعلية للوحدة في أشغال الهيئات الإقليمية والدولية المختصة (مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة إيغمونت)، وكذا من خلال تنظيم اجتماعات دولية و تبادل الزيارات.

◉ التمثيل والمساهمة في أشغال الهيئات الإقليمية والدولية المختصة

نعرض فيما يلي على سبيل المثال لا الحصربعض مشاركات الوحدة وأنشطتها على الصعيد الدولي، من 2009 إلى2019.

مجموعة العمل المالي	- خلال العقد الماضي، شاركت الوحدة في أشغال مجموعة العمل المالي كممثل للمغرب في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا، والتي هي عضو مراقب في مجموعة العمل المالي. - متابعة وتحليل منشورات مجموعة العمل المالي ومستجدات المعايير الدولية. - المساهمة في مراجعة توصيات مجموعة العمل المالي.
مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	- تعتبر المملكة المغربية عضوا مؤسسا للمجموعة. - المشاركة في جميع أشغال مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا.

	- المشاركة في جميع الاجتماعات العامة للمجموعة (اجتماعان في السنة) وأشغال فرق العمل. - تنظيم ورشات عمل في إطار البرنامج التكويني للمجموعة. - تم انتخاب مسؤول بالوحدة سنة 2019 رئيسا مشاركا لفريق التطبيقات والمساعدة الفنية الذي يعقد اجتماعاته على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة. من مهام الفريق: إجراء دراسات التطبيقات وإجراءات التكوين والتحسيس داخل المجموعة، وتنظيم ورش العمل. - يتولى رئيس الوحدة، ممثل المملكة المغربية، منصب نائب رئيس المجموعة خلال سنة 2020، ومنصب رئيس المجموعة خلال سنة 2021.
مجموعة إيغمونت	- يوليوز 2011: قبول الوحدة عضوا في مجموعة إيغمونت. - منذ 2011: المشاركة في الاجتماعات العامة وأشغال فرق العمل لمجموعة إيغمونت. - شاركت الوحدة، إلى جانب وحدة المعلومات المالية الأردنية، راعي مشتركا لمواكبة وحدة المعلومات المالية في دولة فلسطين للانضمام للمجموعة. وقد توج هذا المسار بقبول وحدة المعلومات المالية لدولة فلسطين عضوا في المجموعة في يوليوز 2019. - 2016 إلى 2020: يشغل مسؤول بالوحدة منصب نائب رئيس فريق تبادل المعلومات «IEWG» بمجموعة إيغمونت. - استضافت الوحدة اجتماعات المجموعة وشاركت في ورشا عمل تكوينية نظمتها المجموعة.
	- حصلت الوحدة على شواهد من مجموعة إيغمونت لمساهمتها في عمل المجموعة (المشاركة في المشاريع الجماعية، الترجمة إلى العربية لوثيقة مبادئ إيغمونت، توفير مدرب في مجال التحليل الاستراتيجي، إلى غيرذلك).

◉ تنظيم اللقاءات الدولية

فيما يلي أمثلة للقاءات الدولية التي نظمتها الوحدة بين 2009 و 2019.

29 مارس 2010	تنظيم اجتماع دولي بالرباط لتقديم الوحدة بمناسبة اختتام عقد التوأمة المؤسساتية مع الاتحاد الأوروبي. تظاهرة حضرها رؤساء وحدات المعلومات المالية من فرنسا وإسبانيا وبلجيكا وهولندا وألمانيا والبرتغال، فضلا عن ممثلي مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووحدتي كل من مصر ولبنان.

أكتوبر 2010	استضافت الوحدة ورشة تكوينية إقليمية لمدة أسبوع نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الرباط حول تحليل المعلومات المالية لفائدة محللين من وحدات المعلومات المالية بكل من المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا.
2011	مشاركة الوحدة في إنشاء مجموعة مستخدمي goAML، المكونة في ذلك التاريخ من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و22 وحدة مستخدمة.
من 21 إلى 23 ماي 2012	نظمت الوحدة بالدار البيضاء، بشراكة مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، والبنك الدولي، ورشة عمل إقليمية حول موضوع«تدريب موظفي سلطات الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» لفائدة الأطر التابعة لسلطات الإشراف البنكي. وقد شارك في هذه الورشة حوالي 50 ممثلا عن سلطات المراقبة لبنوك الدول الأعضاء في المجموعة.
من 27 إلى 29 نونبر 2012	استضاف المغرب الاجتماع العام السادس عشر للمجموعة، الذي عقد في مراكش تحت الرئاسة الدورية للمملكة العربية السعودية.
من 12 إلى 14 دجنبر 2012	تنظيم لقاء بالرباط بشراكة مع وحدة المعلومات المالية الفرنسية، TRACFIN، حول موضوع «مكافحة غسل الأموال في إفريقيا». شارك في هذا الاجتماع ممثلون عن ثمان وحدات للمعلومات المالية الفرنكوفونية من دول غرب ووسط إفريقيا (بنين، بوركينافاسو، الكاميرون، الكوت ديفوار، الغابون، النيجر، السينغال والطوغو)، وتقرر في ختام هذا اللقاء تشكيل «منتدى لوحدات المعلومات المالية الفرنكوفونية الإفريقية».
من 18 إلى 20 شتنبر 2013	استضافت الوحدة، بالدار البيضاء، اجتماع الفريق الجهوي لفريق مراجعة التعاون الدولي (ICRG / RRG).
من 29 إلى 30 شتنبر 2014	استضافت الوحدة، في مراكش، الاجتماع الدولي الثاني لمجموعة مستعملي goAML، والذي جمع حوالي خمسين مشاركا يمثلون كلا من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و17 وحدة للمعلومات المالية المستعملة أو المهتمة باستعمال هذا البرنامج.
من 22 إلى 25 يناير 2018	نظمت الوحدة ورشة عمل في الرباط حول التطبيقات وبناء القدرات تحت رعاية جلالة الملك محمد السادس نصره الله. تعد ورشة العمل هذه، الأولى من نوعها التي تجمع، أربع مجموعات إقليمية من نوع مجموعة العمل المالي، وأكثر من 300 مشاركا يمثلون 51 دولة و 12 مجموعة إقليمية ومنظمة دولية. وقد توجت هذه الورشة باعتماد «توصيات الرباط بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الشرق الأوسط وإفريقيا».

◉ زيارات دراسية وتبادل الخبرات	
في إطار تعزيز قدرات الوحدة ومهارات مواردها البشرية، وفي سياق تبادل الخبرات، تعلق الوحدة أهمية كبيرة على تبادل ومشاركة الخبرات مع الوحدات النظيرة. فيما يلي بعض الزيارات الدراسية الدولية التي قامت بها الوحدة خلال العقد الماضي 2009-2019، وكذلك بعض الزيارات التي قامت بها الوحدات النظيرة إلى الوحدة.	
8 و 9 مارس 2010	زيارة عمل قام بها أربعة أطر مسؤولين من الوحدة لوحدة المعلومات المالية البلجيكية.
من 6 إلى 8 أبريل 2010	مشاركة ثلاثة أطر في الدورات التدريبية التي نظمتها فرنسا لفائدة وحدات المعلومات المالية في المغرب والسنغال وتونس في إطار الأيام الفرنكوفونية.
من 18 إلى 21 أكتوبر 2011	مشاركة ثلاثة أطر في زيارة دراسية لوحدة المعلومات المالية البلجيكية.
2012	استقبلت الوحدة، في إطار زيارات عمل، وفود وحدات المعلومات المالية لكل من الكوت ديفوار وبوركينا فاسو واليمن.
2013	استقبلت الوحدة ممثلي الوحدة النظيرة في بنين (الخلية الوطنية لمعالجة المعلومات المالية) والوحدة النظيرة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (الخلية الوطنية للمعلومات المالية).
2013	قام ممثلو الوحدة بزيارة عمل إلى وحدة المعلومات المالية الإسبانية.
من 28 إلى 30 أبريل 2014	القيام بزيارة عمل ثالثة لوحدة المعلومات المالية البلجيكية.
2017-2016	استقبلت الوحدة وفودا من وحدات المعلومات المالية في بلجيكا وتوغو والأردن وغانا.
2017-2016	بناء على دعوة من الوزارة المكلفة بالعدل بالولايات المتحدة الأمريكية، قام مجموعة من مسؤولي وأطر الوحدة بزيارتي عمل خلال هذه الفترة إلى واشنطن للاطلاع على التجربة الأمريكية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الجرائم المالية بشكل عام.
18 دجنبر 2018	قام وفد من رؤساء مؤسسات (شبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب إفريقيا) بزيارة للوحدة في إطار زيارة عمل لبلادنا في الفترة مابين 17 و 21 دجنبر 2018.
2018	شارك إطاران من الوحدة في برنامج الزائر الدولي، تحت شعار «التعاون العالمي ضد التهديدات: مكافحة تمويل الإرهاب». وقد شارك في هذا البرنامج 108 ممثلا لأكثر من 60 دولة لمناقشة موضوع «الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

◉ المساعدة التقنية

منذ تأسيسها، انخرطت وحدة معالجة المعلومات المالية في برامج المساعدة الفنية التي تقدمها المنظمات الدولية المتخصصة والدول الصديقة، بهدف المساعدة على تنزيل وتنفيذ المشاريع ذات البعد الوطني والاستفادة من التكوين في مجالات دقيقة، وتعزيز خبرات المتدخلين في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا وضع إجراءات وأدوات العمل.

فيما يلي بعض الأمثلة من المساعدة الفنية التي انخرطت فيها الوحدة خلال العقد الماضي.

الاتحاد الأوربي	- أكتوبر 2007: تم توقيع عقد التوأمة بين الحكومة المغربية والاتحاد الأوروبي. وقد تضمن هذا العقد تقديم مساعدة فنية للمغرب تغطي عدة جوانب بما في ذلك التحضير لإنشاء وحدة معالجة المعلومات المالية ودعم تأسيس منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد مكن هذا الاتفاق الوحدة من الاستفادة من المساعدة التقنية التي قدمتها كل من وحدة المعلومات المالية الفرنسية ونظيرتها الإسبانية، فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية أو تدريب الأطر من أجل تحديد الإجراءات اللازمة لعملها. - مارس 2010: نهاية عقد التوأمة المؤسساتية مع الاتحاد الأوروبي بعد تمديد فترته الأولية لستة أشهر.
صندوق النقد الدولي	- 2010-2013: برنامج مساعدة تقنية مع صندوق النقد الدولي، يشمل على وجه الخصوص، تشخيص تشريعات مكافحة غسل الأموال وإنشاء إطار للإشراف والمراقبة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة وتنظيم دورات تحسيسية لصالحها. - 2017-2019: المساعدة في ملاءمة القانون رقم 05-43 للمعايير الدولية على ضوء توصيات مجموعة العمل المالي المعدلة، وأوجه القصور التي تضمنها تقرير التقييم المتبادل.
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المساعدة، في إطار الشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، همت بالخصوص الجانب التقني والتكوين. فيما يلي بعض الإجراءات المتخذة في هذا الإطار: - تنظيم ورشة تدريبية إقليمية لمدة أسبوع سنة 2010 بالرباط، حول تحليل المعلومات المالية. - نونبر 2010: الحصول على نظام goAML (اختير له اسم UTRFNet). - 2015: انطلاق مشروع تحديث نظام المعلومات بناء على توصيات خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة في إطار المساعدة التقنية المقدمة للوحدة لتعزيز الأمن المعلوماتي والولوج إلى البيانات وقدرات التخزين. - 2018: انطلاق مبادرة جديدة لتعزيز مرونة وقدرة المغرب على التكيف في مواجهة التهديدات الجديدة لتمويل الإرهاب.

إدارة الخزينة الأمريكية	تتعلق الإجراءات المتفق عليها في إطار المساعدة التي تقدمها إدارة الخزينة الأمريكية بما يلي: - أبريل 2011 - يوليوز 2012: برنامج المساعدة الفنية يهدف إلى الرفع من الخبرة والقدرة التشغيلية. - 2012: مساعدة المغرب في إعداد دليل الإشراف في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لفائدة سلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي.
البنك الدولي	2016-2019: دعم المغرب في إعداد تقرير التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تعبئة السلطات الوطنية ومشاركتها

II

تميزت سنة 2019 بتعبئة وطنية شاملة ومشاركة قوية لجميع الفاعلين في المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تأتى ذلك بفضل الإرادة السياسية والتعاون الفعال الذي أبانت عنه مختلف السلطات والمؤسسات المعنية، إضافة إلى الجهود الكبيرة التي ما فتئت وحدة معالجة المعلومات المالية تبذلها بصفتها المنسق الوطني في هذا المجال.

وقد تعززت هذه التعبئة الوطنية في سياق اتسم بإجراء الجولة الثانية للتقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من طرف الهيئات الدولية المختصة، وبمواصلة المشاريع التي باشرتها المملكة من أجل ملاءمة منظومتها مع المعايير الدولية ذات الصلة والعمل على تعزيز فعاليتها.

كما تجلت هذه التعبئة الوطنية في جميع مراحل تنزيل المشاريع المهيكلة التي اعتمدتها بلادنا أو شرعت في تنفيذها خلال سنة 2019 في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخاصة إعداد مشروع القانون رقم 18-12، ومراجعة وإعداد مجموعة من النصوص ذات الطابع التنظيمي، وورش التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ثم عملية التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية.

1. تطور الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تم الشروع في وضع المنظومة التشريعية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمغرب ابتداء من سنة 2003 باعتماد القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب. واستمرت منذ ذلك التاريخ في التطور لمواكبة المعايير الدولية في هذا المجال والملاءمة معها. وهكذا تم سنة 2007 اعتماد القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال والنصوص التنظيمية ذات الصلة.

وقد تم بعد ذلك إعتماد ونشر العديد من النصوص التي تغير وتتمم القانون رقم 05-43، وبعض أحكام القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية.

وتعكس هذه المنظومة القانونية الوطنية التي تتضمن تدابير وقائية وزجرية لمكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب، التزامات المغرب الدولية الناشئة عن المصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة، وانضمامه منذ سنة 2004 كعضو مؤسس لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد مكنت التعديلات المتوالية التي أدخلت على القانون رقم 05-43 والنصوص ذات العلاقة من تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإرساء الأسس القانونية لتحسين فعاليته من جهة، و ضمان ملاءمته مع المعايير الدولية من جهة أخرى.

وهكذا، جاء القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، بمقتضيات تجرم لأول مرة غسل الأموال وتنص على عقوبات تطبق على الأفعال المرتبطة به، وتحدد قائمة الجرائم الأصلية، وكذا تدابير اليقظة الواجبة وتحدد لائحة الأشخاص والمهن المعنيين بتطبيق هذه المنظومة.

وقد خضعت المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتقييم المتبادل سنة 2007 ضمن جولته الأولى، حيث أسفر هذا التقييم عن مجموعة من أوجه القصور، على المستوى التشريعي و التنظيمي، مقارنة مع المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي.

وهكذا باشرت بلادنا إصلاحات تشريعية وتنظيمية بهدف الامتثال لمتطلبات مجموعة العمل المالي، ومعالجة أوجه القصور التي أثارها فريق التقييم، حيث قامت بلادنا في يناير 2011 باعتماد ونشر القانون رقم 10-13 بتغيير وتتميم القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية والقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، وعلى أساسه تم اعتماد سلسلة من الإجراءات التنظيمية الجديدة.

وقد مكنت هذه الإنجازات، التي تعد ثمرة الجهود المشتركة لكل من السلطات القضائية و سلطات إنفاذ القانون ووحدة معالجة المعلومات المالية وسلطات الإشراف والمراقبة وقطاعات وزارية ومؤسسات عمومية أخرى معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من ملاءمة المنظومة الوطنية إلى حد كبير مع المعايير الدولية، وتزويد الوحدة بالأدوات القانونية التي من شأنها تعزيز دورها وضمان فعاليتها التشغيلية. وقد جاء قبول وحدة معالجة المعلومات المالية عضوا في مجموعة «إيغمونت» سنة 2011 تكريسا لهذا التطور الإيجابي الهام.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في الوقت الذي رحبتا فيه بالتقدم الذي أحرزته بلادنا، فقد أكدتا على أن تجريم تمويل الإرهاب غير مطابق بشكل تام للمعايير الدولية واشترطتا خروج المغرب من عملية متابعة فريق مراجعة التعاون الدولي التابع لمجموعة العمل المالي بمعالجة هذا القصور التشريعي، وهكذا تم اعتماد القانون رقم 12-145 بتغيير وتتميم القانون الجنائي والقانون رقم 05-43، والذي ترتب عنه خروج المغرب من عملية المراقبة المعززة من طرف فريق مراجعة التعاون الدولي.

وقد كان الدافع الأساسي لهذا التعديل هو الحاجة إلى تكييف تعريف تمويل الإرهاب مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب (1999)، والاستجابة لإحدى التوصيات الرئيسة الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

ومن أجل تفعيل قرار مجلس الأمن رقم 2178 المؤرخ في 24 شتنبر 2014، والذي يدين التطرف العنيف ويلزم البلدان بالتعاون لتنفيذ القوانين والسياسات التي من شأنها منع تحرك المقاتلين الإرهابيين الأجانب ودعمهم، فقد عملت الوزارة المكلفة بالعدل ، في إطار إصلاح مجموعة القانون الجنائي، على إعداد مشروع قانون يهدف إلى توسيع مفهوم الجريمة الإرهابية ليشمل الأعمال الإرهابية الجديدة التي أدرجتها الأمم المتحدة بما في ذلك، على وجه الخصوص، الالتحاق بمنظمة إرهابية أو تلقي تدريب أو تكوين لارتكاب عمل إرهابي.

وهكذا، تم اعتماد القانون رقم 14-86 بتتميم بعض أحكام القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتم نشره في الجريدة الرسمية عدد 6365 بتاريخ 1 يونيو 2015.

وفي إطار هذه الدينامية، تم إدخال تعديل جديد على القانون المنظم لسوق الرساميل من خلال اعتماد القانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار

المالي، و الذي تمم المادة 2 من القانون رقم 05-43 السالف الذكر، من خلال إضافة فئة جديدة من الأشخاص الخاضعين لمنظومة مكافحة غسل الأموال، تحت إشراف ومراقبة الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب كان موضوع تقييم متبادل من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في إطار الجولة الثانية من التقييم، وذلك على أساس معايير مجموعة العمل المالي المعدلة. ويعتبر هذا التقييم الثاني من نوعه بالنسبة للمغرب بعد التقييم الذي جرى سنة 2007، وقد انطلقت هذه العملية منذ النصف الثاني من عام 2017، وأسفرت عن اعتماد تقرير التقييم المتبادل الثاني للمغرب من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بمناسبة الاجتماع العام التاسع والعشرين للمجموعة، المنعقد في عمان بالأردن في أبريل 2019.

وقد أفضى هذا التقرير، الذي تم إعداده وفقًا لمنهجية مجموعة العمل المالي المعدلة لتقييم مدى الالتزام الفني للمنظومة المغربية مع التوصيات الأربعين ومدى امتثالها للنتائج المباشرة الإحدى عشر المتعلقة بفعالية المنظومة، إلى وجود أوجه قصور جديدة في الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن أجل ملاءمة المنظومة الوطنية مع المتطلبات الجديدة لمجموعة العمل المالي وتحسين مستوى الالتزام الفني الممنوح للمغرب، كان من الضروري اعتماد قانون جديد بالإضافة إلى نصوص تنظيمية.

1-1 مشروع القانون رقم 18-12

1.1.1. المراحل الأولية لإعداد مشروع القانون رقم 18-12

في سياق الاستعداد لعملية التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية، عكفت لجنة مصغرة مؤلفة من الوحدة وبنك المغرب، على إعداد مشروع قانون على أساس المتطلبات الجديدة لمعايير مجموعة العمل المالي، مع استثمار ما استخلصته الوحدة وباقي الفاعلين المعنيين من خلال تجاربهم في السنوات الأخيرة.

بعد ذلك، قرر السيد رئيس الحكومة إنشاء لجنة قانونية بتنسيق من الوزارة المكلفة بالعدل تتألف من ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية المعنية بالإضافة إلى الوحدة. وقد تم تكليف هذه اللجنة القانونية بإعداد مشروع قانون يأخذ بعين الاعتبار جميع المتطلبات التي تمكن من ملاءمة منظومتنا التشريعية مع المعايير الدولية، سواء فيما يتعلق بالشق الوقائي أو الزجري، ومعالجة أوجه القصور التي أثارها تقرير التقييم المتبادل الذي قدم للمناقشة في الاجتماع العام الثامن والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد في بيروت بلبنان في نونبر 2018.

وبناء على مسودة مشروع القانون التي أعدتها اللجنة المصغرة المؤلفة من الوحدة وبنك المغرب، باشرت اللجنة القانونية المذكورة عملها وعقدت سلسلة من جلسات العمل أفضت إلى إعداد مشروع القانون رقم 18-12، الذي أدخل في المسار التشريعي بعد مناقشته على مستوى الأمانة العامة للحكومة، وقد تم اعتماد المشروع من قبل المجلس الحكومي في اجتماعه المنعقد في 28 نوفمبر 2019.

2.1.1. أهم تطورات مشروع القانون خلال سنة 2019

خلال سنة 2019، قطع مشروع القانون رقم 18-12 مراحل مهمة في اتجاه اعتماده رسميًا، حيث شهدت هذه السنة تنظيم سلسلة من الاجتماعات على مستويات مختلفة خصصت لهذا المشروع والتي عرفت مناقشات واسعة وغنية شارك فيها ممثلو جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية.

وهكذا، ترأس السيد رئيس الحكومة خلال هذه السنة سلسلة اجتماعات خصصت، بشكل كلي أو جزئي، للتعديلات التشريعية المطلوبة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف ملاءمة المنظومة الوطنية مع المعايير الدولية وإنجاح عملية التقييم المتبادل وعمليات المتابعة التي تليها بالنسبة لبلادنا.

وقد تم عقد إجتماع في فاتح فبراير 2019 في إطار الوقوف على حصيلة عملية التقييم المتبادل و التدابير الواجب اتخاذها لمعالجة أوجه القصور المثارة. وخلال هذا الاجتماع، الذي جاء بعد مناقشة تقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية في الاجتماع العام الثامن والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ببيروت بلبنان في شهر نونبر 2018، تم عرض الحصيلة المرحلية لهذه العملية، وكذا خطة العمل التي يتعين تنفيذها من أجل معالجة أوجه القصور التي تضمنها تقرير التقييم المتبادل. ويعتبر التسريع من وثيرة اعتماد مشروع القانون رقم 18-12 والنصوص التنظيمية لتنفيذه من أهم محاور خطة العمل المذكورة.

وبناء عليه، تقرر تشكيل لجنة قانونية لدى الوزارة المكلفة بالعدل تتألف من ممثلين عن الأمانة العامة للحكومة وبنك المغرب ووحدة معالجة المعلومات المالية، للتأكد من أن مشروع القانون يشمل كافة التعديلات المطلوبة على المستويين الوقائي والزجري، من أجل تحقيق الالتزام الفني للمنظومة الوطنية مع المعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تقرر دعوة جميع القطاعات المعنية الأخرى إلى تقديم مقترحاتها بخصوص التعديلات التشريعية المطلوبة.

كما عقد اجتماع أخر برئاسة السيد رئيس الحكومة بخصوص مشروع القانون في 19 نونبر 2019، بحضور الوزراء ورؤساء وممثلي المؤسسات المعنية للوقوف على تقدم أشغال المشروع واتخاذ القرار بشأن بعض النقاط العالقة.

من جهة أخرى، عقدت اللجنة القانونية سلسلة من الاجتماعات بمقر الوزارة المكلفة بالعدل لمناقشة المقتضيات التي يتضمنها مشروع القانون بحضور ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية. وهكذا عقدت اجتماعات هذه اللجنة، التي عرفت مشاركة مكثفة وفعالة من قبل وحدة معالجة المعلومات المالية، على التوالي بتاريخ 13 و 17 و 23 يونيو و 4 يوليوز من سنة 2019.

بالإضافة إلى ذلك، عُقدت عدة اجتماعات بمقر الأمانة العامة للحكومة بحضور ممثلي الإدارات والمؤسسات المعنية لتدارس مشروع القانون رقم 18-12 وإدخال التعديلات اللازمة. كما عُقدت اجتماعات مصغرة أخرى بحضور ممثلي الأمانة العامة للحكومة، والوزارة المكلفة بالعدل، وبنك المغرب ووحدة معالجة المعلومات المالية، لاعتماد الصيغة النهائية للمشروع قبل إدراجه في المسار التشريعي.

وبالموازاة مع ذلك، تم تنظيم عدة اجتماعات بين وحدة معالجة المعلومات المالية وبنك المغرب لدراسة التعديلات الوقائية والزجرية التي يجب إدخالها على مشروع القانون.

وقد أسفرت مختلف هذه الاجتماعات التشاورية والتنسيقية على مصادقة المجلس الحكومي في اجتماعه المنعقد في 28 نونبر 2019، على مشروع القانون رقم 18-12 بتغيير وتتميم القانون رقم 05-43 وبعض مقتضيات مجموعة القانون الجنائي.

3.1.1. قراءة أولية في بعض أحكام مشروع القانون

تتمحور التعديلات الرئيسة في مشروع القانون رقم 18-12، حول النقاط التالية:

- تعديل قائمة الجرائم الأصلية المدرجة في المادة 2-574 من القانون الجنائي بإضافة بعض الجرائم المتعلقة بسوق الرساميل و البيع الهرمي؛
- تعديل الحد الأدنى والأقصى للعقوبات التي تطبق على أفعال غسل الأموال التي يرتكبها أشخاص طبيعيون، لملاءمة أحكام المادة 3-574 من مجموعة القانون الجنائي مع المعايير الدولية التي تنص على أن العقوبات يجب أن تكون متناسبة ورادعة؛
- إدخال تعريفات جديدة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية؛
- تكييف الأحكام المتعلقة باليقظة وتدابير المراقبة الداخلية مع المتطلبات الجديدة للتوصيات المعدلة لمجموعة العمل المالي؛
- تعيين سلطات إشراف ومراقبة جديدة لبعض الأعمال و المهن غير المالية المحددة؛
- إدراج عقوبات إضافية تطبق في حالة عدم احترام الالتزامات القانونية أو التنظيمية ذات الصلة، وذلك وفقا للتوصية التي تضمنها تقرير التقييم المتبادل؛
- تغيير النظام القانوني ل «وحدة معالجة المعلومات المالية» لتصبح «الهيئة الوطنية للمعلومات المالية»، تكريسا لدورها المحوري داخل المنظومة الوطنية؛
- إنشاء سجل عمومي للتعرف على المستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين وفقا لمتطلبات المعايير الدولية؛
- إنشاء لجنة وطنية تتولى تحديد طرق ومساطر تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويلهما.

2.1. تعزيز الإطار التنظيمي

تم إعداد العديد من النصوص التنظيمية من قبل وحدة معالجة المعلومات المالية، بالإضافة إلى الدوريات والدلائل الإرشادية الصادرة عن مختلف سلطات الإشراف والمراقبة المعنية، أخذا بعين الاعتبار توصيات فريق التقييم. وتهدف هذه النصوص إلى تحسين درجة الالتزام الفني مع المعايير الدولية من ناحية، وتيسير الفهم السليم للأحكام القانونية وتسهيل تطبيقها من ناحية أخرى.

من جانبها، اعتمدت الوحدة خلال سنة 2019، عددًا من النصوص التنظيمية تتضمن ثلاثة مقررات ومذكرة توجيهية واحدة وثلاثة دلائل إرشادية.

أ. المقررات

- المقرر رقم D7 / 2019 الذي يهدف إلى تحديد إجراءات التغذية العكسية للأشخاص الخاضعين، بعد تقديمهم تصريحا بالاشتباه وكيفية تبادل المعلومات بين وحدة معالجة المعلومات المالية والأشخاص المذكورين، وكذا مع سلطات الإشراف والمراقبة.

ويحدد هذا القرار إجراءات التغذية العكسية التي قد تلجأ إليها الوحدة والتي تتجلى في:

- الإقرار باستلام التصريح بالاشتباه؛
- توثيق إجراء اعتراض الوحدة على تنفيذ معاملة مشبوهة، وفقا لمقتضيات القانون رقم 05-43؛
- التغذية العكسية من خلال اجتماعات دورية أو تقارير نصف سنوية موجهة لسلطات الإشراف والمراقبة، أو تقارير نصف سنوية موجهة للأشخاص الخاضعين أنفسهم؛
- المقرر رقم D8 / 2019 المتعلق بالتصريح بالاشتباه وتبليغ المعلومات إلى الوحدة، والذي يلغي ويعوض المقرر رقم D4 / 2014 المتعلق بنفس الموضوع. وقد تبين أنه من الضروري ملاءمة المقرر المذكور أعلاه بهدف مراعاة الملاحظات التي أثارها فريق التقييم والمتعلقة بالطابع الفوري للتصريح بالاشتباه.

كما جاء المقرر بتوضيحات أخرى تتعلق بالطرق العملية لتبليغ المعلومات إلى وحدة معالجة المعلومات المالية.

- المقرر رقم D9 / 2019 المتعلق باختصاصات الوحدة: والذي جاء لتوضيح جميع الصلاحيات المخولة لهذه الهيئة الوطنية بصفتها وحدة للمعلومات المالية وسلطة إشراف ومراقبة ومنسقا وطنيا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

من بين الأمور التي يسلط عليها الضوء هذا المقرر، صلاحيات الوحدة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب واختصاصاتها من حيث التنسيق مع السلطات الوطنية المختصة الأخرى.

ب. مذكرة توجيهية حول النهج القائم على المخاطر

بالإضافة إلى المقررات المذكورة أعلاه، أعدت الوحدة سنة 2019، المذكرة التوجيهية رقم DR.2 / 2019 التي تحدد القواعد الدنيا لتطبيق النهج القائم على المخاطر من قبل الأشخاص الخاضعين للقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

بالإضافة إلى تعريف مفهوم المخاطر وتدبيرها والنهج القائم على المخاطر، تحدد المذكرة التوجيهية المراحل الخمس لتدابير تطبيق النهج القائم على المخاطر، وهي:

المرحلة 1 : تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بالشخص الخاضع؛
المرحلة 2 : تحديد درجة تقبل المخاطر؛
المرحلة 3 : اعتماد إجراءات لتدبير المخاطر؛
المرحلة 4 : تطبيق النهج القائم على المخاطر؛
المرحلة 5 : مراقبة المخاطر.

تسمح هذه المذكرة التوجيهية للأشخاص الخاضعين بفهم أفضل لالتزاماتهم في هذا المجال، وتنفيذ تدابير فعالة لتدبير ورصد المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرضون لها أو قد يتعرضون لها.

تحددهذه المذكرة التوجهات العامة لتطبيق النهج القائم على المخاطر، وتبقى لكل سلطة من سلطات الإشراف والمراقبة صلاحية تحديد طرق تطبيق هذا النهج، وذلك على أساس معرفتها المعمقة بالقطاع أو المهنة، وبناء على حجم وطبيعة نشاط الأشخاص الخاضعين الذين يوجدون ضمن مجال اختصاصها، وكذا وفقا للمخاطر المحددة داخل القطاع أو المهنة.

ج-الدلائل الإرشادية

استجابة لمتطلبات مجموعة العمل المالي، أعدت الوحدة ثلاثة دلائل إرشادية وهي:

- دليل حول «المستفيد الفعلي»؛
- دليل بشأن تحديد وتحليل وتدبير المخاطر المرتبطة ب «الأشخاص المعرضين سياسياً»؛
- دليل بشأن «الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين، مؤشرات الاشتباه».

والغرض من هذه الدلائل الإرشادية التي استلهم محتواها من أفضل الممارسات على الصعيد الدولي، أن تضع الوحدة رهن إشارة الأشخاص الخاضعين أدوات بيداغوجية تمكنهم من التعرف أكثر على مؤشرات الاشتباه، وتدبير المخاطر المتعلقة بالفئات المستهدفة بطريقة صحيحة، وذلك من أجل تطبيق مرن وفعال للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

2. التقييم الوطني للمخاطر

قبل اعتماده رسمياً من قبل السيد رئيس الحكومة، تم إعداد تقرير التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على عدة مراحل، خضع خلالها هذا التقرير لتعديلات كبيرة، مراعاة لتوصيات وتوجيهات خبراء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتوجيهات خبراء البنك الدولي. وتهدف هذه التعديلات إلى الأخذ بعين الاعتبار جميع التهديدات ونقاط الضعف التي تواجهها بلادنا فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد تمكنت بلادنا بفضل إعداد أول تقرير وطني لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من وضع خريطة لهذه المخاطر وتطوير خطة عمل تهدف إلى تدبير المخاطر التي تم تحديدها والتحكم فيها. ومن شأن ذلك أن يسمح بترشيد وسائل العمل للوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها ووضع استراتيجية وطنية في هذا المجال.

2-1. سير مشروع التقييم الوطني للمخاطر

تدعو التوصيات الجديدة التي اعتمدتها مجموعة العمل المالي في فبراير 2012، لاسيما التوصية الأولى والنتيجة المباشرة الأولى، الدول إلى إجراء تقييم وطني للمخاطر لتحديد وتقييم وفهم نقاط الضعف وتهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها.

ينبغي أن يمكن هذا التقييم الدول من اعتماد استراتيجيات وطنية للوقاية من المخاطر التي تم تحديدها والتخفيف من آثارها وتدبيرها، وكذا من تطبيق النهج القائم على المخاطر بهدف تخصيص الموارد اللازمة بطريقة مثلى، أخذا بعين الاعتبار درجات التهديدات التي تواجهها ونقاط الضعف التي تم تحديدها.

وعليه، أطلقت السلطات المغربية في ماي 2016 مشروع التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، أحدث السيد رئيس الحكومة لجنة وطنية تتكون من جميع الإدارات المعنية بهدف إجراء هذا التقييم، كما قام بتعيين رئيس وحدة معالجة المعلومات المالية منسقا للمشروع ودعا جميع الإدارات والهيئات الوطنية المعنية للانخراط فيه بشكل فعال.

وهكذا تم تشكيل أربعة فرق عمل موضوعاتية:

- فريق عمل تحت إشراف الوزارة المكلفة بالعدل يتولى تحديد التهديدات ونقاط الضعف المتعلقة بغسل الأموال على الصعيد الوطني؛
- فريق عمل تحت إشراف الوزارة المكلفة بالداخلية يتولى تحديد التهديدات ونقاط الضعف المرتبطة بتمويل الإرهاب على الصعيد الوطني؛
- فريق عمل تحت إشراف بنك المغرب يتولى تحديد نقاط الضعف في القطاع المالي والمخاطر المرتبطة بالشمول المالي؛
- فريق عمل تحت إشراف وحدة معالجة المعلومات المالية يتولى تحديد نقاط الضعف في القطاع غير المالي.

و لإنجاز هذا المشروع الجديد والاستراتيجي بالنسبة لبلادنا وفق أفضل المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال، طلب المغرب المساعدة التقنية للبنك الدولي لمواكبته في إعداد تقريره الأول للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاستفادة من المنهجية التي طورتها هذه المؤسسة الدولية لهذا الغرض.

وقد تم إطلاق أشغال هذا المشروع خلال ورشة عمل بتأطير من خبراء البنك الدولي، عقدت في الرباط من 3 إلى 5 مايو 2016، وشارك فيها ممثلون عن جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية.

خلال هذه الورشة، عرض خبراء البنك الدولي خصائص المنهجية المقترح اعتمادها والأدوات المستخدمة فيها والمراحل اللازمة لتنفيذ المشروع.

وكانت ورشة العمل التي نظمتها وحدة معالجة المعلومات المالية، فرصة سانحة لتحسيس المشاركين بأهمية المشروع وإعطاء إشارة انطلاق أشغال فرق العمل، التي عقدت سلسلة من الاجتماعات لجمع المعلومات وتحليلها، وتحديد التهديدات و مواطن الضعف على المستويين الوطني والقطاعي، بإشراك مهنيي القطاع الخاص. أما التنسيق بين مختلف فرق العمل فقد عهد به للجنة التي يتولى رئاستها رئيس وحدة معالجة المعلومات المالية وتضم في عضويتها رؤساء الفرق الأربعة.

أعد كل فريق عمل تقريرا يستعرض فيه التحليل الذي قام به والنتائج التي توصل إليها، وقامت لجنة بقيادة الوحدة بتجميع هذه التقارير وضمان الاتساق العام وإعداد تقييم نهائي للمخاطر.

وقد أسفرت هذه الأشغال عن تطوير نسخة متقدمة من تقرير التقييم الوطني للمخاطر التي خضعت لتعديلات للأخذ بعين الاعتبار إرشادات خبراء البنك الدولي فيما يتعلق بالامتثال لمنهجية البنك، وكذلك ملاحظات مقيمي مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تؤكد على ضرورة أن يشتمل التقييم على جميع التهديدات ونقاط الضعف ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها المغرب. وبذلك، تم دمج المخاطر المرتبطة بالجرائم الإلكترونية والاتجار في البشر والمناطق الحرة، كما تم تعميق التحليل بالنسبة لمخاطر أخرى مثل المخاطر المرتبطة بالمنظمات غير الهادفة للربح ومخاطر القطاع العقاري.

وقد تم استكمال التقرير خلال ورشة عمل عقدت بالرباط في الفترة من 11 إلى 13 فبراير 2019 بتأطير من خبراء البنك الدولي وبحضور ممثلين عن مختلف الإدارات والمؤسسات المعنية. وكانت هذه الورشة فرصة لعرض نتائج ما قامت به فرق العمل المختلفة ونشر نتائج للتقييم الوطني للمخاطر.

الإطار رقم 2: أداة البنك الدولي

تتضمن الأداة المنهجية التي طورها البنك الدولي لإنجاز التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تسع وحدات موضوعاتية كالتالي:

- الوحدة 1: تهديدات غسل الأموال على المستوى الوطني؛
- الوحدة 2: نقاط الضعف ذات الصلة بغسل الأموال على المستوى الوطني؛
- الوحدة 3: نقاط الضعف المتعلقة بالقطاع البنكي؛
- الوحدة 4: نقاط الضعف المتعلقة بقطاع الأوراق المالية؛
- الوحدة 5: نقاط الضعف المتعلقة بقطاع التأمينات؛
- الوحدة 6: نقاط الضعف المتعلقة بالمؤسسات المالية الأخرى؛
- الوحدة 7: نقاط الضعف المتعلقة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة؛
- الوحدة 8: تقييم مخاطر تمويل الإرهاب (التهديدات ونقاط الضعف)؛
- الوحدة 9: تقييم المخاطر المتعلقة بمنتجات الشمول المالي.

وفقا للمنهج المعتمد في هذا الإطار، تمر عملية التقييم الوطني للمخاطر بثلاث مراحل، كما هو مفصل أدناه:

المرحلة الأولى: إطلاق ومباشرة التقييم

- تشكيل لجنة وطنية بين- إدارية مع التأكد من تمثيلية جميع الإدارات و السلطات المعنية؛
- تنظيم ورشة عمل لمدة 3 أيام، يتم تأطيرها من طرف خبراء البنك الدولي

لفائدة أعضاء فرق العمل، وذلك بهدف الإلمام بالمفاهيم والمنهجية المستعملة، وكذا التخطيط للتقييم الوطني للمخاطر وتوزيع المهام وإعطاء الانطلاقة للمشروع؛

- عقد اجتماع للتأطير والتنسيق على المستوى الوطني؛
- تشكيل فرق عمل تشتغل على مواضيع محددة.

المرحلة الثانية: جمع المعطيات وتحليلها

- جمع المعطيات والمعلومات التي تتطلبها المنهجية المستخدمة؛
- تحليل التهديدات ونقاط الضعف من طرف كل فريق عمل؛
- إعداد التقارير الأولية لتقييم التهديدات ونقاط الضعف على أساس المعلومات التي يتم الحصول عليها وتحليلها؛
- مراجعة التقييمات والتقارير؛
- استكمال تقرير التقييم الوطني للمخاطر المجمع وخطة العمل المنبثقة.

المرحلة الثالثة: استكمال المشروع

- مناقشة اللجنة الوطنية للنتائج المحصل عليها؛
- تنظيم ورشة عمل لفائدة أعضاء فرق العمل ومسؤولين رفيعي المستوى ممثلي الإدارات المعنية، وذلك من أجل:
  - مراجعة وتنقيح نتائج التقييم الوطني للمخاطر؛
  - وضع خطط العمل اللازمة من أجل معالجة أوجه القصور التي تم تحديدها؛
  - مناقشة ومشاركة نتائج التقييم الوطني للمخاطر مع السلطات المختصة.

2.2 . اعتماد التقرير الأول للتقييم الوطني للمخاطر

تم الاعتماد الرسمي للنسخة النهائية من التقرير في يونيو 2019، ليتوفر المغرب على أول تقرير للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبالاعتماد الرسمي لهذا التقرير، أصبحت السلطات العمومية وسلطات الإشراف والمراقبة ووحدة معالجة المعلومات المالية ومهن القطاع الخاص، تتوفر على أداة تمكنها من تكييف سياساتها وفقا لنتائج هذا التقييم وتطبيق النهج القائم على المخاطر التي تم تحديدها، وتحديد الأولويات والاستخدام الأمثل لمواردها.

3.2. تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر

عقب الانتهاء من هذا المشروع الذي يكتسي بعدا وطنيا، وبالتنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة و سلطات إنفاذ القانون والشركاء الآخرين المعنيين، سخرت وحدة معالجة المعلومات المالية جميع الوسائل الضرورية للتنسيق مع مختلف السلطات العمومية والجهات الفاعلة

الوطنية المعنية وتعبئتها، بهدف تعميم نتائج التقرير وتوعية مختلف الأطراف بأهمية هذا التقييم وضرورة مراعاة نتائجه، في إطار تنفيذ السياسات الوقائية والزجرية.

كما شكلت هذه الحملات فرصة لتسليط الضوء على أهمية تدابير اليقظة وتطبيق النهج القائم على المخاطر، وحث الأشخاص الخاضعين وسلطات الإشراف والمراقبة وغيرها من الجهات المعنية على تحيين تقييم المخاطر بشكل دوري.

وجدير بالذكر أن الأشخاص الخاضعين وسلطات الإشراف والمراقبة وكذلك الإدارات المعنية قد قاموا بإجراء تحليل للمخاطر الخاصة بمجال نشاطهم، والمساهمة كذلك في تقييم مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب على المستوى الوطني، وقد مكنت هذه المنهجية التشاركية لجميع الشركاء الوطنيين من الاطلاع و الإدراك التام بنتائج هذا التقييم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

وهكذا، تم اعتماد عدة آليات من قبل وحدة معالجة المعلومات المالية ومختلف الشركاء الوطنيين لضمان تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر.

وتتمثل أهم الإجراءات التي قامت بها وحدة معالجة المعلومات المالية في هذا السياق فيما يلي:

- تنظيم ورشة العمل الأخيرة لمشروع التقييم الوطني للمخاطر خلال الفترة من 11 إلى 13 فبراير 2019 لعرض نتائج التقييم بمشاركة مختلف القطاعات المعنية وبمساعدة تقنية من البنك الدولي.
- تنظيم ندوة وطنية بتاريخ 12 يونيو 2019، حول موضوع «انعكاسات التقييم الوطني للمخاطر على المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2009-2019». وقد كان الهدف من هذه الندوة الوطنية عرض التجربة المغربية في مجال التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومواصلة تعميم نتائجه على جميع الأشخاص الخاضعين للقانون العام و القانون الخاص المعنيين، وكذلك تبادل الخبرات في هذا المجال مع بعض الشركاء الأجانب من ممثلي وحدات المعلومات المالية النظيرة.
- تأطير دورة تدريبية يوم 15 أكتوبر 2019 موجهة لضباط الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بخصوص تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر وبعض الجوانب الإجرائية.
- تنشيط ورشة عمل يوم 15 أكتوبر 2019 لفائدة هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي حول تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر وبعض الجوانب الإجرائية، والاطلاع على الخبرة الفرنسية والتونسية في هذا المجال.
- تنشيط دورة تدريبية يوم 29 أكتوبر 2019 لفائدة ضباط الفرقة الوطنية للشرطة القضائية (الفرقة المتخصصة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم الإلكترونية والجرائم المالية والاتجار في البشر. وقد تم اختيار المشاركين اعتمادا على نتائج التقييم الوطني للمخاطر الذي أبرز أن هذه الجرائم الأربع هي الأكثر انتشارا.
- تنظيم ندوة يوم 24 دجنبر 2019 حول «التحقيق والمتابعة على إثر مخرجات عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، والتي شكلت فرصة أخرى لعرض نتائج التقييم الوطني للمخاطر.

بالإضافة إلى الاجتماعات المتعددة الأطراف، عقدت وحدة معالجة المعلومات المالية اجتماعات ثنائية مع القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى المعنية، من أجل عرض نتائج التقرير ومناقشة التدابير التي سيتم اعتمادها لتنفيذ خطط العمل القطاعية الناتجة عن التقييم الوطني للمخاطر وتطبيق النهج القائم على المخاطر.

كما تم اتخاذ تدابير أخرى من قبل وحدة معالجة المعلومات المالية في هذا الإطار من أجل تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر، على وجه الخصوص، بالنسبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة. وتتمثل هذه الإجراءات في تنظيم حملات توعية لفائدة القطاعات والمهن المعنية، وتزويدها بأدوات بيد اغوجية تعكس النتائج التي تم الحصول عليها والالتزامات المترتبة عنها.

هذا التعميم على نطاق واسع لنتائج تقرير التقييم الوطني للمخاطر من شأنه أن يوفر فهما موحدا لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل جميع الشركاء الوطنيين المعنيين، كما يمكن من اعتماد خطط عمل قطاعية تتناسب مع خصوصيات كل قطاع ومهنة على حدة، ومن تغذية الاستراتيجية الوطنية لمواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق النهج القائم على المخاطر بهدف تخصيص الموارد المناسبة.

وفي هذا الصدد، شاركت رئاسة النيابة العامة ووزارة الداخلية والمديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي بتمثيلية عالية ومكثفة في أشغال الندوة الوطنية التي عقدتها الوحدة برئاسة السيد رئيس الحكومة، للإعلان عن نتائج التقييم الوطني للمخاطر.

كما عقدت المديرية العامة للأمن الوطني عدة لقاءات مع ضباط الشرطة القضائية حول نتائج التقييم الوطني للمخاطر للاطلاع عليها وأخذها بعين الاعتبار في توجيه جهود محاربة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية، وتم توجيه مذكرة مديرية إلى جميع مصالح الشرطة القضائية تحث على مراعاة نتائج عملية تقييم المخاطر لتحديد الأولويات في القيام بالتحريات المالية الموازية الكفيلة بالكشف عن شبهة غسل الأموال بمناسبة البحث في الجرائم عالية المخاطر، حسب الترتيب الذي أفرزته عملية التقييم.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت نتائج التقييم الوطني للمخاطر من بين المعطيات التي تم أخذها بعين الاعتبار في اعتماد خطة عمل مصالح وزارة الداخلية وكذا المصالح الأمنية (مديرية الشرطة القضائية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني) بالنسبة للفترة الممتدة من 2018 إلى 2022.

وفيما يتعلق بسلطات الإشراف والمراقبة، فقد قامت السلطات المشرفة على القطاع المالي بنشر النتائج المتعلقة بتقييم قطاعاتها من خلال عقد ندوات ولقاءات، وذلك قبل الاعتماد الرسمي لتقرير التقييم الوطني للمخاطر. وقد تواصلت عملية تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر بخصوص هذا القطاع من خلال ورش العمل التي تم عقدها طوال مراحل إنجاز المشروع بالمساعدة التقنية للبنك الدولي.

من جهة أخرى، وعلى إثر الاعتماد الرسمي لتقرير التقييم الوطني للمخاطر، قامت سلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي بتنسيق إجراءاتها، خاصة فيما يتعلق بتعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر وتطبيق النهج القائم على المخاطر.

وتتمثل طريقة العمل المعتمدة بهذا الخصوص في اعتماد خريطة طريق من قبل جميع السلطات المعنية، من أجل الأخذ بعين الاعتبار الجوانب المرتبطة بمجالات اختصاص كل منها، وبرمجة الإجراءات المختلفة التي يتعين اتخاذها، مع مراعاة مجالات المخاطر التي تم تحديدها خلال التقييمات التي تم القيام بها.

وقد شاركت وحدة معالجة المعلومات المالية في أهم الاجتماعات التي تم عقدها بهذا الخصوص، حيث قدمت عروضا حول نتائج التقييم الوطني للمخاطر وشاركت تجربتها بهذا الخصوص مع القطاع الخاص.

وفي نفس السياق، اعتمدت سلطات الإشراف والمراقبة أيضًا مذكرات توجيهية ودلائل ودوريات، تحتوي على نتائج تقييم القطاع المالي والالتزامات الناشئة عنه، ويتعلق الأمر ببنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ومكتب الصرف.

4.2. إعداد خطط العمل القطاعية

لقد أتاح إعداد تقرير التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تحديد التهديدات التي تواجه بلادنا وقياس قدرتها على مواجهة هذه التهديدات.

ومكنت مستويات المخاطر التي تم تحديدها بعد هذا التقييم من اعتماد خطط عمل على المستويين الوطني والقطاعي بهدف معالجة التهديدات الحالية والمحتملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسد الثغرات ونقاط الضعف المحددة وتحسين القدرات الوطنية لتدبير مخاطر غسل الأموال والتحكم فيها، مع تخصيص الموارد اللازمة على النحو الأمثل.
وتتعلق المحاور الرئيسة لخطط العمل على وجه الخصوص بما يلي:

- مراجعة المنظومة التشريعية والتنظيمية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في جانبيها الزجري والوقائي، من أجل الامتثال للمعايير الدولية في هذا المجال؛
- مراجعة دوريات سلطات الإشراف والمراقبة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمساطر المعتمدة؛
- تعزيز القدرات والموارد البشرية والمادية للسلطات الوطنية المعنية؛
- اعتماد النهج القائم على المخاطر؛
- تطبيق العقوبات والإجراءات التصحيحية؛
- تعزيز التنسيق على المستوى الوطني، لاسيما في مجال مكافحة الجرائم الأصلية التي حددها التقييم الوطني للمخاطر، وتعزيز فعالية التحقيقات القضائية، ومصادرة عائدات الجريمة وتبادل المعلومات؛
- تطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد قامت الوحدة، خلال سنة 2019، بتجميع مختلف الخطط القطاعية لإعداد خطة عمل وطنية.

ويتعين على كل الأطراف المعنية تنفيذ الإجراءات الواردة في خطة العمل كل في مجال اختصاصه، وتتولى اللجنة التي عهد إليها في البداية بإعداد التقييم الوطني للمخاطر، بتحيين هذا التقييم في المراحل الموالية، حيث تم تمديد مهمتها وكذا مهمة فرق العمل التي اشتغلت

على المشروع. وتستمر الوحدة في الاضطلاع بمهمة تنسيق أعمال هذه اللجنة.

5.2. اعتماد النهج القائم على المخاطر

بعد أن تم تحديد خريطة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني، وتحديد مستويات المخاطر، وتعميم نتائج تقرير التقييم الوطني للمخاطر، أصبح من الواجب على السلطات المعنية والأشخاص الخاضعين، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتكييف سياساتهم وإجراءاتهم لتطبيق النهج القائم على المخاطر أخذا بعين الاعتبار نتائج تقييم المخاطر الوطنية والقطاعية، بهدف ضمان الاستخدام الناجع لمواردهم مع ضمان التطبيق الفعال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما من شأنه أن يخفف من تأثير هذه المخاطر على قطاعاتهم، ويمكن من تفادي استعمال هذه القطاعات لأغراض غير مشروعة.

وفقا لنتائج التقييم الوطني للمخاطر، تطبق وحدة معالجة المعلومات المالية النهج القائم على المخاطر في المجال التشغيلي، في سياق معالجة التصريحات بالاشتباه، والتحليل الاستراتيجي وتطوير التطبيقات ذات الصلة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3. تعزيز التنسيق الوطني

وضعت وحدة معالجة المعلومات المالية من بين أولوياتها الاستراتيجية، تعزيز التنسيق الوطني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي يشكل أحد المتطلبات الرئيسة للمعايير الدولية وشرطا أساسيا لتعزيز فعالية المنظومة الوطنية.

وتسعى الوحدة من خلال هذا الخيار الاستراتيجي إلى خلق تعاون مشترك بين مختلف الجهات الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والقيام بدورها لتوحيد الجهود والتنسيق على المستوى الوطني بشكل كامل.

كما تسعى إلى انخراط هذه الجهات، كل في مجالها، لتعزيز المنظومة الوطنية، من أجل إنجاح الاستحقاقات الهامة التي تنتظر بلادنا، وضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بكل تنسيق وانسجام.

علاوة على الاجتماعات التنسيقية رفيعة المستوى المخصصة لقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي ترأسها رئيس الحكومة، والتي تعكس الإرادة السياسية الواضحة للسلطات المغربية، والاجتماعات التنسيقية متعددة الأطراف التي تهم مشاريع وطنية (التقييم المتبادل، والتقييم الوطني للمخاطر ومشروع القانون رقم 18-12)، اتخذت وحدة معالجة المعلومات المالية التدابير اللازمة، بتنسيق مع سلطات إنفاذ القانون وسلطات الإشراف والمراقبة، بهدف تعزيز التعاون التشغيلي وتسهيل تبادل المعلومات.

ويشمل هذا التعاون كذلك القطاع الخاص، حيث يتم التنسيق بدعم من الجمعيات والهيئات المهنية لبعض القطاعات وبتعاون مع سلطات الإشراف والمراقبة.
وهكذا تميزت سنة 2019 بتطور ملحوظ في تبادل المعلومات بين الوحدة وسلطات إنفاذ القانون، وارتفاع وثيرة التنسيق بين الوحدة وسلطات الإشراف والمراقبة والقطاع الخاص.

3-1. تعزيز التنسيق مع سلطات إنفاذ القانون

على المستوى التشغيلي، شهدت سنة 2019 دينامية جديدة في التنسيق بين الوحدة ومختلف سلطات إنفاذ القانون بفضل التدابير المتعددة التي تم اتخاذها من أجل زيادة وتسهيل تبادل المعلومات وتنسيق العمل خلال جميع مراحل معالجة الملفات.

من ناحية أخرى، ودأبا على الاجتماعات السنوية مع سلطات إنفاذ القانون، نظمت الوحدة يوم 24 دجنبر 2019 بالرباط، ندوة حول «التحقيق والمتابعة على إثر مخرجات عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

وقد شارك في هذا اللقاء، الذي يأتي بعد النجاح الكبير الذي حققته الندوة الأولى التي نظمتها الوحدة في دجنبر 2018، ممثلون عن سلطات إنفاذ القانون والإدارات والمؤسسات المعنية، ولا سيما الوزارة المكلفة بالداخلية، والوزارة المكلفة بالعدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة، والمديرية العامة للأمن الوطني، وقيادة الدرك الملكي، وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة وبنك المغرب.

وقد كانت مناسبة لعرض مخرجات التقييم الوطني للمخاطر، واستعراض الجهود التي قامت بها مختلف الجهات المعنية على ضوء الملاحظات التي أثارها تقرير التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأخذا بعين الاعتبار نتائج التقييم الوطني للمخاطر.

كما تميزت الندوة بالعروض التي قدمها قضاة وخبراء متخصصون، تطرقوا للموضوع من مختلف الجوانب، تلتها نقاشات مستفيضة عكست الأهمية التي توليها مختلف الجهات المعنية لهذا الورش.

وقد تمخضت عن أشغال هذه الندوة توصيات تروم بالخصوص مواصلة التشاور والتنسيق والرفع من عمليات التكوين والتحسيس وتحسين فعالية المنظومة وتطبيق أفضل الممارسات واستثمار أمثل لمختلف سبل التعاون القضائي على المستوى الدولي .

الإطار رقم 3: توصيات الندوة التي نظمتها وحدة معالجة المعلومات المالية حول الموضوع

«التحقيق والمتابعة على إثر مخرجات عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

24 دجنبر 2019

1. تفعيل المقاربة القائمة على المخاطر في مجال البحث والتحقيق، من خلال توجيه الجهود و الموارد بشكل أكبر للمجالات التي تم تصنيفها ذات مخاطر عالية، وذلك انسجاما مع مخرجات التقييم الوطني للمخاطر؛
2. الرفع من وثيرة المعالجة القضائية للقضايا المتعلقة بجرائم غسل الأموال و تمويل الإرهاب بما يحقق النجاعة المطلوبة، وذلك في احترام تام لقرينة البراءة ومبادئ المحاكمة العادلة؛
3. مركزة الإحصائيات المتعلقة بمختلف الجرائم الأصلية و جرائم غسل الأموال و تمويل الإرهاب بما فيها حجم الأموال و الممتلكات التي تمت مصادرتها؛

4. التأكيد على أهمية البحث المالي الموازي كآلية ممهدة لحجز عائدات الجريمة سواء بالنسبة لجرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية أو جرائم تمويل الإرهاب؛
5. التسريع بإخراج الوكالة الوطنية لتدبير الممتلكات المحجوزة والمصادرة إلى حيز الوجود؛
6. وضع إطار تشريعي لتأطير الأصول الافتراضية و علاقتها بمجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
7. الرفع من إجراءات التعاون القضائي الدولي من خلال الإنابات القضائية والشكايات الرسمية وطلبات تسليم المجرمين، مع الحرص على معالجة طلبات التعاون الدولي القضائي الواردة بالسرعة والفعالية اللازمتين؛
8. تعيين مخاطب رسمي في كل الإدارات المعنية بالتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
9. وضع الدلائل والإرشادات اللازمة حول تقنيات التحقيق وطرق وأساليب جرائم غسل الأموال و كيفية تطبيق النهج القائم على المخاطر؛
10. مواصلة التنسيق و التعاون بين جميع المتدخلين في المنظومة الوطنية مع تكثيف عقد اللقاءات والندوات وورش العمل والبرامج التدريبية؛
11. إحداث اللجنة الوطنية لتتبع و تحديث التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب.

من جهة أخرى، عقدت الوحدة سلسلة من جلسات العمل مع الوزارة المكلفة بالعدل، ورئاسة النيابة العامة، وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، بهدف بحث أوجه القصور التي حددها الخبراء المقيمون في تقرير التقييم المتبادل والتدابير المتخذة لمعالجتها.

2-3. تعزيز التنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة والقطاع الخاص

خلال سنة 2019، واصلت الوحدة تعزيز عمليات التنسيق والتعاون مع سلطات الإشراف والمراقبة، سواء على المستوى التشغيلي أو على مستوى العمل المشترك.

وقد تعزز هذا التنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة في سياق وطني يتميز بإجراء الجولة الثانية من التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما يتطلبه ذلك من تعاون خلال جميع مراحل هذه العملية.

وقد اتخذ هذا التنسيق عدة أشكال (ثنائي، متعدد الأطراف، موضوعاتي).

وهكذا، وقعت الوحدة، خلال سنة 2019، اتفاقيتي شراكة مع كل من الهيئة المغربية لسوق الرساميل من جهة، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي من جهة أخرى.

وقد تم توقيع هاتين الاتفاقيتين بتاريخ 12 يونيو 2019، على هامش الندوة الوطنية حول «انعكاسات التقييم الوطني للمخاطر على المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2009-2019»، التي نظمتها الوحدة إحياء لمرور عشر سنوات على إحداثها.

وتأتي اتفاقيات الشراكة هاته لتنضاف لعدد من مذكرات التفاهم سبق للوحدة أن وقعتها مع شركاء وطنيين ودوليين، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الوطني والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن شأن هذه الشراكات زيادة تدفق تبادل المعلومات وتعزيز التنسيق والتعاون بين الوحدة ومختلف شركائها، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على مستوى فعالية المنظومة الوطنية وتحسين تصنيفها من قبل الهيئات الدولية المختصة.

ويندرج التوقيع على هذه الاتفاقيات في إطار تكريس مهمة الوحدة كمنسق وطني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، تم عقد العديد من الاجتماعات التنسيقية بين الوحدة وسلطات الإشراف والمراقبة همت مواضيع مختلفة.

وفي هذا الإطار، كانت هناك عدة فعاليات للتنسيق والتبادل مع الوزارة المكلفة بالعدل بصفتها سلطة الإشراف والمراقبة على المهن القانونية (الموثقون والمحامون و العدول). وهكذا تم عقد اجتماع في 17 أكتوبر 2019 بين ممثلي هذه الوزارة والوحدة. وكانت من بين الأمور التي تمت مناقشتها التدابير التي يتعين اتخاذها لمعالجة أوجه القصور المتعلقة بالإشراف على المهن القانونية و عمليات التحسيس التي يمكن القيام بها لضمان انخراط مهنيي لهذه القطاعات بشكل أكبر.

كما عقد اجتماع بتاريخ 4 نوفمبر 2019؛ بين رئيس الوحدة ووزير العدل لمناقشة الأسئلة المتعلقة بنتائج التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، والتدابير الواجب اتخاذها من طرف الوزارة المكلفة بالعدل في هذا الإطار(مشروع القانون، الإشراف والمراقبة على المهن القانونية ...).

علاوة على هذه الاجتماعات، تم عقد عدة لقاءات أخرى بين الوحدة وسلطات الإشراف والمراقبة في إطار مشروع التقييم الوطني للمخاطر أو التقييم المتبادل، أو بمناسبة الاجتماعات متعددة الأطراف التي نظمتها الوحدة بحضور ممثلين عن جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية.

وفيما يتعلق بالقطاع المالي، واصلت الوحدة وبنك المغرب عقد اجتماعات شهرية مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، بهدف مناقشة مختلف المسائل التشغيلية التي تربط هؤلاء الأشخاص الخاضعين بالوحدة. وكانت هذه الاجتماعات أيضا فرصة لتقديم التطبيقات والأساليب الجديدة ذات الصلة بنشاطهم.

وفي سياق آخر، تم تنظيم اجتماع تنسيقي في 26 دجنبر 2019 مع بنك المغرب في إطار التحضير لورشة عمل إقليمية حول «رقمنة الخدمات المالية والتحديات الجديدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، المزمع عقدها في 28 و 29 يناير 2020.

كما شهدت هذه السنة أنشطة للتعاون بين الوحدة وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي. وفي هذا الصدد، شاركت الوحدة في تأطير ورشة عمل نظمتها الهيئة يومي 15 و16 أكتوبر 2019 لفائدة مهنيي التأمين وإعادة التأمين، خصصت لمشاركة نتائج التقييم الوطني للمخاطر وللجوانب التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، واكبت الوحدة هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي في تعديل دوريتها المتعلقة بواجب اليقظة.

كما تم تنفيذ أنشطة مماثلة بين الوحدة والهيئة المغربية لسوق الرساميل، حيث واكبت وحدة معالجة المعلومات المالية هده الهيئة في تحديث نصوصها التطبيقية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي أصدرته الهيئة لمساعدة مهنيي الأسواق المالية في تنفيذ التزاماتهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد تم تنفيذ أنشطة مماثلة في إطار التنسيق بين الوحدة و مكتب الصرف، سواء بمناسبة إعداد مشروع القانون، أو بمناسبة التقييم الوطني للمخاطر أو في إطار أشغال التقييم المتبادل. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تبادل وتنسيق بين المؤسستين في إطار مواكبة الوحدة لمكتب الصرف في تحيين دوريته المتعلقة بواجبات العناية.

من ناحية أخرى، باشرت الوحدة اتصالات مع اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بهدف مناقشة البنود العامة لمشروع اتفاقية تعاون بين الطرفين، وكان ذلك موضوع الاجتماع الذي عقد في 30 أكتوبر 2019 بين رئيسي هاتين الهيئتين الوطنيتين.

4. المشاركة في المشاريع الوطنية

بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه، واصلت الوحدة خلال سنة 2019 مساهمتها الفعالة في جميع المشاريع ذات البعد الوطني بتنسيق مع الشركاء الوطنيين المعنيين.

وتجدر الإشارة إلى أن وثيرة الفعاليات والأنشطة مع الشركاء الوطنيين عرفت تزايدا خلال عام 2019، مما يعكس الإرادة الواضحة للوحدة للمساهمة الفعالة في إنجاح المشاريع التي انخرط فيها المغرب والتي تتطلب تعبئة وتنسيقا بين مختلف الأطراف المعنية.

4-1. مكافحة الفساد

خلال سنة 2019، واصلت الوحدة المساهمة في المشاريع الوطنية ذات الصلة بمكافحة الفساد، و المشاركة في الاجتماعات التي عقدتها في هذا الإطار الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة، والتي شارك فيها ممثلون عن مختلف الإدارات المعنية.

وهكذا، شاركت الوحدة في الاجتماع الأول الذي عقد في 18 يناير 2019 المخصص للتبادل السريع للمعلومات، وفقا للمادة 56 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

كما خصص الاجتماع الثاني المنعقد في 25 يناير 2019 للتحضير للمشاركة في المؤتمر الثامن للدول الأطراف في الاتفاقية المذكورة أعلاه، وركز بشكل خاص على مراجعة الوثائق المتعلقة بالممارسات الفضلى لتحديد هوية ضحايا الفساد والمبادئ المتعلقة بالتبادل السريع للمعلومات.

من جهة أخرى، شاركت الوحدة يوم 15 فبراير 2019 في اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد المنعقد لدراسة التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والعقبات التي تواجهها.

هذا وفي إطار مراقبة تنفيذ الدول الأطراف لاتفاقية مكافحة الفساد المذكورة أعلاه، شاركت الوحدة أيضا في الفترة من 02 إلى 06 شتنبر 2019، بمقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في اجتماع مخصص ل: «استئناف الجزء الأول من الدورة العاشرة لفريق الاستعراض لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»، وفي اجتماع ما بين الدورات لفريق العمل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالوقاية من الفساد.

كما ساهمت الوحدة في مراجعة واعتماد التقرير المتعلق باستعراض النظراء لتنفيذ المغرب للالتزامات الواردة في الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويتعلق الفصلان المذكوران على التوالي بالتدابير الوقائية واسترداد الأصول. هذا التقرير أعده خبراء من فنلندا والسنغال في إطار الجولة الثانية من الاستعراض.

وفي هذا السياق، شاركت الوحدة في الاجتماع الذي عقد في 29 نوفمبر 2019 بمقر الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة، والذي خصص لعرض مختلف الإدارات لملاحظاتها بشأن التقرير المذكور.

2-4. المساهمة الإبرائية

في إطار تنفيذ توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات، التي انعقدت يومي 3 و 4 ماي 2019، نص قانون المالية لعام 2020 على نظام التسوية الضريبية الطوعية التي تتضمن برنامجين يهدفان إلى استعادة الثقة بين دافعي الضرائب والإدارة، وخلق مناخ ملائم يساهم في إعطاء دينامية للنسيج الاقتصادي وتشجيع الفاعلين الاقتصاديين على ضخ أموالهم وموجوداتهم المكتنزة في النظام المصرفي.

يتعلق الأمر بالبرنامجين التاليين:

1. التسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضعين للضرائب (المادة 7)، التي حددت مساهمة إبرائية للأشخاص الطبيعيين الذين لديهم موطن ضريبي في المغرب فيما يتعلق بالأرباح أو المداخيل المتعلقة بممارسة نشاط مهني أو الذين هم في وضع غير قانوني تجاه إدارة الضرائب.
   تم تحديد مدة البرنامج من فاتح يناير إلى 30 يونيو 2020 ويمكن تمديد هذه الفترة لمدة شهرين قابلة للتجديد مرة واحدة (بحد أقصى 30 أكتوبر 2020).

2. التسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج (المادة 8)، و يتعلق الأمر ببرنامج مشابه للبرنامج الذي تم اعتماده وتنفيذه بالمغرب سنة 2014، حيث نص على مساهمة إبرائية تتعلق بالتسوية التلقائية فيما يتعلق بالممتلكات والموجودات المحتفظ بها في الخارج قبل 30 سبتمبر 2019 والمصرح بها بين فاتح يناير و 31 أكتوبر 2020.

يتعلق هذا البرنامج بالأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين لديهم إقامة أو مقر اجتماعي او موطن ضريبي بالمغرب والذين ارتكبوا جرائم مخالفة لقوانين الصرف أو للتشريع الضريبي.

وتم تحديد مدة البرنامج بموجب قانون المالية بين فاتح يناير و 31 أكتوبر 2020 للتصريح وأداء المساهمة الإبرائية.

ووفقًا لمبادئ مجموعة العمل المالي (انظر الإطار رقم 4) والاجراءات التي اعتمدتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قامت الوحدة بعدة خطوات تجاه مختلف الإدارات الوطنية المعنية بهدف إجراء تقييم ذاتي لهذه البرامج لضمان امتثالها لمبادئ مجموعة العمل المالي. وسيتم بعد ذلك إرسال تقرير إلى سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتضمن العناصر التالية:

- وصف للخصائص الرئيسة للبرنامج؛
- أسباب تنفيذ البرنامج؛
- تاريخ بدء التنفيذ والمدة الزمنية للبرنامج؛
- ورقة توضح احترام بلادنا للمبادئ الأربعة لمجموعة العمل المالي؛
- نسخ من النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

وتقوم سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدراسة المعلومات والوثائق التي تقدمها الدولة، وتدعو الدول الأعضاء في المجموعة و مجموعة العمل المالي و مجموعات العمل المالي «الإقليمية» الأخرى إلى تقديم جميع المعلومات التي لديها عن البرنامج الخاص بالدولة المعنية، وكذا أي عمليات أو أنشطة تثير انتباههم أثناء تنفيذ هذا البرنامج، ثم تقوم السكرتارية بإعداد تقرير عن البرنامج ودرجة امتثاله للمبادئ الأربعة أدناه. ويقدم التقرير المذكور للاعتماد من طرف الاجتماع العام الموالي.

الإطار رقم 4: المبادئ الأساسية لمجموعة العمل المالي في إطار مراقبة برامج الالتزام الضريبي الطوعي

1. التطبيق الفعال للتدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
2. عدم الإعفاء من تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويجب على الجهات المختصة التأكد من ذلك أثناء تنفيذ البرنامج؛
3. التنسيق والتعاون الوطني بين الجهات المختصة من خلال تبادل المعلومات إذا لزم الأمر. ولا يجب أن تعيق أحكام البرنامج هذا التعاون؛
4. التعاون الدولي من خلال تقديم المساعدة القضائية اللازمة وتبادل المعلومات.

3-4. الشفافية الضريبية

شاركت الوحدة خلال سنة 2019، في الاجتماعات التي نظمتها المديرية العامة للضرائب في إطار تنفيذ المعايير الدولية ذات الصلة بالشفافية الضريبية.

وهكذا شاركت الوحدة يوم 7 فبراير 2019 في الاجتماع المتعلق بالدورة الثانية لاستعراض النظراء للمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية، والذي خصص كذلك لعرض الاستبيان الذي يستخدم كأداة للاستعراض، والمنهجية المعتمدة لتعبئته.

كما شاركت الوحدة في الاجتماع المنعقد في 2 يوليوز 2019، بشأن تعريف المستفيد الفعلي، حيث قدم خبراء المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية عرضا في هذا الموضوع.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت الوحدة يوم 4 يوليوز 2019 في محاكاة الزيارة الميدانية التي قام بها خبراء المنتدى المذكور، حيث يتمثل التمرين بشكل أساسي في استعراض الاستبيان الذي يستعمل في عملية استعراض المنظومة الوطنية في هذا المجال، وفي الإجابة عن كافة الأسئلة الواردة فيه من قبل مختلف الإدارات.

بالإضافة إلى ذلك، تم عقد اجتماع يوم 18 أكتوبر 2019 بين ممثلي الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية والمديرية العامة للضرائب وبنك المغرب و الوحدة لمناقشة مدى ملاءمة تعريف «المستفيد الفعلي» المعتمد في مشروع القانون.

4-4. الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

في إطار الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، نظمت الوحدة اجتماعا يوم 8 أكتوبر 2019 مع ممثلي بنك المغرب لمناقشة العلاقة بين التدابير المتعلقة بالشمول المالي وتطبيق تدابير العناية في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتأتي هذه الاستراتيجية، التي أطلقت في يناير 2019، كثمرة لمبادرة مشتركة بين الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية وبنك المغرب، وتهدف إلى تقليص التفاوت من حيث ولوج المواطنين للخدمات المالية بين مختلف مناطق المملكة. كما ترمي إلى إدماج أكبر عدد من المواطنين و المقاولات الصغيرة جدا في النظام المالي الرسمي.

4-5. مشاركات أخرى

ترأس رئيس الوحدة، بشكل مشترك، مع رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، اللقاء الذي نظمته الهيئة في 4 نوفمبر 2019 بمناسبة تقديم الدليل الذي أعدته حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لفائدة الأشخاص الخاضعين لإشرافها ومراقبتها، بهدف توفير إرشادات للأشخاص الخاضعين فيما يتعلق بالتزاماتهم في هذا المجال. كما عرف هذا الاجتماع مداخلة من قبل أحد الخبراء الفرنسيين.

وشاركت الوحدة أيضا بتاريخ 7 نوفمبر 2019 في الاجتماع الذي نظمته رئاسة النيابة العامة حول المخاطر التي تشكلها العملات الافتراضية (ولا سيما البيتكوين Bitcoin). وقد أجمع ممثلو مختلف الإدارات المعنية في هذا الاجتماع على المخاطر التي تمثلها هذه العملات الافتراضية وعلى ضرورة وضع إطار قانوني، وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بهذه الأنواع من وسائل الدفع المستجدة، بالنظر للمخاطر الكبيرة التي تنطوي على استخدامها، بسبب صعوبة تتبع مسار العمليات والاستعمال الاحتيالي الذي قد توظف فيه.

التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

III

السياق

عرفت سنة 2019 الانتهاء من عملية التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي بدأت سنة 2017، بعد أن قطعت عدة مراحل، لتبدأ بذلك عملية المتابعة.

وهكذا تم إجراء التقييم المستندي في المرحلة الأولى من خلال تبادل الوثائق والمعلومات بين السلطات المغربية وفريق التقييم عن طريق سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أما المرحلة الموالية، فقد تمثلت في الزيارة الميدانية التي جرت في مارس 2018، والتي تسمح لفريق التقييم بالتحقق من التنفيذ الفعلي لمتطلبات المعايير الدولية في هذا المجال، بعد ذلك وبطلب من السلطات المغربية، تم عقد اجتماع مباشر «وجها لوجه» بين السلطات المغربية والخبراء المقيمين في المنامة بالبحرين في شتنبر 2018.

وقد تم تقديم تقرير التقييم المتبادل الخاص بالمملكة المغربية ومناقشته خلال الاجتماع العام الثامن والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عقد في بيروت في نوفمبر 2018.، حيث قرر الاجتماع المذكور إرجاء اعتماد التقرير إلى الاجتماع العام الموالي بسبب التناقضات الواضحة على مستوى تحليل المقيمين والاستنتاجات ودرجات الالتزام والفعالية الممنوحة، وذلك على إثر العناصر التي قدمتها السلطات المغربية والدول الأعضاء والمراقبون، والتي اعتبرت جدية وتدحض بعض الاستنتاجات الواردة في التقرير.

وبناء عليه، دعا الاجتماع العام فريق التقييم إلى مراجعة مشروع التقرير على ضوء المناقشات التي دارت، وإدخال التعديلات المناسبة بهدف عرضه على الاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمناقشته واعتماده في أبريل 2019.

وبالفعل، تمت مراجعة التقرير وتم اعتماده في الاجتماع العام التاسع والعشرين للمجموعة المنعقد في عمان بالأردن في الفترة من 20 إلى 25 أبريل 2019.

ومنذ ذلك الوقت، واستنادا إلى نتائج تقرير التقييم المتبادل، دخل المغرب في عملية المتابعة المعززة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأصبح مطالبا بتقديم تقارير متابعة كل سنة.

وهكذا تميزت سنة 2019، بتقديم تقرير المتابعة الأول للمملكة تضمن طلب إعادة تقييم 13 توصية. وسيتم تقديم هذا التقرير للمناقشة في الاجتماع العام الحادي والثلاثين للمجموعة المزمع عقده في المنامة بالبحرين في أبريل 2020.

من جهة أخرى، اعتبرت مجموعة العمل المالي في اجتماعها الأخير الذي عقد في يونيو 2019 بأورلاندو بالولايات المتحدة الأمريكية، أن معايير الدخول في عملية مراقبة فريق مراجعة التعاون الدولي التابع لمجموعة العمل المالي تنطبق على المغرب، علما أن فترة الملاحظة التي تخضع لها بلادنا ستنتهي في يونيو 2020.

الإطار رقم 5: تذكير بإجراء المراقبة المعززة من طرف فريق مراجعة التعاون الدولي

- بعد اعتماد تقرير التقييم المتبادل من قبل مجموعة العمل المالي الإقليمية، تتلقى الدولة المعنية رسالة من رئيس مجموعة العمل المالي، الغرض منها التذكير بالخطوات المقبلة لعملية المتابعة ودعوة الدولة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه القصور المتعلقة بالنتائج المباشرة المرتبطة بالفعالية وبالتوصيات الأساسية؛
- تدخل الدولة المعنية في مرحلة الملاحظة التي تمتد لمدة سنة. خلال هذه الفترة، تكون الدولة المعنية مطالبة بتقديم تقريرها الأول في إطار المتابعة المعززة لمجموعة العمل المالي الإقليمية؛
- عند نهاية مرحلة الملاحظة، يقوم الفريق المشترك التابع لفريق مراجعة التعاون الدولي بتقييم جهود الدولة لمعالجة أوجه القصور ودعوتها لاستعراض كافة التدابير المتخذة استجابة للتوصيات الواردة في تقرير التقييم المتبادل؛
- تقوم الدولة بتقديم تقرير إلى الفريق المشترك لاستعراض الجهود المبذولة؛
- قبل شهر واحد من اجتماع فريق مراجعة التعاون الدولي، عقد اجتماع مباشر «وجها لوجه» مع الفريق المشترك لمناقشة التقرير الذي يتضمن مختلف التدابير المتخذة. على ضوء المناقشات التي دارت خلال هذا الاجتماع، يعمل الفريق المشترك على إعداد خطة العمل التي ستنفذها الدولة ويقدمها لسلطات هذه الأخيرة في نهاية الاجتماع؛
- يقدم الفريق المشترك استنتاجاته في اجتماع فريق مراجعة التعاون الدولي الذي ينعقد على هامش الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي. بعد ذلك تتم مناقشة الملف خلال الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي. في حالة ما إذا قررت المجموعة دخول الدولة في عملية المتابعة المعززة، يعتمد الاجتماع العام خطة العمل المقترحة التي يتعين على الدولة تنفيذها بالكامل في غضون سنة واحدة. خلال هذه الفترة، ستكون الدولة مطالبة بتقديم ثلاثة تقارير في السنة إلى فريق مراجعة التعاون الدولي لإبراز الجهود المبذولة لتنفيذ خطة العمل المتفق عليها؛
- في نهاية نفس الاجتماع العام، تنشر مجموعة العمل المالي بيانا يؤكد أن الدولة تعتبر من الدول قيد الملاحظة التي التزمت بمعالجة أوجه القصور في منظومتها الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في حالة عدم تنفيذ خطة العمل بشكل كامل، تقرر مجموعة العمل المالي تصنيف الدولة في القوائم الرمادية وتمنحها مهلة زمنية لمعالجة أوجه القصور المتبقية، تحت طائلة تصنيفها في القائمة السوداء.

1. التحضير للاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

قامت وحدة معالجة المعلومات المالية بالعديد من التدابير الرامية إلى التنسيق مع مختلف المتدخلين الوطنيين من أجل الإعداد لمناقشة تقرير التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خلال الاجتماع العام المنعقد في أبريل 2019.

وفي هذا الصدد، ترأس السيد رئيس الحكومة اجتماعات اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها عقب مناقشة تقرير المغرب، والتي تتكون من وزراء وممثلي الإدارات والمؤسسات المعنية، والتي كلفت بتتبع عملية تقييم المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين فعاليتها وضمان مطابقتها للمعايير الدولية.

وهكذا، وفي إطار التحضير لمناقشة تقرير المغرب خلال الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عقد في أبريل 2019 في عمان بالأردن، ترأس السيد رئيس الحكومة اجتماعا تنسيقيا للجنة المذكورة بتاريخ فاتح فبراير 2019، بهدف إطلاع أعضاء اللجنة على مراحل عملية التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعرض الإكراهات والتحديات التي تنطوي عليها هذه العملية.

وخلال هذا الاجتماع، قدم رئيس وحدة معالجة المعلومات المالية النتائج الأولية لعملية التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتناول المحاور الخمسة التالية:

1. تذكير بعملية التقييم المتبادل في جولتها الأولى؛
2. عملية التقييم المتبادل في جولتها الثانية: مراحلها ونتائجها وما أسفرت عنه؛
3. بعض تداعيات التصنيف المحتمل في القوائم السلبية لمجموعة العمل المالي؛
4. خطة العمل المقترحة من طرف الوحدة؛
5. مقترحات لتنفيذ خطة العمل المذكورة.

من ناحية أخرى، عقدت عدة اجتماعات للجان وفرق العمل المختصة، وذلك بالتعاون بين الوحدة ومختلف الشركاء الوطنيين.

وقد أسفرت هذه الأشغال عن:

- تشكيل فريقي عمل متخصصين: فريق عمل خاص بسلطات الإشراف على القطاع المالي وفريق عمل خاص بسلطات إنفاذ القانون؛
- اعتماد خطة عمل تحدد الإجراءات التي يتعين على كل قطاع تنفيذها.

وتولت وحدة معالجة المعلومات المالية مهمة تنسيق عمل هذين الفريقين، وساهمت في أشغالها وعملت على تجميع تقاريرها.

من جانبها، عقدت الوحدة بتاريخ 27 مارس 2019، بمقرها، اجتماعا مع ممثلين عن رئاسة النيابة العامة لبحث المسائل الأساسية التي تخص سلطات إنفاذ القانون.

من جانب آخر، شاركت وحدة معالجة المعلومات المالية في الاجتماع التنسيقي الذي تم تنظيمه، قبل انعقاد الاجتماع العام، بمقر رئاسة النيابة العامة، في 11 أبريل 2019، وذلك استعدادا لمناقشة تقرير التقييم الخاص بالمغرب. وقد خصص هذا الاجتماع لتدارس المسائل التي تهم سلطات إنفاذ القانون.

2. مناقشة تقرير المغرب

تمت مناقشة تقرير التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الاجتماع العام الثامن والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد ببيروت في نوفمبر 2018، غير أن النتائج الأولية لهذا التقييم لم تكن تعكس جهود المغرب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهكذا من بين النتائج المباشرة الإحدى عشر التي تنص عليها منهجية مجموعة العمل المالي لتقييم فعالية المنظومة، تم تقييم 8 منها بمستوى ضعيف من الفعالية في حين تم تقييم 3 منها بمستوى متوسط من الفعالية. من جهة أخرى، من بين 40 توصية لمجموعة العمل المالي، تم تقييم 28 توصية بمستوى «غير ملتزم» أو «ملتزم جزئيًا»، بالمقابل تم تقييم 12 توصية بمستوى «ملتزم» أو «ملتزم إلى حد كبير».

وقد أبرزت المعطيات والعناصر التي قدمها الوفد المغربي خلال مناقشة التقرير بعض التناقضات وعدم الاتساق في هذا التقرير والنتائج التي أسفر عنها والتي لا تعكس بأي حال من الأحوال جهود المغرب، كما أنها لا تستجيب لمعايير منهجية التقييم المعتمدة من قبل مجموعة العمل المالي، مما دفع بالاجتماع العام إلى مطالبة فريق التقييم بإعادة النظر في التقرير على ضوء المناقشات، مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات التي قدمها الوفد المغربي وملاحظات الأعضاء والمراقبين.

وهكذا خضع تقرير التقييم المتبادل للمغرب لمناقشة ثانية خلال الاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد بعمان في الفترة من 20 إلى 25 أبريل 2019.

وقد مثل المغرب في هذا الاجتماع وفد رفيع المستوى ضم بالإضافة إلى مسؤولي الوحدة، ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية المعنية (الداخلية، العدل، الدفاع الوطني، الاقتصاد والمالية، الشؤون الخارجية)، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة، والمديرية العامة للأمن الوطني، وقيادة الدرك الملكي وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، بالإضافة إلى ممثلين عن سلطات الإشراف والمراقبة في القطاع المالي (بنك المغرب، الهيئة المغربية لسوق الرساميل، هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ومكتب الصرف).

وتتعلق المسائل الرئيسة الخاصة بتقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية التي تم إدراجها للمناقشة خلال الاجتماع العام، على أساس مناقشات الاجتماع مع فريق المقيمين بسبع نتائج مباشرة وتوصيتين.

وقد عرف ملف المملكة المغربية مناقشة تقنية معمقة حول المسائل الأساسية التي تم تحديدها وفقا للإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة. وخلال هذه الاجتماعات قدم الوفد المغربي كافة المعطيات والوثائق والبيانات الإحصائية والمعلومات اللازمة لإثبات فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودحض بعض الاستنتاجات السلبية لفريق التقييم، وكذا مبررات بعض المراقبين التي تهدف إلى الإبقاء على المستوى المنخفض لبعض النتائج المباشرة.

واستنادا إلى البيانات والإحصاءات والحجج المقدمة إلى الاجتماع العام، تمكن الوفد المغربي من الحفاظ على مستوى الالتزام لمجموعة من النتائج المباشرة، بل أكثر من ذلك، نجح في إقناع الاجتماع العام برفع مستوى الالتزام للنتيجة المباشرة التاسعة، وهو أمر ذو أهمية كبيرة، بالنظر لعلاقتها بالتحقيق والتقاضي في قضايا تمويل الإرهاب وتطبيق العقوبات في هذا المجال. وفي هذا الصدد، استعرض الوفد المغربي الجهود التي تبذلها المملكة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب والرفع من فعاليتها.

3. اعتماد تقرير التقييم المتبادل والقرارات المتخذة

عقب مناقشة تقرير المغرب، اعتمد الاجتماع العام التقرير و قرر بناء على طلب رسمي من الوفد المغربي، أن يقوم فريق التقييم بإعادة صياغة بعض الاستنتاجات على ضوء المناقشات والتوضيحات التي قدمها الجانب المغربي، لضمان الانسجام والاتساق العام للتقرير. وهكذا جرت عدة مراسلات بين السلطات المغربية وفريق التقييم عن طريق سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من أجل إدخال التعديلات اللازمة.

وقد مكنت مناقشة التقرير في أبريل 2019 بالأردن من:

- تحسين التنقيط المحصل عليه، حيث تم تعديل درجة ثلاث نتائج مباشرة[1] من مستوى «ضعيف» في النسخة السابقة من التقرير إلى مستوى «متوسط» في النسخة النهائية، فيما تم الرفع من تنقيط نتيجة مباشرة واحدة من مستوى «متوسط من الفعالية» إلى مستوى «أساسي من الفعالية»؛
- اعتراف جديد بجهود المملكة في مكافحة الإرهاب وتمويله، حيث تم منح درجة مستوى «أساسي من الفعالية» بخصوص النتيجة المباشرة 9 التي تتعلق بقضايا تمويل الإرهاب وفعالية التدابير المتخذة في هذا المجال.

4. خطة عمل لتحسين الالتزام الفني والفعالية

على ضوء النتائج المحصل عليها وطبقا للإجراءات المعتمدة من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن المغرب مطالب بتقديم تقرير المتابعة المعززة الأول خلال الاجتماع العام المقرر عقده في أبريل 2020، علما أنه يجب إرسال التقرير المذكور لسكرتارية المجموعة ستة أشهر قبل التاريخ المذكور. ويجب أن يعكس هذا التقرير الجهود التي بذلتها المملكة لمعالجة أوجه القصور التي أثارها تقرير التقييم المتبادل وتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

1 النتائج المباشرة هي معايير دولية اعتمدتها مجموعة العمل المالي تضم قواعد لتقييم الفعالية لمنظومات الدول في مجال مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.

- غداة اعتماد تقرير التقييم المتبادل، تم القيام بالعديد من الإجراءات والاجتماعات[2] لتدارس نتائج التقييم وتحديد خطة العمل والتدابير الواجب تنفيذها لمعالجة أوجه القصور التي أثيرت للخروج من المتابعة المعززة.

الإطار رقم 6: تذكير بعملية المتابعة المعززة والجدول الزمني لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- أبريل 2019: اعتماد تقرير التقييم المتبادل خلال الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد في الأردن؛
- دخول المغرب في مسلسل المتابعة المعززة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على ضوء نتائج التقييم (أكثر من 8 توصيات غير ملتزمة أو ملتزمة جزئياً) وتقديم تقرير متابعة سنوي إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- أكتوبر 2019 (6 أشهر قبل الاجتماع العام): تقديم أول تقرير في إطار المتابعة المعززة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع طلب إعادة تقييم 13 توصية؛
- أبريل 2020: مناقشة تقرير المتابعة المعززة الأول للمغرب على مستوى فريق التقييم المتبادل، ثم على مستوى الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وهكذا، وتحضيرا لتقرير المتابعة الأول، وضعت المملكة المغربية خطة عمل تتضمن مجموعة من المحاور الأساسية على النحو التالي:

1. إعداد وتنفيذ تدابير استعجالية على مدى سنة، مدعومة ببرامج عمل قطاعية تشمل جميع الإجراءات التي يتعين اتخاذها على مستوى كل قطاع؛
2. اعتماد مشروع القانون الذي يتضمن التعديلات التشريعية المطلوبة المتعلقة ببعض أحكام مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43-05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال؛
3. اعتماد آلية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتمويل الإرهاب (ولا سيما القرارين رقم 1267 و 1373) وفقاً لمتطلبات هذه القرارات وتوصيات مجموعة العمل المالي؛
4. تحديث النصوص التنظيمية الصادرة عن سلطات الإشراف والمراقبة و باقي المتدخلين الآخرين، كل في مجال اختصاصه، على ضوء التعديلات التي سيتم اعتمادها على مستوى القانون؛
5. تعزيز استقلالية ووسائل عمل وحدة معالجة المعلومات المالية كهيئة مسؤولة عن التنسيق وتمثيل مختلف الفاعلين الوطنيين؛
6. المصادقة على تقرير التقييم الوطني للمخاطر واعتماد آلية تمكن من تحديثه واعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس نتائج هذا التقييم؛
7. تعزيز وسائل مكافحة النظم المالية الموازية وتخفيف المخاطر المرتبطة بالاقتصاد غير المهيكل.

2 انظر التفاصيل في العنوان 5 "التدابير المتخذة بعد اعتماد تقرير التقييم المتبادل".

وتتطلب هذه التدابير استمرار التعبئة وتنسيق جهود جميع الفاعلين الوطنيين المعنيين، من أجل الرفع من كفاءة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضمان ملاءمتها مع المعايير الدولية.

5. التدابير المتخذة بعد اعتماد تقرير التقييم المتبادل

بعد اعتماد تقرير التقييم المتبادل في أبريل 2019، تعززت التعبئة الوطنية لاتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها. وهكذا عقدت اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها مباشرة عقب مناقشة تقرير المغرب في نونبر 2018، اجتماعات برئاسة السيد رئيس الحكومة بهدف اتخاذ القرارات المناسبة في هذا الصدد.

على صعيد آخر، تم تنظيم اجتماعات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف نلخصها في الإطار أدناه.

الإطار رقم 7: الاجتماعات التي تم عقدها غداة اعتماد تقرير التقييم المتبادل شهر أبريل 2019

- بتاريخ 21 ماي2019، نظمت الوحدة اجتماعا موسعا شارك فيه ممثلو الإدارات و المؤسسات المعنية. تركزت أشغال هذا الاجتماع على دراسة نتائج التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووضع خطط عمل لمعالجة أوجه القصور المثارة؛
- بتاريخ 29 ماي 2019، ترأس السيد رئيس الحكومة اجتماعا للجنة رفيعة المستوى والذي حضر أشغاله وزراء ورؤساء المؤسسات الوطنية المعنية، وذلك لدراسة نتائج التقييم بعد اعتماد التقرير وتحديد خطة العمل والإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة أوجه القصور المثارة في أقرب الآجال؛
- عقدت الوحدة اجتماعات تنسيقية مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ورئاسة النيابة العامة والوزارة المكلفة بالعدل على التوالي في 03 و04 و17 أكتوبر 2019، لبحث التدابير التي يتعين اتخاذها، ولا سيما على المستوى التشغيلي، من أجل تحسين فعالية المنظومة؛
- بتاريخ 8 أكتوبر 2019، تم عقد اجتماع بين الوحدة وبنك المغرب لدراسة المتطلبات التي يجب مراعاتها في العلاقة بين استراتيجية تطوير الشمول المالي وتطبيق تدابير العناية الواجبة في سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- بتاريخ 4 نونبر 2019، تم عقد اجتماع بين رئيس الوحدة والوزير المكلف بالعدل لمناقشة النقاط المتعلقة بنتائج التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتدابير المتعين اتخاذها من طرف الوزارة المكلفة بالعدل (مشروع القانون، الإشراف والمراقبة على المهن القانونية ...)؛
- بتاريخ 18 أكتوبر 2019، عقد الاجتماع الأول للجنة المكلفة بالتنسيق وتجميع أجوبة القطاعات المعنية لإعداد تقرير المتابعة الأول للمملكة المغربية؛
- بتاريخ 22 أكتوبر 2019، تم عقد الاجتماع الثاني لنفس اللجنة؛
- نهاية أكتوبر2019، (6 أشهر قبل موعد الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي

لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، تم تقديم التقرير الأول للمملكة المغربية مصحوبا بطلب إعادة تقييم 13 توصية و ذلك في إطار المتابعة المعززة لهذه المجموعة.

6. تقديم تقرير المتابعة الأول مع طلب إعادة تقييم 13 توصية

كما تم توضيحه أعلاه، ووفقا لإجراءات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ستتم مناقشة تقرير المتابعة الأول للمغرب في الاجتماع العام للمجموعة المزمع عقده في أبريل 2020. وقد ركز التقرير على 13 توصية ترغب السلطات المغربية في الرفع من تنقيطها، وذلك وفق منهجية تدرجية.

وقد تم الأخذ بعين الاعتبار في اختيار هذه التوصيات، الإجراءات الهامة التي اتخذتها الوحدة، وسلطات الإشراف والمراقبة في القطاع المالي وقطاع المنظمات غير الهادفة للربح، لمعالجة أوجه القصور التي أثيرت في تقرير التقييم المتبادل.

خلال إعداد هذا التقرير، اعتمدت الوحدة منهجية تشاركية تروم انخراط جميع القطاعات المعنية، حيث قامت بتنسيق أعمال السلطات المغربية من خلال إعداد مصفوفات تتعلق بالتوصيات المعنية وإرسالها إلى جميع الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل جمع عناصر الإجابة وتضمين التقرير كافة الإجراءات والتدابير المتخذة لتحسين الالتزام الفني للمنظومة الوطنية والرفع من فعاليتها.

التعاون الدولي

IV

حددت الوحدة من بين أهدافها الاستراتيجية لسنة 2019، دعم التعاون الدولي و تعزيز وضعية المغرب داخل الهيئات الإقليمية والدولية المختصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1. مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يعتبر المغرب من الأعضاء المؤسسين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن بين الأعضاء النشيطين بفضل مساهمته المنتظمة في الأنشطة المختلفة لهذه المجموعة الإقليمية.

والجدير بالذكر أنه، وفقًا للإجراءات الجاري بها العمل في المجموعة، فإن المغرب سيشغل مهام نائب رئيس المجموعة خلال سنة 2020، قبل أن يتولى رئاستها سنة 2021 لمدة سنة واحدة.

فبالإضافة إلى مشاركته المنتظمة في الاجتماعات العامة التي تعقد مرتين في السنة، وفي أشغال مختلف فرق العمل التي تعقد اجتماعاتها على التوالي في أبريل ونوفمبر على هامش الاجتماعات العامة، يستضيف المغرب عددا من الفعاليات التي تنظمها المجموعة أو تنظم بشكل مشترك بين المجموعة و شركائها.

وتشارك الوحدة، التي تترأس الوفد المغربي في الاجتماعات العامة وتتولى تنسيق أعماله، في اجتماعات فرق العمل ومختلف الهيئات التقريرية والاستشارية في المجموعة.

وبرسم سنة 2019، شارك المغرب في الاجتماع العام التاسع والعشرين المنعقد من 20 إلى 25 أبريل في عمان - الأردن، بوفد رفيع المستوى للدفاع عن ملف بلادنا بمناسبة مناقشة تقرير التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما شارك المغرب في الاجتماع العام الثلاثين المنعقد من 22 إلى 28 نونبر 2019 بالقاهرة - مصر، وفي مختلف فرق العمل المنبثقة عن هذا الاجتماع.

وتجب الإشارة إلى أنه خلال الاجتماع العام التاسع والعشرين، تم انتخاب أحد مسؤولي الوحدة رئيسا مشاركا لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الوحدة، بصفتها نائبا لرئيس المجموعة، ممثلة في اللجنة الاستشارية والتي تكمن مهمتها في مناقشة المسائل الاستراتيجية التي يتم عرضها على الاجتماع العام. وهكذا، شاركت الوحدة في اجتماعات اللجنة الاستشارية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي عقدت سنة 2019.

من ناحية أخرى، تحرص الوحدة على المشاركة بفعالية في مختلف الأنشطة التكوينية وغيرها من الفعاليات التي تنظمها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن هذا المنطلق، ساهم أحد مسؤولي الوحدة في تأطير ورشة عمل حول التحالف والشراكة بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد عقدت هذه الورشة في الفترة من 7 إلى 10 يناير 2019 بمركز التدريب التابع لصندوق النقد الدولي بالكويت، التي نظمتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وشارك فيها ممثلو مختلف الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك، شارك إطار من الوحدة، في الفترة من 7 إلى 9 دجنبر 2019، في ورشة عمل نظمتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تونس حول العملات الافتراضية.

واستمرارا للمشاركة الفعالة للمملكة في عملية تقييم أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للدول الأعضاء في المجموعة، شارك المغرب ضمن فريق الخبراء الذي أشرف على تقييم منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالأردن سنة 2019، وكذا في عملية تقييم منظومة دولة فلسطين التي ما تزال جارية.

2. مجموعة العمل المالي

شهدت سنة 2019 دورتين للاجتماع العام الثلاثين (فبراير ويونيو) ودورة واحدة للاجتماع العام الحادي والثلاثين.

أ. الدورة الثانية للاجتماع العام الثلاثين (فبراير 2019، باريس)

عُقدت الدورة الثانية للاجتماع العام الثلاثين في باريس برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. فبالإضافة إلى مناقشة تقارير التقييم المتبادل للدول، وتقارير المراقبة والالتزام الفني، تعلقت الأسئلة الرئيسة التي تم تناولها خلال هذا الاجتماع العام على وجه الخصوص بما يلي:

- تعيين نائب المدير العام لإدارة الأسواق المالية بوزارة المالية الألمانية نائباً جديداً لرئيس مجموعة العمل المالي لمدة سنتين، وذلك من فاتح يوليوز 2019 إلى 30 يونيو 2021؛
- في إطار مكافحة تمويل الإرهاب وتقييم مخاطره، نشر المندوبون بيانًا عامًا حول الإجراءات الحالية لمجموعة العمل المالي بعد تحديثها، حول طرق التمويل المستعملة من طرف داعش والقاعدة وفروعها؛
- تم الانتهاء من نص المذكرة التفسيرية الجديدة للتوصية 15، التي تهدف إلى توضيح كيفية تطبيق معايير مجموعة العمل المالي على الأنشطة أو العمليات التي تتعلق بأصول افتراضية، واعتمادها رسميًا كجزء من معايير مجموعة العمل المالي في يونيو 2019؛
- دراسة واعتماد التقرير المقدم إلى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، والذي يعرض التقدم المحرز من طرف مجموعة العمل المالي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منذ تحديث هذا التقرير من قبل قادة مجموعة العشرين في دجنبر 2018.

ب. الدورة الثالثة للاجتماع العام الثلاثين (يونيو 2019، أورلاندو)

ترأست الولايات المتحدة الأمريكية الدورة الثالثة للاجتماع العام الثلاثين في أورلاندو. بالإضافة إلى مناقشات تقارير التقييم المتبادل للدول وتقارير المراقبة والالتزام الفني، تناولت القضايا الرئيسة التالية:

- اعتماد الصيغة النهائية للمذكرة التفسيرية للتوصية 15 التي تصف تطبيق معايير مجموعة العمل المالي والتدابير الملزمة لتنظيم ورصد أنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي الخدمات.؛
- اعتماد مبادئ توجيهية محدثة توضح تطبيق النهج القائم على المخاطر في تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي في سياق الأصول الافتراضية؛
- نشر بيان عام عن أعمال أعضاء مجموعة العمل المالي من أجل تحديد وتعطيل أساليب التحويل التي يستخدمها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة وفروعها.
- اعتماد تقرير مجموعة العمل المالي الذي يسلط الضوء على عمل هذه الأخيرة بشأن تنظيم الأصول الافتراضية كما يعرض تطورات حديثة أخرى، بما في ذلك تعزيز القاعدة المؤسساتية لمجموعة العمل المالي، الحكامة وقدرة مجموعة العمل المالي، مكافحة تمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، تمويل الإرهاب، تحسين الشفافية والملكية الحقيقية، الحد من المخاطر وأعمال ذات الصلة ب «Fintech/Regtech» والتعريف الرقمي؛
- تحديث ثلاث وثائق توجيهية للنهج القائم على المخاطر والتي تهدف إلى دعم تنفيذ هذه الأخيرة، مع مراعاة التقييمات الوطنية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا الإطار التشريعي والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخاصة المتعلقة بالمحامين والمحاسبين والشركات ومقدمي الخدمات الائتمانية؛
- انضمام المملكة العربية السعودية إلى مجموعة العمل المالي.

كما تم بحث وإقرار أولويات عمل مجموعة العمل المالي خلال الاجتماع، تحت رئاسة جمهورية الصين الشعبية والتي ستبدأ في فاتح يوليوز 2019.

ت. الدورة الأولى للاجتماع العام الحادي والثلاثين (أكتوبر 2019 - باريس)

عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المالي برئاسة الصين في أكتوبر بباريس، بالإضافة إلى مناقشات تقارير التقييم المتبادل للدول وتقارير الرصد والموضوعات الأخرى، ويمكن تلخيص القضايا الرئيسة التي تم تداولها خلال هذا الاجتماع على النحو التالي:

- نظرا للمتطلبات الجديدة المتعلقة بمكافحة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الافتراضية، يطلب من المقيمين دراسة دقيقة للتدابير المتخذة من طرف الدول للامتثال للمتطلبات الجديدة، بحيث وجب على الدول التي خضعت للتقييم المتبادل عرض كل الإجراءات المتخذة في هذا المجال خلال عملية المتابعة؛
- نشر مشروع توجيهي يخص استخدام التعريف الرقمي. يقوم هذا المشروع بتحليل استخدام موثوقية واستقلالية أنظمة التعريف الرقمي. كما تتم دراسة إمكانية تلبية أنظمة التعريف الرقمي لمتطلبات مجموعة العمل المالي في مجال العنايةالواجبة، ويهدف إلى مساعدة الحكومات والمؤسسات المالية والكيانات الأخرى ذات الصلة على

تطبيق مقاربة النهج القائم على المخاطر لاستخدام أنظمة تحديد الهوية الرقمية؛

- ووفقا للإعلان العام الصادر في يونيو 2019، قررت مجموعة العمل المالي استدعاء أعضائها وحث جميع السلطات القضائية على إدخال آليات تبليغ متطورة أو إعداد تقارير دورية عن المعاملات المالية، وإدخال متطلبات مرتفعة فيما يخص المراجعة الخارجية للحسابات للمجموعات المالية وكذا فروعها المتواجدة بإيران؛
- مراجعة واعتماد برنامج التوعية للمشرفين الوطنيين الذي يهدف إلى استكشاف طرق لجعل الإشراف أكثر فعالية.

تندرج أهداف هذه المجهودات في إطار تشجيع المشرفين الوطنيين والمؤسسات الخاضعة للرقابة على التركيز على النتائج عوض المناهج، وكذا تعزيز منهجية الإشراف القائمة على المخاطر؛

- الموافقة على أفضل الممارسات الجديدة بشأن المستفيد الحقيقي بالنسبة للأشخاص المعنويين من أجل منع استخدام الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات الأخرى، لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3. مجموعة إيغمونت

شاركت الوحدة سنة 2019، في مشروع دراسة لمجموعة إيغمونت بعنوان «استنتاجات حول طرق غسل الأموال العابرة للحدود»، وقد تم إرسال عناصر هذا المشروع إلى وحدات معالجة المعلومات المالية عبر منصة «ESW» الآمنة. والهدف من هذه الدراسة استخراج نموذج لهذه الطرق وتحديد الآليات المستخدمة. كما يقوم المشروع على دمج المعلومات والتحليلات التي قامت بها وحدات معالجة المعلومات المالية أو تلك التي يتم معالجتها في سياق خطط واسعة النطاق لغسل الأموال العابرة للحدود، مثل تحليل التدفقات المالية وتحليل الشبكات وأنواعها.

لم تقم بعد مجموعة إيغمونت بنشر نتائج هذا المشروع لكونها قيد المعالجة. وفي إطار إنجاز هذا المشروع، شاركت الوحدة في منافشة المواضيع التالية:

- المعاملات ذات الصلة بالملاذات الضريبية وبالبلدان العالية المخاطر؛
- تزوير الأدوات المالية ووثائق أخرى (العمليات المنفذة / المحاولات)؛
- التحليل الجغرافي لعمليات النصب؛
- الجريمة الإلكترونية.

في إطار هذه الدراسة الاستراتيجية، استندت منهجيات العمل بشكل أساسي على تحليل التدفقات المالية (لاسيما مصادر ووجهات التحويل حسب البلدان أو المنطقة) وكذا تحليل أساليب العمل. تناولت الدراسة الأولى موضوع «المعاملات المنطوية على الملاذات الضريبية والبلدان العالية المخاطر» من 2014 إلى 2019، بينما تناولت ثلاث دراسات أخرى الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019.

بالإضافة إلى ما سبق، حصلت الوحدة على شهادة تقدير من مجموعة إيغمونت لمشاركتها في التدريب بمناسبة الدورة التجريبية الخاصة بالتحليل الاستراتيجي المتقدم، والتي جرت أحداثها في ماي 2019 بترينيداد وتوباغو.

كما شاركت الوحدة إلى جانب نظيرتها الأردنية، في دعم طلب انضمام وحدة معالجة المعلومات المالية دولة فلسطين إلى مجموعة إيغمونت، مما أسفر عن قبول عضوية هذه الأخيرة في يوليوز 2019.

4. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

شاركت الوحدة في العديد من الفعاليات التي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كما يلي:

- الندوة التي تم عقدها في الفترة من 13 إلى 19 أبريل 2019 في فيينا، النمسا، حول تعزيز دور القيادات النسائية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- ورشة العمل التي نظمتها الوزارة المكلفة بالعدل بشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يومي 16 و 17 أبريل 2019 في الرباط، حول إدارة الممتلكات المحجوزة والمصادرة؛
- الاجتماع المنعقد في فيينا، من27 إلى31 ماي 2019، للدورة العاشرة للفريق المعني بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واجتماع ما بين الدورات لفريق العمل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترجاع الموجودات وبالتنسيق الدولي؛
- الدورة التكوينية التي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في الفترة من 20 إلى 23 يوليوز في القاهرة بمصر، حول التحقيقات المالية في الجرائم المتعلقة بالاتجار في البشر وتهريب المهاجرين؛
- دورة تدريبية نظمت بين 18 و 20 ديسمبر 2019: في طنجة حول «التحقيقات المالية في قضايا الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين»، تهدف إلى تعزيز قدرات أعضاء وحدات الاستخبارات المالية والسلطات المسؤولة عن إنفاذ القانون والنيابة العامة، في مجال التحقيقات والتحليلات المالية في حالة تهريب المهاجرين والاتجار في البشر ومكافحة غسل الأموال الناتج عن هذه الجرائم؛
- اجتماع عقد في 12 دجنبر 2019 في إطار المشروع التجريبي من قبل الوحدة بمساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تحت شعار «تعزيز مقاومة المغرب للتهديدات الجديدة لتمويل الإرهاب» (المرحلة 2018-2019)، الذي يهدف إلى تعزيز النظام القانوني ضد الإرهاب وتعزيز القدرات التشغيلية لمسؤولي العدالة الجنائية بالمغرب في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

يتعلق الأمر بمبادرة تم إطلاقها سنة 2018 وتقوم الوحدة بتنسيق أعمالها، حيث تهدف إلى تعزيز القدرة التشغيلية للفاعلين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمغرب، والوقاية من حالات تمويل الإرهاب، بما في ذلك أشكاله الجديدة، والتحقيق فيها ومتابعة المتورطين فيها ومحاكمتهم. وقد تم تحقيق هذا المشروع من خلال تنفيذ سلسلة من الإجراءات وتطوير أدوات تحليلية بما في ذلك دليل لتحليل المعلومات والأبحاث القضائية في قضايا تمويل الإرهاب، وفقا للبنود المرجعية والبرمجة التي وضعت سنة 2018.

وقد تميزت سنة 2019، بعقد الاجتماع الثاني للجنة قيادة المشروع، التي ركزت أشغالها خلال هذا الاجتماع على الوقوف على الإنجازات المرحلية والتخطيط للمراحل المستقبلية. و هكذا، تم اعتماد دليل يتكون من مختلف وحدات التدريب التي تم إنجازها منذ بداية المشروع. ومن المقرر نشر هذا الدليل سنة 2020.

من جهة أخرى، تم عقد العديد من الدورات التكوينية في إطار هذا المشروع، نذكر على الخصوص التكوين عبر الإنترنت من خلال منصة مخصصة حول العقوبات المالية.

شاركت الوحدة ضمن وفد مغربي هام في المؤتمر الثامن للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المنعقد في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة، من 16 إلى 20 دجنبر 2019.

وقد شهد هذا المؤتمر، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مشاركة ممثلي الدول الأطراف في الاتفاقية المذكورة أعلاه والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة.

شارك في هذه التظاهرة ما يناهز 3000 مشاركا يمثلون 185 دولة.

وقد ضم الوفد المغربي الذي ترأسه رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومكافحتها، ممثلين عن:

- رئاسة الحكومة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الإدارة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالعدل؛
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- رئاسة النيابة العامة؛
- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
- المجلس الأعلى للحسابات؛
- الوكالة القضائية للمملكة؛
- مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الرباط؛
- جمعية ترانسبارنسي المغرب؛
- الشبكة المغربية لحماية المال العام؛
- سفارة المملكة والتمثيلية الدائمة للمملكة لدى المنظمات الدولية بفيينا؛
- سفارة المملكة المغربية في أبوظبي؛
- بالإضافة للوحدة.

شارك ممثل الوحدة في الجلسات العامة وفي العديد من ورش العمل، ولا سيما تلك المخصصة للعلاقة بين مكافحة الفساد وحقوق الإنسان، والعلاقة بين مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال واسترداد الأصول.

تميز المؤتمر باعتماد عدة قرارات كان أهمها القرار الذي صاغه المغرب وعرضته ودعمته مصر بإسم مجموعة الـ 77 والصين، تحت العنوان التالي: «متابعة إعلان مراكش لعام 2011 بشأن منع الفساد».

وتجدر الإشارة إلى أن إعلان مراكش تضمن التوجيهات السامية الواردة في الخطاب الملكي الذي تم إلقاؤه بمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي الخامس للوقاية من الفساد ومكافحته بمراكش في أكتوبر 2011.

5. البنك الدولي

واكب البنك الدولي المغرب خلال جميع مراحل إعداد التصور وصياغة أول تقرير للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي تم اعتماده رسمياً في يونيو 2019.

وعرفت هذه السنة تنسيقا تاما ومتواصلا بين السلطات المغربية والبنك الدولي لوضع اللمسات الأخيرة على التقرير وإجراء التعديلات اللازمة عليه وفق منهجية هذه المؤسسة.

كما تميزت سنة 2019 بشكل خاص بعقد ورشة العمل الثانية، بتأطير خبراء من البنك الدولي، بهدف تقديم نتائج التقييم وتعميمها.

6. صندوق النقد الدولي

في إطار التعاون بين المغرب وصندوق النقد الدولي، قدم هذا الأخير مساعدته الفنية للمغرب من أجل إعداد إطار قانوني وتنظيمي لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقد تميزت سنة 2019 بالتنسيق بين صندوق النقد الدولي والوحدة، من أجل إعداد تصور لهذا الإطار الذي سيتم استكماله بعد اعتماد مشروع القانون رقم 18-12 ونصوصه التطبيقية، الذي يغير ويتمم بعض أحكام القانون الجنائي والقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

7. زيارة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

قامت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بزيارة إلى المغرب في الفترة الممتدة ما بين 26 و28 يونيو 2019، لفحص وضعية التهديدات ذات الصلة بالإرهاب في المغرب، ولتقييم وتعزيز التدابير التي اتخذتها المملكة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ومتابعة التوصيات السابقة، ولا سيما التوصيات التي صدرت بعد الزيارة التي أجرتها نفس المديرية سنة 2013.

تضمن برنامج زيارة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مجموعة من الاجتماعات الميدانية بين وفد الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الوطنية المعنية بمكافحة الإرهاب وتمويله، والتي تم تقسيمها إلى عدة فرق. وتجدر الإشارة إلى أن الوحدة قامت بدور منسق القطب المالي.

خلال هذه الزيارة، تمت مناقشة العناصر الأساسية التالية:

- تقييم التهديدات ذات الصلة بالإرهاب (التهديدات الدولية والإقليمية والمحلية)؛
- تطور المعايير الدولية (الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي)؛
- تطور المنظومة الوطنية وعلى الخصوص:

- الإطار القانوني والمؤسساتي على المستوى الوطني (النصوص التشريعية والتنظيمية الرئيسة، إنشاء هيئات وفرق متخصصة، إلى غير ذلك)؛
- تقييم مخاطر تمويل الإرهاب (التهديدات ونقاط الضعف)؛
- التقييم المتبادل لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- التنسيق الوطني (الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسة، اللجنة المصغرة للوحدة، محاور التنسيق الوطنية)؛
- التعاون الدولي (المشاركة الفعالة، تبادل المعلومات، تعزيز القدرات، تبادل الخبرات، المبادرات، إلى غير ذلك)؛

وعبرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب عن ارتياحها بخصوص تعزيز التشريعات المغربية لمكافحة الإرهاب وتطبيقها الفعال، فضلا عن المستوى العالي من التنسيق الوطني بين مختلف أجهزة الأمن وإنفاذ القانون والوحدة والنيابة العامة.

8. أشكال التعاون الأخرى

واصلت الوحدة، خلال سنة 2019، مشاركتها في تظاهرات مختلفة مثل المؤتمرات والاجتماعات العامة وفرق العمل التي نظمتها الهيئات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها من التهديدات لسلامة النظام المالي الدولي. حيث شاركت في اجتماعات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفي تظاهرات أخرى تتعلق بمواضيع مختلفة.

بالنسبة لمساهمتها في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، كانت مشاركة الوحدة كبيرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي فقد مثلها رئيسها في الاجتماع التنسيقي السادس عشر والاجتماع الوزاري العاشر وكذلك في اجتماع رفيع المستوى حول تمويل الإرهاب، جرت أحداثه في نيويورك بين 23 و26 شتنبر 2019.

وفي نفس السياق، شاركت الوحدة في عدة مشاريع بالشراكة مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب، لا سيما من خلال المشاركة في ورشة عمل حول استخدام المواد التي تم تجميعها والتي يمكن استخدامها كأدلة في المحاكمة. وكانت هذه الورشة الأولى في هذا السياق وحضرتها العديد من الدول الأوروبية التي عرضت تجاربها في استخدام المواد القابلة للاستغلال والمجمعة من ميدان الحرب في التحقيقات وكدليل أمام المحاكم.

الملاحق

V

الملحق رقم 1: الأنماط

أ الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

الاشتباه	مشاركة عدة أفراد في الاتجار بالمخدرات.
الاطراف	أشخاص ذاتيون
البلدان المعنية	المغرب
القنوات المستعملة	مؤسسات الأداء البنوك.
الآليات المستعملة	تحويل الأموال. إيداعات و سحوبات نقدية
مؤشرات الاشتباه	عدم اتساق المعاملات المنفذة مع الوضع الاقتصادي للأشخاص المعنيين. يقيم المستفيدون من الأموال في مناطق معروفة بزراعة القنب الهندي في المغرب. تم إرسال الأموال من المدن المعروفة بنشاط سياحي مهم. الإيداعات والتحويلات المالية تتم بواسطة أوراق نقدية من فئة صغيرة تنبعث منها رائحة قوية للحشيش.
الوقائع	المصرح يشتبه بانتماء الأشخاص المتورطين إلى شبكة تهريب المخدرات على أساس مؤشرات الاشتباه المذكورة أعلاه.
نتائج التحليل	المتورطون لديهم سوابق في الاتجار غير المشروع بالمخدرات. تلقى الأشخاص تحويلات مالية مهمة ومتواترة، دون مبررات اقتصادية أو علاقات تجارية، من عدة أشخاص طبيعيين يمكن أن يكونوا جزءًا من شبكة كبيرة لتهريب المخدرات في المغرب.

ب تزوير العملات أو أدوات الائتمان العامة أو وسائل الدفع الأخرى

الاشتباه	الاحتيال عبر استخدام الأدوات النقدية وتزوير الشيكات
الاطراف	أشخاص ذاتيون أشخاص معنويون
البلدان المعنية	المغرب
القنوات المستعملة	البنوك
الاليات المستعملة	الشيكات البنكية
مؤشرات الاشتباه	تختلف المعلومات الموجودة على الشيكات عن تلك المتوفرة في قاعدة بيانات البنك. (إسم صاحب الحساب) يتم سحب الشيكات على حسابات موجودة في وكالات بنكية مغلقة.
الوقائع	كشف البنك عن شيكات مزورة مقدمة للأداء على وكالات بنكية مغلقة. تم أداء بعض الشيكات، بينما تم الكشف عن البعض الآخر قبل الأداء.

نتائج التحليل	قام الأشخاص المعنيون بإيداع الشيكات، التي تم تزويرها، من أجل التحصيل، حيث تبين عدم توافق المعلومات المدونة على هذه الشيكات وتلك المتوفرة في قاعدة بيانات البنك. يتم سحب هذه الشيكات على الحسابات الموجودة في وكالات البنوك التي تم إغلاقها مسبقا.

ت. جريمة الإرهاب

الاشتباه	جريمة الإرهاب
الاطراف	أشخاص ذاتيون
البلدان المعنية	المغرب البلد C1
الآليات المستعملة	البنوك
الآليات المستعملة	حسابات بنكية
مؤشرات الاشتباه	تدابير التجميد التي تفرضها سلطات البلد C1 ضد الشخص P1
الوقائع	أثناء تطبيق تدابير اليقظة، لاحظ المصرح وجود حساب مفتوح بإسم P1 وهو موضوع قرار بتجميد الأصول من قبل سلطات البلد C1.
نتائج التحليل	الحسابات البنكية ل P1 لا تسجل حركات مشبوهة.

الملحق رقم 2: الأحداث الهامة لسنة 2019

26 يناير- فاتح فبراير	مشاركة الوحدة في اجتماع مجموعة «إيغمونت» بجاكارتا في أندونيسيا.
1 فبراير	عقد اجتماع تنسيقي وتحسيسي رفيع المستوى، برئاسة السيد رئيس الحكومة، خصص لمراحل عملية التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعرض الإكراهات والتحديات التي تنطوي عليها هذه العملية.
1 فبراير	شهادة ISO 27001 المتعلقة بأمن المعلومات.
13-11 فبراير	تنظيم ورشة العمل الثانية بالرباط حول التقرير الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من قبل الوحدة بمساعدة فنية من البنك الدولي.
15 فبراير	المشاركة في اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد.
19 - 22 فبراير	المشاركة في باريس بفرنسا في الاجتماع العام الثاني لمجموعة العمل المالي.
15 مارس	مشاركة الوحدة في الاجتماع المخصص لإشراك المهن غير المالية في المنظومة الوطنية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالرباط.
4 - 6 أبريل	المشاركة في منتدى وحدات المعلومات المالية الذي تم تنظيمه في أثينا باليونان.
20 - 26 أبريل	مشاركة الوحدة في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عمان بالأردن، والذي تم خلاله انتخاب أحد مسؤولي الوحدة رئيسا مشاركا لفريق العمل المعني بالمساعدة الفنية والتطبيقات.
20 - 26 أبريل	اعتماد تقرير التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من قبل الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنعقد في أبريل 2019 بعمان-الأردن، في إطار الجولة الثانية للتقييم المتبادل.
أبريل 2019	اعتراف دولي من طرف الأعضاء والمراقبين بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بنجاعة استراتيجية مكافحة الإرهاب وتمويله المعتمدة من قبل المغرب، والذي تمثله وحدة معالجة المعلومات المالية في فعاليات هذه المجموعة.
15 - 19 ماي	المشاركة في ندوة رفيعة المستوى بشأن التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الإرهاب وتمويله من خلال الاتجار غير المشروع في المخدرات والجريمة، المنعقدة في دوشانبي بطاجكستان والتي تم تنظيمها من طرف منظمة الأمم المتحدة بشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

21 ماي	تنظيم الوحدة لاجتماع موسع بحضور أعضاء الوحدة لتدارس نتائج التقييم المتبادل وبرنامج العمل الذي يتعين تنفيذه لمعالجة أوجه القصور التي تمت إثارتها والتدابير الواجب اتخاذها للخروج من المتابعة المعززة. وقد شارك في هذا الاجتماع ممثلو مختلف الإدارات والمؤسسات الوطنية المعنية.
27 - 31 ماي	المشاركة في اجتماع الدورة العاشرة للفريق المعني بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واجتماع ما بين الدورات لفريق العمل بين- الحكومي المفتوح العضوية المعني باسترداد الأصول والتنسيق الدولي، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا بالنمسا.
27 ماي	عقد اجتماع رفيع المستوى برئاسة السيد رئيس الحكومة لدراسة نتائج التقييم المتبادل وخطة العمل التي يتعين تنفيذها لمعالجة أوجه القصور التي أثيرت والتدابير الواجب اتخاذها للخروج من المتابعة المعززة.
12 يونيو	تنظيم ندوة وطنية بالرباط حول موضوع «انعكاسات التقييم الوطني للمخاطر على المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2009-2019» احتفاء بمرور عشر سنوات على إحداثها.
12 يونيو	توقيع الوحدة لاتفاقيتي شراكة مع كل من الهيئة المغربية لسوق الرساميل من جهة، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي من جهة أخرى.
28 يونيو	الاعتماد الرسمي من قبل الحكومة المغربية للتقرير الأول للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
30 يونيو - 5 يوليوز	مشاركة الوحدة في الاجتماع العام السادس والعشرين لمجموعة إيغمونت في لاهاي بهولندا.
2 يوليوز	المشاركة في الاجتماع الذي نظمته المديرية العامة للضرائب حول المستفيد الفعلي بمشاركة خبراء المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، وكذا في محاكاة عملية الاستعراض التي تم تنظيمها بهذا الصدد.
21 يوليوز	مشاركة الوحدة في الاجتماع الذي نظمته وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وذلك عقب الاجتماع الذي عقد في واشنطن حول الحوار الاستراتيجي.
26 غشت	مشاركة الوحدة في الاجتماع التنسيقي الذي نظمته سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط للتحضير لاجتماع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.
4 - 6 شتنبر	المشاركة في المؤتمر حول القوانين والتشريعات البنكية الدولية، الذي نظم في باريس بفرنسا.
29 - 30 شتنبر	المشاركة في اجتماع اللجنة الاستشارية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنامة بالبحرين، تمهيدا للاجتماع العام الثلاثين.

8 أكتوبر	اجتماع الوحدة وبنك المغرب لمناقشة العلاقة بين تدابير الشمول المالي وتطبيق تدابير العناية الواجبة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
13 أكتوبر	تنظيم اجتماع بمقر المديرية العامة للضرائب، لمناقشة تأثير المساهمة الإبرائية التي أقرها مشروع قانون المالية، على تدابير اليقظة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإجراءات المصاحبة التي يتعين اتخاذها.
17 أكتوبر	تنظيم اجتماع أعضاء الوحدة، الذي خصص لدراسة التدابير المتخذة لإعداد تقرير المتابعة الأول للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
31 أكتوبر	إرسال تقرير المتابعة الأول للمغرب لسكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، يتضمن طلب إعداد تقييم درجات الالتزام لثلاثة عشر توصية.
5 نونبر	اجتماع تنسيقي بين الوحدة و اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وذلك على إثر الاجتماع الذي عقده رئيسا الهيئتين لتدارس إطار للتعاون والتنسيق.
7 نونبر	المشاركة في الاجتماع الذي نظمته رئاسة النيابة العامة حول المخاطر التي تشكلها العملات الافتراضية (خاصة Bitcoin).
8 نونبر	مشاركة الوحدة في الاجتماع الذي نظمته الهيئة المغربية لسوق الرساميل والذي ترأسته رئيسة الهيئة إلى جانب رئيس الوحدة، بمناسبة تقديم الدليل الذي أصدرته الهيئة المذكورة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
15 نونبر	تقديم التقرير السنوي للوحدة لسنة 2018 إلى السيد رئيس الحكومة من طرف رئيس الوحدة.
22 - 28 نونبر	المشاركة في الاجتماع العام الثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي انعقد في القاهرة بمصر.
28 نونبر	اعتماد مجلس الحكومة لمشروع قانون رقم 18-12 بتغيير وتتميم بعض أحكام القانون الجنائي والقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.
12 دجنبر	اجتماع مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول «تعزيز قدرة المغرب على مقاومة التهديدات الجديدة لتمويل الإرهاب» المرحلة التجريبية 2018-2019.
24 دجنبر	تنظيم ندوة وطنية حول «التحقيق والمتابعة على إثر مخرجات التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب».
30 دجنبر	توقيع اتفاقية تعاون بين الوحدة ووحدة المعلومات المالية في أندونيسيا.

الملحق رقم 3: الدورات التكوينية على الصعيد الوطني والدولي

• الدورات التكوينية على الصعيد الوطني

الهيئة المنظمة	طبيعة التكوين	الموضوع
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	تكوين	نظام عقوبات مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	تكوين	التحقيقات المالية في جرائم تمويل الإرهاب من عائدات الجريمة المنظمة
سفارة الولايات المتحدة الأمريكية	ورشة عمل	التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بتمويل الإرهاب وغسل الأموال
وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي (كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية) بمشاركة الاتحاد الأوروبي و سفارة الولايات المتحدة الأمريكية (EXBS)	ورشة عمل	ورشة عمل قانونية حول الإطار التنظيمي للمراقبة بالمغرب
سفارة الولايات المتحدة الأمريكية	ورشة عمل	السلع ذات الاستخدام المزدوج في المغرب
الوزارة المكلفة بالعدل / مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	ورشة عمل	ورشة عمل حول تدبير الممتلكات المحجوزة
شركة نويفاكم	تكوين	إدارة موقع الوحدة
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	ورشة عمل	كشف واعتراض تحويلات الأموال بالمطارات
وحدة معالجة المعلومات المالية	ندوة	ندوة وطنية حول موضوع « انعكاسات التقييم الوطني للمخاطر على المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2009-2019»
سفارة الولايات المتحدة الأمريكية	ورشة عمل	التحقيقات والملاحقات القضائية في مكافحة تمويل الإرهاب
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	ورشة عمل	التحقيقات المالية في الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

بنك المغرب	ورشة عمل	غسل الأموال وتمويل الإرهاب
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	ورشة عمل	التحقيقات المالية في الجرائم المتعلقة بالاتجار في البشر وتهريب المهاجرين
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	تكوين	التحقيق في الاتجار في البشر وعلاقته بالمصادر المفتوحة
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	ورشة عمل	التحقيقات المالية في الجرائم المتعلقة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومملكة هولندا	ورشة عمل	التحقيقات في قضايا الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين من مصادر مفتوحة
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	ورشة عمل	دورة تكوينية لفائدة ضباط الفرقة الوطنية والفرق الجهوية للشرطة القضائية
المديرية العامة للأمن الوطني	ورشة عمل	ورشة عمل لفائدة شركات التأمين حول «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»
هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي	ورشة عمل	التحقيقات المالية في الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	تكوين	تكوين لفائدة ضباط الفرقة الوطنية للشرطة القضائية
المديرية العامة للأمن الوطني	ورشة عمل	التحقيق عبر الانترنت والأدلة الإلكترونية
سفارة الولايات المتحدة الأمريكية	تكوين	تكوين لفائدة ضباط الشرطة تحت التدريب
المديرية العامة للأمن الوطني	تكوين	التحقيقات المالية في الجرائم المتعلقة بالاتجار في البشر وتهريب المهاجرين
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	ندوة	«التحقيق والرصد على ضوء نتائج التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب»
وحدة معالجة المعلومات المالية	تكوين	تكوين لنيل شهادة فورتي نت الخاصة ببرنامج خبراء أمن المعلومات
شركة « IHM »	تكوين	تكوين حول نظام إدارة أمن معلومات المراجع الرئيسية ISO 27001
شركة « IHM »	تكوين	تكوين حول نظام إدارة أمن معلومات المؤسسة ISO 27001
شركة « IHM »	تكوين	تكوين حول برنامج أمن المعلومات «Palo Alto»
شركة « DYN IT »	ورشة عمل	ورشة عمل حول « مايكروسوفت للتكنولوجيا»

• الدورات التكوينية على الصعيد الدولي

الهيئة المنظمة	طبيعة التكوين	الموضوع/البلد	
مركز إيغمونت للتميز والقيادة لوحدات المعلومات المالية «ECOFEL»	ورشة عمل	تعزيز الشبكات: تشاور وحدات المعلومات المالية ووسائل الإعلام حول أساليب تعزيز علاقاتها	قطر
مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	تكوين	مشاركة موظف بالوحدة في تنشيط ورشة عمل حول تحالفات القطاعين العام والخاص في مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الكويت
مجموعة العمل المالي	تكوين	معايير مجموعة العمل المالي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	كوريا الجنوبية
مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	تكوين	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	الأردن
إيغمونت - مجلس أوروبا	تكوين	التكوين على التحليل الاستراتيجي	الجبل الأسود
مركز إيغمونت للتميز والقيادة لوحدات المعلومات المالية «ECOFEL»	تكوين	الكيانات القانونية والمنتجات المالية	المملكة العربية السعودية
إيغمونت	تكوين	دورة تجريبية في التحليل الاستراتيجي المتقدم بدعوة من مجموعة إيغمونت	ترينداد وتوباغو
مجموعة العمل المالي	تكوين	معايير مجموعة العمل المالي	كوريا الجنوبية
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	ورشة عمل	التحقيقات المالية في الجرائم المتعلقة بالإتجار في البشر وتهريب المهاجرين	مصر
مجلس أوروبا / الوزارة المكلفة بالعدل الأمريكية	ورشة عمل	ورشة العمل الإقليمية الإفريقية	نيجيريا
سفارة الولايات المتحدة الأمريكية	ورشة عمل	ورشة عمل حول استعمال المواد المجمعة القابلة للاستغلال	اسبانيا
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	ورشة عمل	ورشة عمل حول التحقيقات مفتوحة المصدر حول الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين	تونس
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مجموعة العمل المالي	ورشة عمل	ورشة عمل إقليمية حول العملات المشفرة والأصول الافتراضية	تونس

الملحق رقم 4: مذكرات التفاهم الموقعة بين الوحدة ونظيراتها الأجنبية

◉ مذكرات التفاهم الموقعة بين الوحدة ونظيراتها الأجنبية	
ماي 2010	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من الإمارات العربية المتحدة.
غشت 2010	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من بلجيكا.
شتنبر 2010	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من فرنسا.
نونبر 2011	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من الجزائر.
دجنبر 2011	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من تونس.
يوليوز 2012	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من بوركينافاسو.
شتنبر 2012	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من الكوت دفوار.
أكتوبر 2012	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من طوغو.
نونبر 2012	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من الأردن.
نونبر 2012	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من مصر.
دجنبر 2012	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من بنين.
دجنبر 2012	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من الغابون.
دجنبر 2012	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من النيجر.
نونبر 2013	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من ليبيا.
يوليوز 2013	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من تركيا.
يوليوز 2013	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من الكونغو الديموقراطية.
شتنبر 2014	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من بنغلاديش.
نونبر 2015	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من فلسطين.

فبراير 2016	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من موناكو.
مارس 2018	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من قطر.
يونيو 2018	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من اليابان.
دجنبر 2019	مذكرة تفاهم بين وحدة معالجة المعلومات المالية ونظيرتها من أندونيسيا.

الملحق رقم 5: قائمة الرسوم البيانية والإطارت والجداول

الرسم البياني رقم 1:	التطور السنوي لعدد التصريحات بالاشتباه الواردة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2009 و2019	21
الرسم البياني رقم 2:	التطور السنوي لعدد التصريحات الواردة ما بين 2009 و2019، موزعة حسب طبيعة الاشتباه	22
الرسم البياني رقم 3:	التطور السنوي لعدد التصريحات التلقائية الوطنية الواردة ما بين 2016 و2019	24
الرسم البياني رقم 4:	توزيع التصريحات التلقائية بين ستني 2016 و2019 حسب الشركاء الوطنيين	25
الرسم البياني رقم 5:	توزيع طلبات المعلومات المرسلة إلى الشركاء بموجب المادة 22، خلال ستة 2019	26
الرسم البياني رقم 6:	طلبات المعلومات الواردة من سلطات إنفاذ القانون الوطنية	27
الرسم البياني رقم 7:	التطور السنوي لعدد الإحالات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بين 2015 و2019	30
الرسم البياني رقم 8:	التوزيع الجغرافي للتصريحات التلقائية الواردة إلى الوحدة خلال 2019	32
الرسم البياني رقم 9:	التوزيع الجغرافي للطلبات الصادرة عن الوحدة خلال 2019	33
الرسم البياني رقم 10:	تطور عدد موظفي الوحدة بين 2009 و2019	34
الرسم البياني رقم 11:	توزيع موظفي الوحدة حسب الفئة في سنة 2019	35
الرسم البياني رقم 12:	توزيع موظفي الوحذة حسب النشاط لسنة 2019	36
الرسم البياني رقم 13:	توزيع موظفي الوحدة حسب الجنس في سنة 2019	37
الرسم البياني رقم 14:	توقعات التوظيف للفترة الثلاثية 2019-2021	38
الإطار رقم 1:	مجموعة إيغمونت	31
الإطار رقم 2:	أداة البنك الدولي	72
الإطار رقم 3:	توصيات الندوة التي نظمتها وحدة معالجة المعلومات المالية حول الموضوع	78
الإطار رقم 4:	المبادئ الأساسية لمجموعة العمل المالي في إطار مراقبة برامج الالتزام الضريبي الطوعي	83
الإطار رقم 5:	تذكير بإجراء المراقبة المعززة من طرف فريق مراجعة التعاون الدولي	87
الإطار رقم 6:	تذكير بعملية المتابعة المعززة والجدول الزمني لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	91
الإطار رقم 7:	الاجتماعات التي تم عقدها غداة اعتماد تقرير التقييم المتبادل شهر أبريل 2019	92
الجدول رقم 1		28
الجدول رقم 2		28

وحدة معالجة المعلومات المالية
طبعة 2020

رقم الإيداع القانوني: 2017PE0001
ISSN: 2550-3839

UTRF
وحدة معالجة المعلومات المالية